الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

الجملة بين الإستعمال القديم والفهم الحداثي

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير ضمن مشروع الدِّراسات اللغويّة
بين التّراث والحداثة وأثرها في التّواصل وتحليل الخطاب

إعداد الطالب
الناصر هواري

إشراف
د. غانم حنجار

أعضاء اللجنة المناقشة

أ–د . عوني أحمد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة تيارت .
د غانم حنجار	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا	جامعة تيارت
أ–د. شاكر عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة تيارت
د. بوهادي عابد	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة تيارت
د. حدوارة محمد	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة الاغواط

السنة الجامعية 1435هـ–1436هـ/ 2014–2015م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا

إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

البقرة ، الاية 32

شكر و إهداء

الحمد لله الذي وفّقني لإنجاز هذا البحث

وإنّي لأجدني مدينا للدكتور غانم حنجار الذي أشرف على هذا العمل

وأحاطه بكامل الرعاية والحرص، فله مني خالص الدّعاء

كما لا يفوتني أن أشكر كلّ طاقم كلية الآداب واللّغات

بجامعة ابن خلدون بتيارت، وكلّ من مدّ يد العون لي .

وأهدي ثمرة جهدي إلى روح والدي

وإلى أفراد أسرتي الذين اقتطعت من حقوقهم الكثير .

مقدمة

مقدمـــة.

دراسة الجملة كانت ولا تزال محل اهتمام، وعناية الدرس اللغوي، تراثيا وحداثيا؛ ففي الدرس النحوي العربي القديم ما خلا كتاب من الإشارة إلى الجملة تصريحا، أو تلميحا، فخاض العلماء في مكوّناتها، والعلاقات التي تربط بينها، ووظائفها، وما يترتب عنها من المعاني التي تؤديها الألفاظ في السياقات الاِتّصالية المختلفة، فكان النص القرآني وكلام العرب الرّافدين الأساسيين اللّذين استقرأهما علماء التراث لمعاينة الجملة بوصفها حدثا لغويا، فأخضعوها للملاحظة، والتحليل مستنبطين قواعد الإعراب، وضوابط النحو.

أمّا علماء اللغة المحدثون، فقد اهتمّوا بها اِهتماما بالغا؛ حتى أصبحت قطب الرّحى في كلّ نظرية لسانية جديدة. فمن (سوسير) إلى ما بعد البنيوية لا تزال الجملة تشكّل محور الدراسة فنشأت بشأنها مدارس لسانية مختلفة؛ تناولتها من جوانب تنوعت بتنوع المستويات المختلفة للغة، من الصوت، وصولا إلى الدلالة.

ومن الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع الجملة على سبيل المثال لا الحصر؛" بناء الجملة الفعلية في الربع الثاني من القرآن"، "الجملة بنيتها ودلالتها في سورة آل عمران"، "وظيفة المسند إليه في الجملة العربية"، وهذه العناوين تمثّل رسائل ماجستير؛فشكّل هذا الزخم الذي عرفته الجملة ضمن الدراسات اللغوية الرغبة لدي للخوض في موضوع "نحو الجملة"،فوسمت بحثي ب"**الجملة بين الاستعمال القديم والفهم الحداثي**" متوخيا في ذلك الإجابة عن الإشكاليات التالية:

- ما هي الطرائق العلمية التي انتهجها لغويّونا القدامى في دراسة الجملة العربية تحليلا و استعمالا؟

-ما هي الآليات الحداثية المستخدمة في الوقوف على سيرورة نظام الجملة في مختلف أشكال الاتصال بما يتيح فهمها فهما جديدا؟

- ما هي الفوارق العلمية، والمنهجية بين الدراستين،وما نقاط التقارب بينهما في موضوع الجملة؟

فهذه التساؤلات اتخذتها أسسا لرسم خطّة البحث فجاءت على النحو التالي: مقدمة ومدخل وثلاثة فصول، وخاتمة.

فعنونت المدخل بالفهم النحوي لمصطلح الكلام، وعالجت فيه الدّلالات التي تؤديها مادة (ك ل م) لغة واصطلاحا، والتقسيم الثلاثي للكلام عند علماء التراث مشفوعا بالمحددات التي

خصّوا بها كل قسم ، وكذا الخلافات التي طبعت آراءهم وأنهيته بآراء بعض المحدثين ، وتقسيماتهم للكلام.أمّا الفصل الأول فقد أخذ عنوان الجملة في الاستعمال القديم، و هو جزء البحث الذي يتعرّض للدراسة التراثية للجملة من حيث المفهوم، والاستعمال فبيّنت في البداية مفهومها، واختلاف العلماء فيه؛ فانقسموا بإزائه فريقين. فريق رادفها للكلام وفريق جعل بينهما فوارق، ثم عالجت بنية الجملة بنوعيها الاسمية، الفعلية، والأنماط المستعملة في كل منهما، مع ما يعتريها من عمليات التقديم، والتأخير، والحذف، وتطرّقت لمعايير التصنيف التي اعتمدها النحاة في تقسيمهم للجملة من حيث النوع، والبساطة، والتركيب، والمحل الإعرابي وختمت الفصل بقراءة نقدية أبديت فيها بعض الملاحظات .في حين كان الفصل الثاني موسوما بالفهم الحداثي للجملة. تناولت فيه ثلاثة مباحث رئيسية. أولها: الجملة في الدراسات الغربية من خلال المدرسة البنيوية باتجاهيها التوزيعي، والوظيفي وهما اتجاهان سيطر الجانب الشكلي للجملة في دراستهما، فجاءت تحليلاتهما محصورة في الشّكل البنيوي للجملة، ووظيفة عناصرها، مهمِلة الجانب الدلالي، بينما المدرسة التوليدية التحويلية أولت عناية للمعنى من خلال تفريقها بين البنية العميقة ، والبنية السطحية للجملة ، هادفة من وراء ذلك إلى الوصول لقواعد موحَّدة للنحو العالمي. أمّا الثاني، فهو الدراسات العربية الحديثة التي طبعها انقسام العلماء إلى مذهبين أصحاب المذهب الأول استلهموا دراساتهم من التراث، فلم يخرجوا عن ضوابطه. في حين حاول أصحاب الثاني تطبيق معطيات النظريات الغربية على التراكيب العربية. وشمل المبحث الثالث المعايير التصنيفية التي وضعها المحدثون لتصنيف الجمل من حث النوع، والتركيب والوظيفة والدلالة. ويبقى الفصل الثالث عبارة عن موازنة بين مؤلفين لهما علاقة تقابل، ومن ثمّ عنونته بالتباين المعرفي بين أهل التراث، وأهل الحداثة من خلال المُنجَز اللغوي، وهو فصل تطبيقي يوازن بين مؤلفين تراثي وحداثيعنيا بدراسة الجملة بطريقتين متباينتين. فكان المؤلَف التراثي: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصار،أمّا المؤلَف الحداثي فهو نحو نظرية لسانية حديثة للتراكيب العربية لمازن الوعر، وقفت من خلالها على التقاطع المفاهيمي بين المنجزين، وكذا التباينات المعرفية بينهما، و تضمّنت الخاتمة النتائج التي توصّلت إليها من خلال ما أملته مسائل هذا الموضوع وقضاياه.

وقد نهجت في هذا البحث منهجا تكامليا تنوع بين التاريخ، والوصف، والمقارنة، والمعيار اقتضت ذلك طبيعة الموضوع؛ فالتاريخ لأن المادة التي بين أيدينا ـ التراثية ـ ذات خصائص تاريخية،

وثقافية، واجتماعية تختلف عن عصرنا، وأمّا الوصف فالمعطيات العلمية تحتاج إلى تحليل وتمحيص للوقوف على مكنوناتها، في حين أن المقارنة حتّمتها طبيعة الموضوع كونه يعرض في عمومه دراستين مختلفتين لكلّ منهما خصوصيته العلمية ، والتاريخية، والثقافية.

ويستمدّ هذا العمل موارده من رافدين أساسيين. الأول تمثّله مصادرنا اللغوية التراثية مثل الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرّد، والأصول في النحو لابن السرّاج، والمفصّل للزمخشري، وألفية ابن مالك وشروحها، ومؤلفات ابن هشام، خاصّة مغني اللبيب، وأمّا الثاني فتمثّله المؤلفات اللسانية الحديثة، غربية، وعربية ومنها دروس في اللسانيات العامة لسوسير، وأوجه النظرية التركيبية لشو مسكي، والمؤلفات العربية كالجملة العربية تأليفها وأقسامها لفاضل السامرائي ، واللغة العربية معناها ومبناها لتمّام حسّان ، وقضايا ألسنية لميشال زكرياء، ونحو نظرية لسانية عربية حديثة لمازن الوعر.

ومن الصعوبات التي واجهت إنجاز هذا العمل، تلك المتعلقة بتعصّي البحث في مصنفات التراث لأنّ النحاة القدامى لم يفردوا للجملة مباحث خاصّة ؛ بل عُرِضَت قضاياها منثورة في أبواب النحو المختلفة ، وكذا صعوبة التعامل مع بعض المصادر الأجنبية بلغاتها الأم ، والتفاوت الملحوظ بين الترجمات في بعض القضايا.

وإذا كان لأحد الفضل في هذا العمل ؛ فإنّما هو للأستاذ المشرف الذي أحاطه بكامل الرعاية والحرص، فجزاه الله عنّي خير الجزاء ، متمنيا أن يسهم هذا البحث في خدمة اللغة العربية التي لا تزال تحتاج إلى دراسات شاملة ، ودقيقة لمعالجة مسائلها وقضاياها. وأعتذر عن أيّ سهو أو تقصير، أو نسيان أو سوء تقدير، فإن أصبت فذاك توفيق من الله ، وإن أخطأت فمن نفسي، والله من وراء القصد، وله الأمر من قبل، ومن بعد .

الطالب: ناصر هواري

جامعة ابن خلدون تيارت يوم : 14صفر 1436 الموافق ل 06 ديسمبر 2014

مدخل

الفهم النحوي لمصطلح الكلام

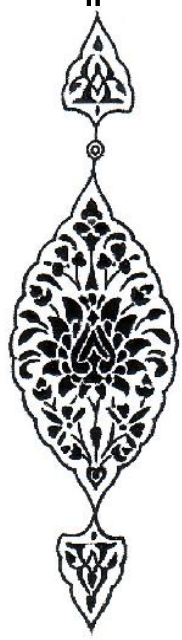

1– ضبط الدلالات : الكلمة – الكلام – الكلم .

أ – لغـــة : تشترك المصطلحات الثلاثة في مادة (ك ل م)، وورد في كتاب العين« كلم الكلْم:الجَرح،والجميع: الكُلُوم، كلَمته أكلَمه كَلْما، وأنا كَالِم (وهو مكلوم)؛ أي: جرحته، وكليمُك الذي يكلّمك وتكلّمه. والكَلِمة لغة حجازية، والكِلْمة تميمية، والجميع الكَلِم والكِلَم» [1].

ذكر ابن جنّي في مؤلفه الخصائص تقليبات (ك ل م) في قوله: و«أمّا 'ك ل م 'فهذه أيضا حالها ، كذلك أنّها حيث تقلبت فمعناها الدّلالة على الشدّة والقوة والمستعمل منها أصول خمسة وهي : (ك ل م)، (ك م ل)، (ل ك م)، (م ك ل)، (م ل ك) وأهملت منه (ل م ك) فلم تأت في ثبت»[2]، ثمّ يفصّل في هذه التقليبات«فمن ذلك الأصل الأول : (ك ل م) منه الكَلْم الجرح للشدّة التي فيه ...والكلام ما غلظ من الأرض، وذلك لشدّته وقوته»[3]

(ك م ل).« من ذلك كَمُل الشيء، وكَمُل و كَمِل فهو كامل وكميل وعليه بقية تصرّفه ،والتقاؤهما أنّ الشيء إذا تمّ وكَمُل كان حينئذ أقوى وأشدّ منه إذا كان ناقصا »[4]

(ل ك م) «منه اللّكم إذا وجأت الرَّجل ونحوه ولا شكّ في شدّة ما هذه سبيله »[5]

(م ك ل) «منه بئر مِكوَل إذا قلّ ماؤها ... فإذا قلّ ماؤها كُرِه موردها وجفا جانبها وتلك شدّة ظاهرة »[6] .

(م ل ك) «من ذلك مَلَكت العجين، إذا أنعمت عجنه فاشتدّ وقوي .....ومنه المُلك لما يعطي صاحبه من القوة والغلبة»[7]

---

[1]– الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، دار إحياء التراث العربي، بيروت ،لبنان ،ط2 ، 2005، ص : 852

[2]– ابن جني،الخصائص، تح: الشربيني شريدة ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر ، ط 2007 ، ج 1 ،ص: 47

[3]– المرجع نفسه : ج1 ، ص : 48

[4] – نفسه : ج1 ، ص:52

[5]– نفسه ، ج1 ، ص: 52

[6]– نفسه ، ج1، ص: 53

[7]– نفسه ، ج1، ص: 53

ومادة (ك ل م) حيث اجتمعت دلّت على القوة والشدّة، فالكتب السماوية إنّما بلّغها المرسلون بالكلام، لما له من أثر في الأسماع و به أيضا نُقل التراث إلى عصور التدوين قال تعالى: ﴿ **وَأَخِي هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ**﴾[1] .

ففي هذه الآية دلالة على قوة الكلمة وقيمتها في التبليغ.

ب – اصطلاحا

1- الكلمة:استُخدمت لفظة (الكلمة) في أحيان كثيرة للدّلالة على معنى الجملة التامة الفائدة، ومن ذلك ما ورد في الخطاب القرآني كقوله تعالى: ﴿ **وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا**﴾[2]وهي كلمة التوحيد (لا أله إلا الله). وفي قوله: ﴿ **حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ، لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ**﴾[3] ،ولفظة كلمة في هذه الآية تشير إلى قوله: رب ارجعون . كما ورد استعمال الكلمة بمعنى الجملة في قوله صلى الله عليه وسلم في الشعر بقوله: «أشعر كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد »[4] مشيرا إلى صدر بيته .

ألاَ كلُّ شيء ما خلا اللهُ باطلُ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ.[5]

ووردت لفظة (الكلمة) بمعنى الإنسان في قوله تعالى: ﴿ **إِذ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأٓخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ**﴾[6]

وقد شغلت الكلمة النحاة واللغويين العرب، فلم يتّفقوا على وضع تعريف محدّد لها،ومن هنا نجد تعاريف متعددة،ومن أشهرها ما ساقه الزمخشري(ت 539 هـ) في قوله:« الكلمة هي اللفظة الدّالة

---

[1]– سورة القصص، الآية: 34

[2]– سورة التوبة، الآية 40:

[3]– سورة المؤمنون، الآية :99-100

[4] – البخاري، صحيح البخاري، ترقيم وترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، دار التقوى، القاهرة، مصر، ط1، 2012 ، حديث رقم: 3841، ص:477

[5]– لبيد بن ربيعة، ديوان لبيد ، دار صادر، بيروت ، لبنان، دط، ص:132

[6]– سورة آل عمران، الآية:45

على معنى مفرد بالوضع »[1] وقدّم ابن يعيش (ت 538هـ) شرحا لقول الزمخشري: إنّ اللفظة جنس الكلمة، وذلك أنها تشمل المهمل والمستعمل منها،فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بإزاء معنى. ويسمى لفظة لأنه مجموعة حروف ملفوظ بها فكل كلمة لفظة وليس كلّ لفظة كلمة، وبذلك يصلح أن تطلق الكلمة على كلّ من الاسم والفعل والحرف.

أمّا ابن هشام (ت 761هـ) فيعرّف«الكلمة بأنّها قول مفرد[2]»،ويقدّم شرحا لتعريفه فيبيّن أنّ المراد بالقول اللفظ الدّال على معنى كرجل وفرس، والمراد باللفظ هو الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء دلّ على معنى كزيد، أم لم يدل كديز وتبيّن أن كل قول لفظ ولا ينعكس، وأمّا المراد بالمفرد مالا يدلّ جزؤه على جزء معناه، فالاسم كزيد إذا أُفرِدَت أجزاؤه لا تدلّ على جزء مما يدلّ عليه[3].

والملاحظ أن تعريف ابن هشام لا يختلف كثيرا من حيث الصياغة عن تعريف الزمخشري والفرق بينهما أنّ الزمخشري استعمل اللفظ وابن هشام استعمل القول وفي ذلك يقول هذا الأخير:«فإن قلت:فلم عدلت عن اللفظ إلى القول؟ قلت : لأن اللفظ جنس بعيد، لانطلاقه على المهمل والمستعمل كما ذكرنا، والقول جنس قريب، لاختصاصه بالمستعمل، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر»[4].

أمّا السّيوطي (ت 911هـ) فيقول: « وقد اختلفت عباراتهم في حدّ الكلمة اصطلاحا ، وأحسن حدودها قول مستقل أو منوي معه »[5] مشيرا بقوله (منوي معه) إلى الضمائر المستترة فالملاحظ في قوله (مستقل) أنّه أخرج من تعريفه أبعاض الكلمات الدّالة على معنى كحروف المضارعة والنسبة فليست بكلمات لعدم استقلاليتها، ويرى ابن عقيل (ت 769هـ) في شرحه لألفية ابن

---

[1]- الزمخشري، المفصل في العربية، بذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصّل لمحمد النفساني، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان ط1 -2006- ص: 5

[2]- ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار رحاب، د ط ، ص: 17

[3] - ينظر المرجع نفسه ، ص: 17

[4]- نفسه، ص: 18

[5]- السيوطي ، همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع، تح : عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1992 ص:04

مالك«أنها اللفظ الموضوع لمعنى مفرد »[1] فبذكره الموضوع لمعنى أخرج المهمل من تعريفه وفي قوله مفرد أخرج الكلام لأنه وضع لمعنى غير مفرد .

من خلال التعريفات التي ساقها النحاة العرب للكلمة نجدهم يتّفقون في كونها وضعت لمعنى وهذا لتوضيح أنّها خاصّة بالمستعمل من الألفاظ وإخراج المركبات الصوتية التي لا دلالة لها في العربية ورغم أنّ ابن هشام أدرك الفرق بين اللفظ والقول إلا أنّ سابقيه منهم من استعمل اللفظ ومنهم من استعمل القول وكلاهما يقصد مركبا صوتيا مستعمله ومهمله وقيّدوه بالمفرد حتى تخرج منه المركبات التي يستقل جزؤها بمعنى عن مركبها .

2-**الكـــلام** : يعرّف ابن فارس(ت 390هـ)الكلام بقوله :« زعم قوم أنّ الكلام ما سُمع وفُهم وذلك قولنا :"قام زيد وذهب عمرو. وقال قوم: الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى .والقولان عند نا متقاربان،لأنّ المسموع المفهوم لا يكاد يكون بحروف مؤلّفة تدل على معنى» [2] .

أما ابن جنّي (ت 392هـ) فيقول : « أمّا الكلام فكل لفظ مبسّط مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو(زيد أخوك) و(قام زيد).....» [3]

ويعرّف الزمخشري (ت 538هـ)الكلام بأنّه «مركّب من كلمتين أُسنِدت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك :زيد أخوك ، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضُرب زيد وانطلق بكر وتسمى الجملة»[4]، ويرى ابن الأنبا ري(ت 577هـ) أنّ الكلام « ما كان من الحروف دالا بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه»[5] ويعرّف ابن هشام (ت 761هـ) الكلام بقوله:

---

[1]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مكتبة الهداية ، بيروت ، لبنان ، د ط ، ص: 10

[2]- ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح : عمر فاروق الطباع مكتبة المعارف ، بيروت ، ط1، 1993 ، ص: 81

[3]- ابن جني، الخصائص، ص: 54

[4]-الزمخشري، المفصل في علم العربية، وبذيله المفضل في شرح المفصل، لمحمد النعساني، المكتبة العصرية، بيروت، ط2006، ص: 8

[5]- ابن الأنبا ري، أسرار العربية ، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2010 ، ص: 23

بقوله:« هو القول المفيد بالقصد »[1] ويذكر ابن عقيل (ت769هـ)في شرحه لقول ابن مالك :كلامنا لفظ مفيد كاستقم. أنّ الكلام « عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها»[2]

ما يستنتج من التعريفات السابقة هو وجود محورين يدور عليهما الكلام وهو اللفظ والإفادة وهنا يلتقي مصطلح الكلام مع مصطلح الكلمة ،غير أنّ المعنى في الكلام لا بد أن يكون مفيدا فائدة تامة يحسن السكوت عليها من المتكلم والسامع أيضا إلى هنا يبدو النحاة قد حقّقوا إجماعا حول تحديد مدلول الكلام ، في حين أنّ الفائدة المسكوت عنها تبدو محل خلاف كون ابن هشام أدخل مصطلح القصد. هذا الأخير يتحقق إذا كان المتكلم يريد أن يبلغ السامع شيئا أو فكرة جديدة ومن هنا يظهر أن ابن هشام قد أخرج من تعريفه البديهيات فإنّها لا تفيد للسامع شيئا جديدا كقولنا: السماء فوقنا والأرض تحتنا، وكذا كلام النائم، والمجنون؛ حتى وإن حصل منه المعنى الذي يحسن السكوت عليه ، وهو ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه لكنّه غير مقصود بالإفادة، وحينئذ لا يكون كلاما "[3] .

3- الكـــلم

استعمل سيبويه مصطلح (الكَلِم) للدلالة على الكلمة في قوله :«الكلم اسم وفعل وحرف»[4] ولم يستعمل (الكلام)، وإن كان مصطلح (الكَلِم) عند سيبويه شاملا للكلمة المفردة وللتركيب ذلك أنه لم يخصّص منه شيئا؛ بمعنى أنه عبّر به عن كلّ ملفوظ سواء كان مفردا ،أم تركيبا ، ويعرّف ابن الأنبا ري الكَلِم بأنّه«اسم جنس واحده كلمة كقولك : نبقة ونبق ولبنة ولبن ...والكلم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد »[5] ويذهب بن عقيل المذهب نفسه ، ويضيف أنّه ما تركب من ثلاث كلمات كلمات فأكثر "[6] وقد دلّل على اجتماع الكلم والكلام بـ: (قد قام زيد) فقد تكوّن هذا التركيب من من ثلاث كلمات ، أفادت إفادة تامّة يحسن السكوت عليها ، ثمّ مثّل لانفراد الكَلِم بقوله : إن قام

---

[1]- ابن هشام ، مغني اللبيب، عن كتب الأعاريب، تح: ح فاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان ، ط1، 1991، ج2، ص: 05

[2]- ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ج1، ص: 10

[3]- ينظر:الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، دار السلام، القاهرة، مصر، ط3 ،2010، ج2، ص:798

[4]- سيبويه ، الكتاب ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار التاريخ ، بيروت ، لبنان ، د ط، ج1، ص: 38

[5]- ا بن الأنباري ، أسرار العربية ، ص :23

[6]- ينظر شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ج1، ص: 11

زيد فلم يكن هذا المثال ونحوه كلاما لأنّه لا يفيد فائدة يحسن السكوت عليها ومثل انفراد الكلام بقوله: (زيد قائم) . فهذا المثال ونحوه ليس كلما لأنه لم يتكون من ثلاث.

القسمة الثلاثية للكلام :

أجمع النحاة العرب على القسمة الثلاثية للكلام العربي ، إذ لا تكاد تخلو مقدمات الكتب النحوية من هذه المسألة، وبالعودة إلى هذه المؤلفات نجدها رافقت البدايات الأولى للنحو العربي، «فقد رُوي أنّ عليا ابن أبي طالب – رضي الله عنه – ألقى صحيفة إلى أبي الأسود الدؤلي فيها الكلام كله ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف»[1]، ولم تخرج أراء النحاة عن هذا المذهب ؛ إذ يقول سيبويه (ت 180 هـ): « فالكَلِم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[2]، وذهب المبرد (ت 286هـ) إلى حدّ تعميم هذه القسمة على كل اللغات حين يقرّر أنّ « الكلام كلّه اسم وفعل وحرف جاء لمعنى،لا يخلو الكلام عربيا كان أو أعجميا من هذه الثلاثة »[3] وذلك أنّ الأثر العقلي بادي على قول المبرّد؛ حيث أعتبر القسمة كلّية لا تخرج عنها أي لغة من اللغات. وهذا التعميم لم يراع خصوصيات كل لغة، فاللغات تختلف من حيث الأنظمة النحوية والخصائص الصوتية والصرفية.

ويرى ابن السرّاج (ت 316هـ)« الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف »[4]. ويقرّر ابن فارس (ت 390هـ) أنّ هذه القسمة أجمع عليها أهل العلم، مبديا ضمّ رأيه إلى آرائهم بقوله : «أجمع أهل العلم أنّ الكلام ثلاثة اسم وفعل وحرف»[5] في حين يبرّر ابن الأنبا ري (ت577هـ) هذه هذه القسمة تبريرا عقليا باستعماله مصطلحات البال والخيال والنفس، في شكل تساؤل ثم يعمد للإجابة عنه بالمبررات العقلية والمنطقية التي ساقها، « فإن قيل :فلم قلتم أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؟ قيل لأنّا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يُعبَر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهم في الخيال، ولو كان هاهنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه، ألا ترى لو أنّه سقط أحد هذه الأقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط ؟ فلما عُبِّر بهذه الأقسام عن

---

[1]– الزجاجي، أمالي الزجاجي، تح:عبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت، لبنان، ط2 ،1987 ، ص:238

[2]– سيبويه، الكتاب ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار التاريخ ، بيروت ، لبنان ، د ط ، ج1 ، ص: 38

[3]– المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ط 1، 1994، ج1، ص:51

[4]– ابن السراج ، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان ، ط3، 1996 ، ج1، ص:36 ص:36

[5]– ابن فارس، الصاحبي، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1993 ،ص: 82

جميع الأشياء دلّ على أنّه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة »[1] فالمعروف عن ابن الأنباري عرضه للمسألة النحوية بإثارة الإشكال المترتب عليه فرضيات ، ليجيب عنها بتعليلات تستند إلى الحس والتخمين وتتحرى التأويل المنطقي لأجل التبرير والإقناع .

ولا يختلف ابن عقيل (ت 769هـ) عن سابقيه في مسألة القسمة الثلاثية ذلك أنّه حين يشرح قول ابن مالك (ت 672هـ) كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم يري أن« الكلم اسم جنس واحدة كلمة وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف »[2] .

أ- الاســم :

ثمّة خلاف بين البصريين والكوفيين في نعت الاسم، فالبصريون سمّوه بذلك لوجهين .أحدهما: أنّه سما على مسماه وعلى ما تحته من معناه فسمي لذلك، والوجه الثاني: أن أقسام الكلام الثلاثة لها مراتب، فمنها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل ومنها مالا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف، فلمّا كان الإخبار بالاسم وعنه ، وبالفعل دون أن يخبر عنه وتجرّد الحرف من الإخبار، سما الاسم عليهما وارتفع فكان الترتيب بهذا الشكل الاسم ثم الفعل ثم الحرف، ومن السموّ نعت بالاسم .

وأمّا الكوفيون فسمّوه بذلك اعتبارا للمعنى؛ فالاسم عندهم بمعنى الوسم، وإن بدا معيار المعنى مقنعا لكنّه من حيث التصريف فيه فساد بيّن، فإن صغّرنا كلمة اسم قلنا (سمي) حملا على (قنو. قني) فلو أخذناه من السّمة فالأصح أن نقول (وسم)، ثم في صيغة الجمع نقول (اسم.أسماء) ولو كان من السمة لقلنا (أوسام) ، أما قولنا من الاسم أسميته فلو كان من السمة لقلنا (وسمته) ، وإذا أمعنا في بنية الكلمة (اسم) لوجدنا في أولها همزة تعويض، وهمزة التعويض تكون فيما حذف لامه لا فاؤه كابن التي أصلها بنو فحذفت الواو وعوضت بهمزة في أوله لتصبح ابن وهذا دليل على أن الاسم من السمو لا من السمة وهو قول البصريين[3].

---

[1]- ابن الأنباري، أسرار العربية ، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط2، 2010 : ص:23

[2]- ابن عقيل، شرح بن عقيل على ألفية بن مالك ، ومعه كتاب منحة الجيل بتحقيق شرح بن عقيل ، محي الدين عبد الحميد، مكتبة الهداية، بيروت ، لبنان، ج1، ص:10

[3]- ينظر : ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ومعه الانتصاف من الإنصاف ، محي الدين عبد الحميد دار الطلائع ، القاهرة ، مصر د ط ، دت، ح1، ص: من 27إلى 33

لقد وضع النحاة مقاييس ومبررات لتقسيماتهم هذه حتى يتسنى التفريق بين الأقسام الثلاثة، وبدت مقاييسهم متفاوتة، غير أنّها لم تخرج عن محددات أربع هي:المعنى، العلامة ،الإسناد ، الوظيفة.

المعنـــى:

اكتفى سيبويه عند تعريفه للاسم بالتمثيل له ورأى أنّ« الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فالاسم رجل وفرس وحائط »[1] ونقل ابن فارس أنّ سيبويه ذكر« أنّ الاسم هو المحدث عنه فسيبويه قد حدّ الاسم بتعريته من حدّ الفعل وحدّ الحرف، ثم استند إلى المعنى الوظيفي للاسم»[2] ، في حين رأى المبرّد في الاسم«ما كان واقعا على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمر وما أشبه ذلك»[3] وهذا رأي لم يختلف كثيرا عن رأي سيبويه .

أمّا الرمّاني(ت 384هـ) فيرى «الاسم كلمة تدلّ على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان»[4] أي دون أن يدلّ على شيء من الزمان وأمّا الزمخشري فقد رأى أنّ الاسم« ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران»[5] ؛ فالاسم عنده لا يدلّ على الزمن بصيغته بأي حال من الأحوال.

وهذا ما ذهب إليه ابن الشّجري (ت 542هـ)الذي يرى في« الاسم كلمة تدلّ على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان محصّل »[6]، وبذكره الزمان المحصّل ليدخل في تعريفه اسم الفاعل واسم المفعول والمصادر؛ ذلك أنّها تدلّ على الزمان كدلالة الفعل عليه غير أنّه زمن مجهول وذلك فصل لها عن الفعل، ووضعها في زمرة الاسم. وذكر ابن يعيش أنّ الناس أكثروا في حدّ الاسم وأنّ سيبويه لم يحدّه بحد ينفصل عن غيره وكأنّه لمّا حدّ الفعل و الحرف تميّز عن حدهما الاسم، وذكر أنّ أبا بكر محمد السرّي الذي يقصد به ابن السرّاج أورد في تعريفه للاسم أنّه ما دل على معنى مفرد ، وعقّب على

---

[1]- سيبويه ، الكتاب ،ج1، ص : 38

[2]- ابن فارس ، الصاحبي ، ص : 51

[3]- المبرد، المقتضب، ج1، ص : 51

[4]- الرمّاني، رسائل في النحو واللغة، تح :محمد جواد ويوسف يعقوب، نشر وزارة الثقافة والإعلام المصرية ، ص: 38

[5]- الزمخشري ، المفصل ، ص: 6

[6]- ابن الشجري، الأمالي، تح: محمد الطانجي، مكتبة الطانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1992 ، ج1، ص: 52

قوله فقال : « كأنّه قصد الانفصال إذا كان الفعل يدلّ على شيئين الحدث والزمان »[1] فالاسم عنده كما ذكر سابقوه ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران .

وذهب ابن هشام المذهب نفسه لسابقيه؛ إذ ذكر« أنّ الاسم في الاصطلاح دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»[2] مراعيا بذلك المعنى الوظيفي له، وهو الدلالة على المسمى دون أن يدل على شيء من الزّمن ، والحال نفسه لدى ابن عقيل القائل بأنّ« الكلمة إن دلّت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم »[3] ، معتمدا في هذا الحدّ على المعنى الوظيفي وهو الدلالة على المسمى من غير أن تدل على الزمن.

الاحتجاج بمحدد المعنى: سيبويه لم يضع تعريفا لمصطلح الاسم ، بل اكتفى بالتمثيل له، وهو مثال صحيح يؤدي القياس عليه إلى تمييز الأسماء من غيرها إلى حدّ ما ، ذلك أنّه يستدعي النظر في الكلمة من حيث مشابهتها لواحدة من كلمات التعريف التي أوردها وهذا يصلح لتصنيف الكثير من الكلمات لقرب المشابهة ، لكنّه لا يدل مثلا على أسماء الشرط والاستفهام أنها أسماء لعدم وضوح التشابه ، ومنه نستطيع القول إنّ تعريف سيبويه هو أقرب إلى الوصف منه إلى التجريد . وتوالت تعريفات النحاة حسب محدد المعنى مع تجريده من الاقتران بالزمان، والحقيقة إنّ هذا المقياس رغم كونه يفصل الاسم عن غيره من الكلمات (الفعل والحرف)يبقى غير كاف لحاجته إلى محدّدات أخرى تكون أكثر تحديدا. هي العلامة، والإسناد، والوظيفة.

العلامـة:

خصّ النحاة الاسم بعلامات كثيرة تميّزه عن الفعل والحرف أمام قصور المعنى وحده عن تحديده. فالمبرّد ذكر أنّ أشهر علامة يختص بها الاسم هي دخول حرف الخفض عليه في قوله: « كلّ ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم، فإن امتنع من ذلك فليس باسم» [4] والواضح أنّ بعض الأسماء لا يسقط عليها تعريف المبرّد مثل (كيف)، و(إذا) لكونهما اسمان لا يقبلان دخول

[1]- ابن يعيش ، شرح المفصل ، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1، 2001 ، ج1، ص : 81

[2]- ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محي الدين ع الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1988، ص: 17

[3]- ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ج1، ص: 52

[4]- المبرد، المقتضب، ج1، ص: 52.

حرف الجرّ.أمّا ابن السرّاج فذكر أنّ الإسم يُعرَف بأشياء كثيرة منها دخول الألف واللام للتعريف نحو الرّجل والضّرب والحمد، بهذا لا يكون في الفعل ولا نقول: اليقوم واليذهب، ويُعرَف أيضا بدخول حرف الخفض عليه نحو مررت بزيد، ويُعرَف أيضا بامتناع قد وسوف ألا ترى أنّك لا تقول قد الرجل وسوف الغلام ثم يذكر أوجه خلاف أخرى بين الاسم والفعل منها أن الاسم يُنعَت والفعل لا يُنعَت، والاسم يُضمَر ويُكنَّى عنه[1]. وهذا الرأي لا يختلف كثيرا عمّا جاء به الزجّاجي؛ إذ ذكر« أنّ الاسم ينفرد بقبول الجرّ والتنوين وبدخول الألف واللام عليه وبصلاحيته لأن يكون موصوفا ومصغرا ومنادى»[2] والواقع أن هناك أسماء لا تصغّر ولا تنوّن ولا يدخل عليها حرف الجرّ نحو (مَن) و(مَا) وهناك أسماء لا تُعرَّف ب (أل) كأسماء الإشارة وأسماء الأفعال فهي إذن حسب تعريف الزجّاجي خارجة من طائفة الأسماء، وذكر الفارسي (ت 377هـ) «علامتين يُعرَف بهما الاسم وهما جواز دخول الألف واللام عليه، ولحاق التنوين، قاصدا بالألف واللام التعريف ممثلا لذلك بالغلام والفرس كما قصد بالتنوين تنوين التمكين»[3] وسرد ابن فارس أراء أشهر النحاة في علامات الاسم ، وناقشها مناقشة جادّة مبينا اختلال هذه الآراء، فنقل عن الكسائي(ت189هـ) أنّ الاسم ما وُصِف وردّ عليه بأن ذلك معارض ل(كيف) و(أين) فهما اسمان ولا يُنعتان، ونقل عن الفرّاء (ت207هـ) أنّ الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام . وهذا معارض لما ذكره ابن فارس أنّ من الأسماء ما لا يُنوَّن ولا يُضاف إليه ، وذكر أنّ الأخفش (ت221هـ) قال: إذا وجدت شيئا يحسن له الفعل والصفة نحو زيد قام وزيد قائم ثمّ وجدته يُثنَّى ويُجمَع نحو قولك : الزيدان و الزيدون، ثمّ وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنّه اسم واعتبر ابن فارس أيضا هذا التحديد معارض لما قاله من أنّ (كيف) و (أين) و (إذا) أسماء ولا ينطبق عليها ما ذهب إليه الأخفش وقد خطّأ من قال أنّ الاسم ما صَلُح أن يُنَادى، لنفس العلّة السابقة [4] وختم مناقشتة لأراء النحاة بقوله: «هذه مقالات القوم في حدّ الاسم يعارضها ما قد ذكرته، وما أعلم شيئا مما ذكرته سلم من معارضه، والله أعلم أيُّ ذلك أصحّ، وذكر

---

[1]- ينظر ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996، ص:37-38

[2]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979، ص: 48.

[3]- أبو علي الفارسي، الإيضاح، تح: كاظم المرجان، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1996، ص: 26.

[4]- ينظر ابن فارس ، الصاحبي ، ص : 83، 84، 85

لي عن بعض أهل العربية أنّ الاسم ما كان مستقرا على المسمى وقت ذكرك إياه . ولازما له. وهذا قريب»[1].

إنّ ما جاء به ابن فارس في مناقشته لأراء النحاة؛ إنّما هو بيان اضطراب النحاة واختلافهم في تحديد علامات موحدة كافية لضبط التعريف. غير أنّها لم تخلص إلى إعطاء تحديد مخالف قد يسدّ ما لاحظه من نقص فأبقى على الاضطراب نفسه وهذا دليل على أن العلامات وحدها غير كافية لوضع حدّ مضبوط للاسم .

ويرصد ابن الانباري جملة من العلامات التي ذكرها سابقوه« فإن قيل ما علامات الاسم ؟ قيل: علامات الاسم كثيرة: فمنها الألف واللام نحو: الرّجل والغلام ومنها التنوين، نحو: رجلٌ وغلامٌ ومنها حروف الجرّ نحو: من زيد وإلى عمر ومنها التثنية نحو: الزيدان والعمران، ومنها الجمع نحو: الزيدون والعمرون، ومنها النداء نحو: يا زيد ويا عمرو، ومنها الترخيم، نحو: يا جار ويا مال في ترخيم حارث ومالك وقد قرأ بعض السلف:﴿ **وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**﴾[2] ومنها التصغير، نحو : زييد وعمير في تصغير زيد وعمر ، ومنها النسب، نحو : زيدّي وعمري في النسب إلى زيد وعمرو، ومنها الوصف، نحو: زيد العاقل، ومنها أن يكون فاعلا أو مفعولا، نحو : ضرب زيد عمرا، ومنها أن يكون مضافا إليه نحو : غلام زيد، ومنها أن يكون مخبرا عنه كما بيّناه، فهذه معظم علامات الأسماء»[3] .

وفصّل ابن يعيش في خصائص الاسم التي ذكرها الزمخشري في المفصّل وهي : دخول حرف التعريف عليه والجرّ والتنوين، وذكر أنّ كل كلمة دخلها شيء من هذه فهي اسم وراح يقدّم شرحا لها، حيث ذكر حرف التعريف ولم يقل الألف واللام على عادة النحويين لوجهين: أحدهما أنّ الحرف عند سيبويه اللام وحدها والهمزة جاءت توصّلا إلى النطق بالساكن وعند الخليل التعريف بالألف واللام معا فهو حرف مركّب من حرفين ، والوجه الثاني: أنّه احترز به من اللغة الطائية لأنّها تبدل لام التعريف ميما. ومن خصائص الاسم أيضا الجرّ ،وذلك لأنّه لا يكون في الفعل والحرف وكذا التنوين

[1]- ابن فارس ، الصاحبي ، ص: 85

[2]- سورة الزخرف ، الآية : 77

[3]- ابن الانباري، أسرار العربية ، ص: 27

والمراد به تنوين التمكين، ومن خواص الاسم أيضا الإضافة والمراد بها أن يكون الاسم مضافا لا مضافا إليه[1] .

وذكر ابن مالك العلامات التي تميز الاسم عن الفعل والحرف في ألفيته بقوله:

بالجرِّ والتنوينِ و الندَا وأل ومسندٍ للاسمِ تَمييزُ قد حصل[2]

فهو يرى العلامات كما يراها غيره من النحاة وهي الجرّ، والتنوين، والنداء، والتعريف والإضافة إليه.

أما السّيوطي فقد حصر علامات الاسم بما يزيد عن الثلاثين علامة « وهي الجر وحروفه، والتنوين، والنداء، وأل، وإضافته، والإضافة إليه، والإشارة إلى مسماه ، وعود الضمير إليه ، وإبدال اسم صريح منه، والإخبارية من مباشرة الفعل ، وموافقة ثابت الاسمية في لفظه ومعناه، ونعته وجمعه تصحيحا، وتكسيره، وتصغيره، وتثنيته ، وتذكيره، ولحوق ياء النسبة إليه، وكونه عبارة عن شخص ودخول لام الابتداء وواو الحال، ولحوق ألف الندبة، وترخيمه ، وكونه مضمرا أو علما مفردا منكرا أو تمييزا أو منصوبا حالا»[3] وذكر ابن هشام في أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك أن علامات الاسم التي تميزه عن قسيميه هي خمس: «إحداها الجرّ كقولنا "بسم الله الرحمن الرحيم"وأراد به الكسر الذي حدثه العامل سواء كان العامل حرفا أم إضافة أم تبعية، والثانية هي التنوين وهو نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظا لا خطّا لغير توكيد، وذكر له أربعة أنواع هي: تنوين التمكين والمقابلة والعوض؛ فهذه الأنواع مختصة بالاسم ثمّ النداء وال غير الموصولة والإسناد»[4]

وخلاصة القول من خلال ما تصفحنا من آراء النحاة فيما يخص العلامات التي خصّوا بها الاسم إنّها تعددت بتعدد الأسماء ، ولذلك فالعلامات تصلح للكثير من الأسماء غير أنّها لا تصلح لبعض منها وبالتالي مازالت العلامة لم تضع بعد حدا نهائيا لمسألة تمييز الاسم عن غيره من أقسام الكلام .

---

[1]- ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج1، ص: 85،86

[2]- ابن مالك ، متن الألفية ،المكتبة الشعبية، بيروت ، لبنان ، ص:4

[3]- السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ج2، ص:09

[4]- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تح : محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د ط 1994، ج1، ص:13

الاحتجاج بمحدد العلامة: إن اتخاذ العلامة فيصلا في فرز المادة اللغوية المستقرأة منهج علمي سليم في البحث، ذلك أنّ تمييز الأشياء بعضها من بعض بعلامات فارقة تخصّ الجزء لا الكلّ، فقولنا الاسم هو جزء من كلّ الذي هو الكلام ، فهذا يعني أن للاسم علامات تخصّه عن غيره لأنّه كما سبق ذكره الاسم يشترك مع غيره في كونه كلاما . وما ذكره النحاة من علامات الاسم تميّزه عن غيره إلى حدّ بعيد، غير أنّها تبقى غير كافية؛ فمثلا دخول حرف الخفض علامة مميزة للاسم فهناك من الأسماء ما عدّها النحاة كذلك لكن لا تقبل دخول حرف الخفض عليها نحو كيف، وصه، ومه وما إلى ذلك. كما أنّ هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء لكنّها لا تُنوّن ولا تُضاف ولا يُضاف إليها ولا يدخلها الألف واللام مثل كيف وأين مما يسوغ إخراج ما لم تنطبق عليه من حيز الأسماء إلى قسم آخر[1].

ما يمكن استخلاصه من الاحتجاج بالعلامة .إنّها تصلح لكثير من الأسماء، فالجرّ مثلا يصلح علامة ظاهرة لكثير من الأسماء، لكنّه لا يصلح لضمائر الرفع كالتاء والأسماء الأخرى مثل كيف وقطّ، وأمّا التنوين فيصلح لكثير من الأسماء المعربة المتصرفة ولا يصلح لكثير من الأسماء المبنية؛ مثل هذا وكيف وأين ،وكذلك النداء فإنّه لا يدخل على كثير من الأسماء .

الإسنـــاد:

إن عدم كفاية مقياسي المعنى والعلامة في وضع حدّ للاختلافات حول وضع علامات فارقة تخصّ الاسم عن غيره ، لجأ النحاة إلى مقياس آخر لسدّ الخلل وهو الإسناد ، والإسناد في اصطلاح النحويين هو ضم كلمة حقيقة أو حكما أو أكثر إلى أخرى مثلها . بحيث يفيد السامع فائدة تامة، فالجملة تقوم على ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه « وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا »[2] وبذلك كان الشكل الرياضي للجملة لا يخرج عن وجهين هما: مسند+مسند إليه أو المسند إليه +المسند . والكلمة لا تدلّ على فكرة بمفردها رغم دلالتها على معنى في ذاتها ما لم تضاف لها كلمة أخرى أو أكثر للتعبير عن فائدة ، من هنا كان الإسناد منطلقا يميز به الاسم عن غيره من أقسام الكلام؛ فابن السرّاج ذكر « أن الاسم ما جاز أن يُخبَر عنه نحو قولك:

[1]- ينظر فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، د ط،1977، ص: 45،46

[2]- سيبويه ، الكتاب ،ج1، ص :47

عمرو منطلق وقام بكر»[1].في حين أنّ ابن الأنباري حدّ الاسم بأنّه« ما يُخبَر به ويُخبَر عنه»[2] ذلك أنّ جواز الإسناد إلى الاسم علامة من علاماته .

ويرى ابن يعيش أنّ من خواص الاسم جواز الإسناد إليه ، فالإسناد وصف دال على المسند إليه اسم ، إذا كان ذلك مختصّا به، لأن الفعل والحرف لا يكون منهما الإسناد ، ثمّ بيّن ذلك بالشرح لأن الفعل خبر، و إذا أسندت الخبر إلى مثله لم تفد المخاطب شيئا؛ إذ الفائدة إنّما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف، نحو (قام زيد) و(قعد بكر) والفعل نكرة لأنّه موضوع للخبر ، وحقيقة الخبر أنّ يكون نكرة ، لأنّه الجزء المستفاد ، ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة ، لأنّه حدّ الكلام أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطب، ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده، ولا يصحّ أن يُسنَد إلى الحرف أيضا شيء، لأن الحرف لا معنى له في نفسه فلم يفد الإسناد إليه ، ولا إسناد إلى غيره ولذلك اختص الإسناد إليه بالاسم وحده[3] .

جعل ابن هشام الإسناد علامة للاسم فذكر أ نّ« الإسناد للاسم هو أن يسند إليه ما تتم به الفائدة سواء كان المسند فعلا أو اسما أو جملة ، فالفعل ك(قام زيد) فقام فعل مسند وزيد اسم مسند إليه، والاسم نحو (زيدا أخوك) فالأخ مسند وزيد مسند إليه ،الجملة نحو (أنا قمت) فالفعل قام مسند إلى التاء وقام والتاء جملة مسندة إلى أنا، ووضع ابن هشام الإسناد من أنفع علامات الاسم في قوله : "وهذه العلامة هي أنفع علامات الاسم وبها تعرف اسمية ما في قوله تعالى: ﴿**قُل مَا عِندَ ٱللَّهِ خَير مِّنَ ٱللَّهوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ وَٱللَّهُ خَيرُ ٱلرَّٰزِقِينَ**﴾[4] وقوله:﴿**مَا عِندَكُم يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ**﴾[5]، ألا ترى أنه قد أسند إليها الأخيرية في الآية الأولى، والنفاذ في الآية الثانية والبقاء في الآية الثالثة، لهذا حكم بأن فيهن اسم موصول بمعنى الذي»[6]،أمّا السّيوطي فقد تطرّق إلى فائدة الإسناد في الأسماء، فذكر أنّها أربعة أقسام ،قسم يسند وقسم يسند إليه وهو الغالب وقسم لا يسند إليه كأسماء

---

[1]- ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان، ط3 1996 ، ج1، ص:37

[2]- ابن الأنبا ري، أسرار العربية، ص: 24

[3]- ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1،2001، ج1، ص: 86

[4]- سورة الجمعة، الآية: 11

[5]- سورة النحل، الآية:96

[6]- ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص:42

الأفعال وقسم يسند ويسند إليه كالتاء من (ضربت) والياء من (افعلي) والألف من (اضربا) والواو من(اضربوا) والنون من اضربن وأيمن ولعمرك[1] .

الاحتجاج بمحدد الإسناد: بإمكاننا أن نتخذ من الإسناد مقياسا للتمييز بين أقسام الكلام (الاسم، الفعل، الحرف) ذلك أن الاسم يكون مسندا إليه والفعل يكون مسندا دائما والحرف لا يسند ولا يسند إليه ،وبهذه المقاربة نكون قد وصلنا إلى إثبات اسمية كثير من الكلمات التي لم تقبل العلامة مثلا كالضمائر ، ورغم أن مقياس الإسناد يبدوا أدق عن سابقيه إلا أنّه تبقى بعض الكلمات المعدودة أسماء وهي في الحقيقة ليست مسندا ولا مسندا إليه مثل (إذا) .

الوظيفـة:

الوظيفة في اللغة هي المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي والتركيبي، وبذلك تنقسم الوظائف في اللغة العربية قسمين هما : الوظائف الصرفية، والوظائف النحوية، فإذا كانت الوظيفة الصرفية المستفادة من الصيغ المجردة لمباني التقسيم ، فإنّ الوظائف النحوية هي المعاني المحصلة من استخدام الألفاظ في الجمل مكتوبة كانت أو منطوقة، وهي التي سمّاها (عبد القاهر الجرجاني) معاني النحو[2].

فمن النحويين من أشار إلى مقياس الوظيفة من تقسيماتهم للكلم ورأوا أنّ الوظيفة الصرفية للأسماء هي الدلالة على المسمى وذلك يعني أنّ التسمية هي الوظيفة الصرفية للاسم وهو لا يدل على زمن؛ فالمبرّد ذكر« أنّ الاسم ما صَلُح أن يكون فاعلا»[3] فإذا كانت وظيفة الفاعلية مميزة للاسم فإن الكثير من الكلمات تعد أسماء وهي في الحقيقة لا يجوز أن يسند إليها الفعل فإننا لا نستطيع القول: جاء كيف. وينقل ابن فارس عن (الكسائي) قوله: « الاسم ما وصف»[4] وهذا قول لا تدخل تدخل ضمنه كثير من الكلمات المعدودة أسماء مثل كيف وأين فهي لا توصف ، في حين يرى الزجّاجي في حدّ الاسم « في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل أو المفعول به.... وهذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل

---

[1]- ينظر ، السيوطي الأشباه والنظائر ، ج1، ص :10

[2]- ينظر، فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص:203، 209

[3]- المبرد، المقتضب، ج1، ص:51

[4]- ابن فارس ، الصاحبي ، ص :83

فيه ما ليس باسم ، وقلنا في كلام العرب لأنّا له نقصد وعليه نتكلم ، ولأن المنطقيين وبعض النحويين حدّوه حدّا خارجا عن أوضاع النحو»[1] .وقال الزمخشري: الاسم ما دلّ على مسمى[2] وهو في ذلك يرى أنّ الوظيفة الصرفية للاسم تتمثل في دلالته على التسمية التي تميزه عن غيره .

الاحتجاج بمحدد الوظيفة: من الصعوبة بما كان أن نعتبر الوظيفة وحدها كافية لتمييز الاسم عن غيره من أقسام الكلام.

ذلك أن وظيفة الفاعلية، والمفعولية، والحالية، والنعت، والتمييز، والخبر لا تؤديها كل الكلمات المعدودة أسماء. من هنا لا بد أن تتضافر المقاييس الأربعة– المعنى والعلامة والإسناد والوظيفة – لنتمكن من تحديد الاسم إلى حدّ بعيد . ويبقى ذلك نسبيا حتى لا نقول أن النحاة القدامى قد فصلوا فصلا نهائيا في تحديد الاسم إذ تبقى بعض الملاحظات كما ذكرنا سابقا .

ب– الفعـــل

يقول ابن الأنبا ري:« فإن قيل لم سمي الفعل فعلا ؟ قيل:لأنّه يدلّ على الفعل الحقيقي ألا ترى أنّك إذا قلت : "ضرب" دلّ على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة، فلمّا دلّ عليه سمي به ، لأنّهم يسمون الشيء بالشيء ، إذا كان منه بسبب، وهو كثير في كلامهم »[3] والنحاة وإن اختلفوا في الاسم سواء في التسمية أم فيما يميّزه عن غيره من أقسام الكلام اختلافا بيّنا، فالظاهر أنّ اختلافهم في الفعل لم يكن كذلك بدليل تقارب الآراء على ما نسجل فيها من تفاوت، واخترنا في هذا المقام أن نعالج آراء النحاة حول الفعل بالمحددات نفسها التي مرت بنا مع الاسم .

المعـنى:

ذكر سيبويه«أن الفعل أمثلة أُخذَت من لفظ أحداث الأسماء وبُنِيَت لما مضى ، ولِمَا يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بما ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد ، وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمرا : اذهب واقتل واضرب ، ومخبرا : يقتل ويذهب ويضرب وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت »[4] فسيبويه لم يخرج عن القاعدة التي ارتضاها للاسم وهي التمثيل فكذلك

[1]– الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو، ص: 48

[2]– ينظر: الزمخشري ، المفصل ، ص: 09

[3]– ابن الأنباري ، أسرار العربية ، ص:27

[4]– سيبويه، الكتاب ، ج1، ص:38

خصّ به الفعل فمثّل له في الماضي والأمر والحاضر . ويرى المبرّد أن « الفعل حدث في زمان محدود»[1] جاعلا حدّ الفعل في الحدث والزمن وهو نفسه ما ذهب إليه ابن السرّاج من أنّ الفعل ما دلّ على معنى وزمان متخذا من المقارنة بينه وبين الاسم سبيلا لبيان حدّه فذكر أنّ الاسم يدلّ على معنى فقط وهو دلالة على المسمى دون الزمان. وخصّ الفعل بالمعنى والزمن، فإمّا أن يكون هذا الزمن ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا في حين أنّ الاسم وُضِع لمعنى مجرد من هذه الأوقات أو وضع لوقت مجرد من الأحداث و الأفعال ، محترزا بذلك عن الأسماء التي تدل على الزمن في دلالتها المعجمية كاليوم والليلة[2] .

ويقدّم ابن فارس مناقشة جادّة لأقوال النحاة فيقول :« قال الكسائي :" الفعل ما دلّ على زمان محصّل "، وقال سيبويه : "أمّا الفعل فأمثلة أُخذَت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى وما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع " فيقال لسيبويه : ذكرت هذا في أول كتابك وزعمت أنّ (ليس) و (عسى) و (نعم) و (بئس) أفعال ومعلوم أنّها لم تُؤخَذ من مصادر ، فإن قلت : إنّي حددت أكثر الفعل وتركت أقلّه قيل لك : إنّ الحدّ عند النظّار ما لم يزد المحدود، ولم ينقصه ما هو له ....وقال قوم : " الفعل ما حسن فيه أمس وغدا " وهذا على مذهب البصريين غير مستقيم ،لأنّهم يقولون أنا قائم غدا كما يقولون أنا قائم أمس »[3] ثم يرجّح قول الكسائي بقوله : « والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي من أنّ "الفعل ما دلّ على زمان كخرج وتخرج ، دلّنا بهما على ماض ومستقبل "[4] ، وذكر الزمخشري أنّ « الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان »[5] ، وذهب ابن الأنباري وابن هشام من أنّ الفعل ما دلّ على معنى مقترن بالزمان .

الاحتجاج باعتبار دلالة الفعل: إنّ اتفاق النحاة في تحديد الفعل بأنّه اقتران الحدث بالزمن يبدو مقنعا، وما يمكن تسجيله هو ما اعترض به ابن فارس على سيبويه، ثمّ أنّ بعض النحاة يرون في كان وأخواتها أنّها مجردة من الدلالة على الحدث ، وربّما يكون النقصان فيها هو مبرر ذلك .

---

[1]- المبرد ، المقتضب ، ج1، ص :93

[2]- ينظر : ابن السراج ، الأصول في النحو ، ص: 3، 4 .

[3]- ابن فارس ، الصاحبي ، ص : 87

[4]- المرجع نفسه ، ص : 87

[5]- الزمخشري ، المفصل ، ص: 210

العلامـات

لقد خصّ النحاة الفعل بعلامات كما فعلوا مع الاسم، وإن كانت في الفعل أقلّ منها في الاسم بما يوحي تقارب آرائهم في هذا الصدد، من ذلك ما ذكره ابن فارس في مناقشته لأقوال النحاة فأورد أن « القوم قالوا : الفعل ما امتنع من التثنية والجمع والردّ على أصحاب هذه المقالة أن يقال: إن الحروف كلّها ممتنعة من التثنية والجمع وليست أفعالا. وقال قوم : الفعل ما حسنت فيه التاء نحو: قمت وذهبت. وهذا عندنا غلط لأنّنا نسميه فعلا قبل دخول التاء عليه »[1] .

أمّا الزمخشري فذكر خصائص يتميز بها الفعل في قوله: « ومن خصائصه دخول (قد) وحرفي الاستقبال، والجوازم، ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنة نحو قولك : قد فعل ،وقد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل، ولم يفعل، وفعلت، ويفعلن، وافعلي، وفعلت»[2] وهي خصائص لا يمكن تطبيقها على كلّ ما عدّه النحاة أفعالا مثل : بئس ونعم وعسى ، وجمع ابن الأنباري هذه العلامات في قوله: « فإن قيل :ما علامات الفعل؟ قيل: علامات الفعل كثيرة فمنها: قد، والسين وسوف نحو: قد قام، وسيقوم، وسوف يقوم ، ومنها تاء الضمير ، وألفه، وواوه نحو قمت، وقاما وقاموا، ومنها تاء التأنيث الساكنة نحو: قامت وقعدت، ومنها أن الخفيفة المصدرية، نحو : أريد أن تفعل نحو فعل يفعل، وكلّ الأفعال تنصرف إلا ستة وهي: نعم، و بئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبذا، وفيها كلّها خلاف »[3] والظاهر أنّ ابن الأنباري استدرك ما وقع فيه سابقوه من مبدأ التعميم الذي وقعوا فيه فأخرج الأفعال الستة من التصريح ثم يقرّ صراحة أنّ فيه خلاف بين النحاة ، وذهب ابن يعيش نفس المذهب فلم يخرج عن هذه العلامات فذكر منها صحّة دخول قد عليه ، وحرفي الاستقبال، ولحوق المتّصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة، واحترز بالساكنة من التاء اللاحقة للأسماء ، ذلك أنّ التاء إذا لحقت الفعل فهي لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل ، فهي في حكم المنفصلة عن الفعل ولذلك جاءت ساكنةّ ، وبقي الفعل على بنائه قبل اتصاله بها أما

[1]– ابن فارس ، الصاحبي ، ص : 86

[2]– الزمخشري ، المفصل : ص: 210

[3]– ابن الانباري، أسرار العربية ، ص: 28

التاء اللاحقة للأسماء فهي لتأنيثها في نفسه باستثناء التاء التي تلحق بالأسماء المذكرة كطلحة وعتبة[1] أما ابن مالك فذكر علامات الفعل الأربعة المبينة في قوله :

بتا فعلتُ وأتتْ ويا افعـلِي ونون اقبلْنَ فعلٌ يَنجلِي[2].

ويقدّم ابن عقيل شرحا لقول ابن مالك؛ «فتاء فعلت المراد بها تاء الفاعل وهي مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة ، وأما تاء أتت فالمراد بها تاء التأنيث الساكنة فاحترز بالساكنة عن اللاحقة للأسماء فإنّها تكون متحركة بحركة الإعراب وعن اللاحقة للحرف ، كما يمتاز الفعل أيضا بياء افعلي والمقصود بها ياء الفاعلة وهي تلحق فعل الأمر والمضارع دون الماضي ، وذكر ياء افعلي ولم يقل ياء الضمير لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهي لا تختص بالفعل بل تكون أيضا في الاسم نحو (غلام)وفي الحرف نحو (كأنني بخلاف ياء افعلي فهي خاصة بالفعل فقط ، وما يميز الفعل أيضا نون اقبلن ثقيلة كانت أم خفيفة» [3] .

الاحتجاج باعتبار العلامة في الفعل : رغم أنّ العلامة باتحادها مع المعنى قد تصل إلى حدّ الفعل وتمييزه عن غيره، إلاّ أنّها تبقى نسبية بدليل أنّ الكثير من العلامات لا تخصّ الفعل وحده كالتثنية والجمع مثالا ينسخ منها الفعل والحرف معا، وهناك بعض الأفعال لا تقبل الكثير من العلامات، وإن كان النحاة قد خصّوها بالاستثناء كالأفعال الستة التي لا تتصرف، وهي بئس، ونعم، وعسى، وليس،وفعل التعجب، وحبذا.

الإسنـــاد:

مقياس الإسناد في الفعل أدقّ منه في الاسم ذلك أنّ المرجّح هو أنّ الفعل يُخبَر عنه نحو قولك: (أخوك يقوم) و(قام أخوك) فيكون حديثا عن الأخ ولا يجوز أن تقول : « تذهب يقوم ولا يقوم يجلس»[4] ويؤكد عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) إفادة الفعل للخبر في قوله : «...وهذا من قولهم يوهم أن يكون الغرض من هذا الفعل إفادة الزمان، وهذا ظن يعظم الخطأ فيه، وذلك أنا نعلم أنّ القصد في وضع الفعل أول شيء هو الخبر، يدلّ على ذلك إجماعهم على أنّ له مزية ليست لغيره

---

[1]- ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج4، ص: 205،206

[2]- ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص:21

[3]- ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج1، ص:14

[4]- ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج1، ص: 37

وهي أنّ الصيغة المجرّدة منه تخلص للخبر حتى لا يكون لغيره »[1]. فهو بذلك يخصّ الفعل بالإِخبار وهي صفة تجمعه بالاسم وأوردنا هذا القول لنؤكد على خبرية الفعل التي تؤدي بالضرورة على امتناع الإسناد إلى الفعل وهو ما ذهب إليه ابن الانباري في قوله أن الفعل« ما أسند ولم يسند إليه شيء »[2] معتبرا أنّ الإسناد يميز الفعل عن غيره من أقسام الكلام.

الاحتجاج بالإسناد في الفعل : رغم دقة مقياس الإسناد فيما ذهب إليه العلماء ، إلاّ أنّنا نجد ما يشذ عن هذه القاعدة ذلك أنّ (كان) هو فعل وفي الحقيقة لا يقبل أن يسند إلى شيء ، فتجد جملة كان (كان زيد منطلقا) أن زيدا مسند إليه ومنطلقا مسند وإخراج (كان) من دائرة الإسناد .أمّا أنّ نقصانها هو الذي أدى إلى إخراجها ،فظاهرة تعميم الإسناد على الفعل فيها جانب من التحفظ بدليل ما ذكرنا.

الوظيفة:

الوظيفة الصرفية للأفعال هي دلالتها عل الحدث والزمن على العموم، والوظيفة تصلح لتحديد الاسم أكثر من تحديد الفعل لكون الاسم يتمتع بالوظائف النحوية والصرفية.

ج- الحــرف:

« فإن قيل لم سُمِي الحرف حرفا ؟ قيل لأنّ الحرف في اللغة هو الطرف، ومنه يقال: حرف الجبل أي طرفه ، فسمي حرفا لأنّه يأتي في طرف الكلام »[3] ،فابن الأنباري بقوله هذا يحيل تسمية الحرف إلى المعنى اللغوي لمادة (حرف) ، وقد جاء الحرف ثالثا في ترتيب أقسام الكلام لدى النحاة وستطبق عليه المحددات السابقة نفسها وإن كانت تتقارب بين الأقسام الثلاثة ؛ ذلك أنّ النحاة لم يختلفوا كثيرا في تحديد الحرف سواء من حيث المعنى أو الوظيفة واتفقوا إلى حد بعيد في تحديد وصف الحرف عبر المقاييس المذكورة آنفا .

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني ، شرح الجمل في النحو ، تح : خليل عبد القادر عيسى ، دارابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط 10 ، 2011، ص: 131

[2]- ابن الأنبا ري ، أسرار العربية ، ص: 28

[3]- ابن الأنباري، أسرار العربية ، ص: 28

المعـنى:

ذكر سيبويه أنّ «الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل نحو : ثم ، وسوف، وواو القسم ولام الإضافة ، ونحوها» [1] وهذا دليل أن الحرف يحمل معنى يختلف عن غيره، وهو مذهب النحاة حيث أجمعوا على أنّ الحرف يدل على معنى في غيره مفيدا بذلك عملية التعليق ، وهذا ما ذهب إليه ابن فارس؛ حيث أقرّ «أنّ أهل العربية أكثروا في حدّ الحرف؛ وأنّ أقرب ما فيه قول سيبويه»[2] مشيرا إلى أن هذه التحديدات على كثرتها تذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه. وذكر الزمخشري أنّ "« الحرف ما دلّ عل معنى في غيره ومن ثمّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه»[3] والملاحظ أن الزمخشري أضاف مسألة المصاحبة التي بها ندرك معنى التعليق الذي يؤديه الحرف بين أجزاء التركيب، وهذا ما فصّل فيه ابن يعيش حين أوضح أنّ معنى دلالة الحرف في غيره أنّك لو قلت (ال) مفردة لم يفهم منه معنى فإذا قرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم ، وهذا مختلف عن التعريف القائل : (ما جاء لمعنى في غيره) وهو دلالة على العلّة . وحدّ الشيء دلالته على ذاته لا على العلّة التي جاء لأجلها[4].

يذكر ابن عقيل «أنّ الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه من علامات الأسماء وعلامات الأفعال»"[5] في شرحه لقول ابن مالك : (سواهما الحرف) ، وهذا تأكيد قطعي أن أقسام الكلام ثلاثة اسم وفعل وما دونها فهو الحرف .

العلامـة:

يضع ابن السرّاج تمام الكلام علامة في استخدام الحرف ، ويبين أنّ من علامات الحرف هي تمام الكلام حين يأتلف الفعل بغيره ، فالحرف لا يأتلف منه مع حرف كلام . فلو قلت : (أمن) تريد بها ألف الاستفهام مع من الجارة فهذا ليس كلاما ما لم تضف شيئا آخر، وكذلك لا يأتلف من الفعل مع الحرف كلام كقولك: أيقوم ما لم تذكر أحد أو يعلم المخاطب أنّك تشير إلى أحد، كما لا

---

[1]- سيبويه ، الكتاب ،ج1،ص : 39

[2]- ينظر : ابن فارس ، الصاحبي ، ص: 87

[3]- الزمخشري ، المفصل ، ص : 242

[4]- ينظر ، ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج4، ص:447

[5]- ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج1،ص: 15

يأتلف منه مع الاسم كلام كقولك : أزيدا فهذا كلام غير تام [1] وأورد ابن فارس «أنّ الأخفش كان يقول : ما لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ولم يجز أن يتصرف فهو الحرف»[2]

ويرى السيوطي «أنّ الحرف لا علامة له وجودية، بل علامته أن لا يقبل شيئا من خواص الاسم ولا من خواص الفعل»[3] .

الاحتجاج باعتبار العلامة في الحرف: رغم أنّ الاختلاف في علامات الحرف ليس شاسعا إلا أن النحاة لم يصلوا إلى علامات مضبوطة ذلك أنّ بعض الكلمات تحمل علامات الحرف رغم إسميتها مثل (إذا) .

الإسنـاد :

من ميزات الحرف أنّه لا يسند ولا يسند إليه، وهذا اتفاق جمهور النحاة ؛ وبهذا يمكن القول أنّ مقياس الإسناد في الحرف ميزة فارقة له عن غيره من أقسام الكلام بتجريده منها.

الوظيفـة:

الحرف يؤدي معنى التعليق ووظيفة الربط بين أجزاء الجملة ؛ ولذلك زاد الزمخشري في حدّه للحرف عبارة«ومن ثم لم ينفك من اسم و فعل يصحبه» [4]

د – مسائــل خلافيــة

إنّ وجود القضايا الخلافية في تحديد أقسام الكلام، لدليل على أنّ علماء التراث ؛ وإن كان اتفاقهم على القسمة الثلاثية أمرا مفصولا فيه؛ إلاّ أنّهم وقعوا في كثير من الخلافات في وضع حدود مضبوطة وخواص مميزة لكلّ قسم حتى يتسنّى الفصل بينها. ونذكر في هذا المقام بعض المسائل الخلافية تمثيلا لما سبق.

---

[1]– ينظر: ابن السراج. الأصول في النحو ، ص: 41

[2]– ابن فارس، الصاحبي ، ص: 87

[3]– السيوطي، همع الهوا مع ، ج1، ص: 27

[4]– الزمخشري ، المفصل ، ص:242

اختلافهم في (نعم و بئس) فعلان أم اسمان[1]:

ذهب الكوفيون إلى اسمية(نعم و بئس) وأدلّتهم في ذلك:

. دخول حرف الخفض عليهما ؛ فالعرب تقول:ما زيد بنعم الرجل.

. من خصائص الأسماء النداء والعرب تقول:يا نعم المولى ويا نعم النصير

في حين ذهب البصريون إلى فعلية (نعم و بئس) مستدلّين بـ:

. اتصال ضمير المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف، فإنّه قد جاء عن العرب أنّهم قالوا: (نعما رجلين) و (نعموا رجالا).

. اتصالهما بتاء التأنيث، فهذه التاء يختص بها الفعل الماضي لا تتعداه؛ فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به.

اختلافهم في(أفعل) للتعجب،فعل هو أم اسم[2]

يرى الكوفيون أنّ(أفعل) للتعجب نحو: ما أحسن زيدا.أنّه اسم ودليلهم في ذلك:

. (أفعل) للتعجب جامد لا يتصرّف،و التصرّف من خواص الأفعال.

. دخول التصغير فيه نحو (أملح . أُميلح) والتصغير خاص بالأسماء.

. صحة العين فيه نحو: (ما أقوم و ما أبيع) ولو كان فعلا لقلبت عينه نحو : قام و باع.

ويرى البصريون أنّه فعل بدليل:

. (أفعل) للتعجب إذا وُصِل بياء الضمير لحقته نون الوقاية نحو:ما أحسنني وهذه خاصية الأفعال

. (أفعل) للتعجب ينصب المعارف والنكرات و الاسم لا ينصب إلاّ النكرات على التمييز.

اختلافهم في(ربّ) اسم أم حرف[3]

---

[1]- ينظر ، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص:248

[2]- نفسه، ص: 120

[3]- ينظر ، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص:328

ذهب الكوفيون إلى اسمية (ربّ) وأدلتهم في ذلك :

. حمل (ربّ) على (كم) لدلالتها على العدد والتقليل فكما أنّ (كم) اسم فكذلك (ربّ).

. مخالفة (ربّ) لحروف الجر في أوجه عدّة:

أ . (ربّ) لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجرّ لا تقع في صدر الكلام.

ب . (ربّ) لا تعمل إلاّ في النّكرة، وحروف الجرّ تعمل في النّكرة و المعرفة.

ج . (ربّ) لا تعمل إلا في النّكرة الموصوفة، وحروف الجرّ تعمل في النّكرة الموصوفة و غير الموصوفة.

بينما يرى البصريون أن (ربّ) حرفا وذلك أنّه:

لا يحسن فيها علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال، وأنّها جاءت لمعنى في غيرها كالحرف وهو تقليل ما دخلت عليه.

4 . آراء المحدثيـن:

يؤاخذ المحدثون النحاة القدامى على اضطرابهم في تحديد أقسام الكلام وجعله ثلاثيا بدليل الخلافات المسجلة بينهم، وعدم وصولهم إلى وضع حدود مضبوطة ، وعلامات فارقة بين الأقسام الثلاثة، ونتيجة لهذا التباين؛ فإن المحدثين يرون القسمة تتجاوز الثلاثية حتى تكون الحدود واضحة، ومن هؤلاء نذكر رأيين مختلفين.

الدكتور إبراهيم أنيس:

من جملة ما قدّمه في نقده للقسمة الثلاثية التي اعتمدها النحاة العرب؛ « أنّهم حين قسّموا الكلم إلى اسم ، وفعل ، وحرف قد شابهوا ما جرى عليه فلاسفة اليونان ، و المناطقة من أنّ أجزاء الكلام ثلاثة ، ومعنى ذلك أنّهم أخضعوا اللغة إلى أحكام الفلسفة، لمنطق غير منطقها ، ولقوانين لا تمت لها بأيّة صلة.» [1] ثم أورد التي رآها صالحة للتفريق بين أقسام الكلام فقد ذكر « أنه يجب أن تأخذ ثلاثة أسس في تحديد أجزاء الكلام وتعريفها هي : المعنى، و الصيغة ،ووظيفة اللفظ في الكلام».[2] و يطرح وفق هذه الأسس تقسيما رباعيا متكونا من الاسم، والفعل، و الأداة ، والضمير.

[1] – إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، مصر، ط7، 1994 ، ص:279

[2]– نفسه، ص: 281

1 . الاسم: وأدرج فيه ثلاثة أنواع تشترك في الأسس التي وضعها لهذا التقسيم .

الاسم العام: وهو الاسم الكلّي الذي تشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفة أو مجموعة من الصفات مثل : شجرة ،كتاب.

العلم: وهو اسم جزئي يدلّ على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها.

الصفة : وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالذات من ناحية المعنى و الوظيفة مثل: كبير ،أحمر.

2 . الضمير:« هي ألفاظ صغيرة البنية تستعين بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة».[1] وقد أورد تحت قسم الضمير .الضمائر، ألفاظ الإشارة، الموصولات، المصدر.

3 . الفعل: قال عنه أنّه ركن أساسي في معظم لغات البشر ، و وظيفته في الجملة هي الإسناد وأمّا معناه فهو إفادة الحدث في زمن معين .[2]

4 . الأداة: هي القسم الرابع و« يشمل ما بقي من ألفاظ اللغة، ومنها ما يسميه النحاة الحروف سواء كانت للجر، أم للنفي، أم للاستفهام، أم للتعجب، ومنها ما يسمى الظروف زمانية كانت أو مكانية مثل:فوق، تحت، قبل، بعد، وغير ذلك».[3]

الدكتور تمام حسان:

آخذ تمام حسان النحاة العرب القدامى على استخدامهم كلمة (المعنى) إلى المعنى المعجمي وأحيانا إلى المعنى الدلالي والصواب عنده أن تصرف إلى المعنى الوظيفي، وذكر « أنّ النحو هو دراسة الجمل التامة من ناحية العلاقات السياقية.» [4] منتقدا بذلك القسمة الثلاثية التي في رأيه لم تنبن على أسس واضحة، ويقدّم في كتابه(اللغة العربية معناها و مبناها) أن أفضل الطرق التي يتم من خلالها التفريق بين أقسام الكلم هي قيامه على اعتبارين مجتمعين، أساس المعنى، وأساس المبنى متّحدين، وبهذه الرؤية الجديدة لأسس التقسيم جعل تمام حسان القسمة سباعية، ثم بين الأسس التى بنى عليها تقسيمه، وقسمها بدورها قسمين.

---

[1]- ابراهيم أنيس ، من أسرار العربية ، ص: 29

[2]- ينظر نفسه ، ص: 293

[3]- نفسه، ص:294.

[4]- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ص:195.

أسس خاصة بالمباني وهي: الصورة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، الجدول، الإلصاق، التضام، والرسم الإملائي.

أسس خاصة بالمعاني و هي:التسمية، الحدث، التعليق، المعنى الجملي.[1]

وبناء على ذلك اشتملت القسمة السباعية عنده على:

1 . الاسم: ويشمل خمسة أقسام[2]

الاسم المعين: وهو ما سماه النحاة اسم الجثة، كالأعلام والأجسام.

اسم الحدث: وهو ما يصدق على المصدر، و اسم المصدر، واسم الهيئة.

اسم الجنس: يدخل تحته اسم الجنس كعرب، وترك، واسم الجمع كإبل، و نساء.

مجموعة الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بميم زائدة (اسم المكان،اسم الزمان، اسم الآلة) ويسميها الميميات.

الاسم المبهم: والمقصود به طائفة من الأسماء لا تدلّ على معين وتندرج تحتها الأعداد والموازين والمكاييل،و المقاييس، و الجهات، و الأوقات.

2 . الصفة: وجعلها خمسة أقسام.

اسم الفاعل:الصفة الدالّة على فاعل الحدث.

اسم المفعول: ما دلّ على الحدث و مفعوله.

صيغ المبالغة:تدلّ على فاعل الحدث على سبيل المبالغة والتكثير.

الصفة المشبهة: تدلّ على فاعل الحدث على سبيل الدوام ،و الثبوت.

اسم التفضيل: «ما دلّ على موصوف بالحدث على أساس تفضيله على غيره ممن يتصف بنفس الحدث».[3]

---

[1]- ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 1973 ، ص: 88

[2]- نفسه، ص:83-84.

[3]- نفسه، ص:99-101.

3 . الفعل: وهو ما دلّ على حدث، و زمن، فدلالته على الحدث تأتي من إشراكه مع مصدره في مادة واحدة ؛ لأنّ المصدر اسم الحدث.أمّا معنى الزمن في الفعل يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة.

4 . الضمير:« وهو ما دلّ على مطلق حاضر، أو غائب وينقسم وفق هذا التعريف إلى قسمين:

ضمير دال على الحاضر: وفيه ضمير المتكلم، وضمير المخاطب، و الإشارة,

ضمير دال على الغائب: و فيه ضمير الغائب، و الموصول»[1]

5 . الخوالف:« ويقصد بها ما سماه النحاة بأسماء الأفعال، و أسماء الأصوات، وما استعمل للندبة والتحذير، والإغراء، و المعاني الإفصاحية الأخرى»[2]. وهي أربعة أنواع.

خالفة الإخالة: والتي يسميها النحاة اسم الفعل..

خالفة المدح والذم: وهي تعني فعل المدح، وفعل الذم.

خالفة الصوت: وهي التي يسميها النحاة اسم الصوت.

خالفة التعجب: وهي التي يسميها النحاة صيغة التعجب

6 . **الظرف**:« الظرف قسم مقصور على عدد من الألفاظ الجامدة المبنية الدالة على زمان، أو مكان؛ فالزمان(إذ، وإذا، ولمّا، وأيّان، ومتى)والمكان(أنّى، وأين، وحيث).

أما غير ذلك مما يستعمل استعمال الظرف فهو منقول إلى الظرفية»[3].

7 . الأداة: «يشمل هذا القسم على الأدوات، وحروف المعاني وكلّها يدلّ كما قال النحاة على معنى عام حقّه أن يُؤَدي بالحرف ومعنى ذلك أنّها تدل على علاقة بين عنصرين، أو أكثر من عناصر السياق»[4] وتنقسم الأداة قسمين.

---

[1]- تمام حسان، الخلاصة النحوية،عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1،2000، ص:40

[2]- نفسه، ص:40.

[3]- نفسه، ص:41

[2]– نفسه، ص:41

أداة أصلية: وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجرّ، والنسخ، والعطف.

أداة محولة:وهي أنواع.ظرفية، اسمية، فعلية، ضميرية.

ما نخلص إليه من تقسيمات الكلام بشقيه التراثي، و الحداثي هو ذلك الفرق بين الدراستين من حيث المنهج ، وطريقة التحليل، فرآها علماء التراث ثلاثة لا رابع لها، وقد ذكرت كتب النحو أنّ الكوفيين جعلوها أربعة ، بإضافة الخالفة قسما مستقلا عن الاسم، و اختلف الحداثيون في تقسيماتهم ، فمنهم من جعلها أربعة أقسام، و منهم من جعلها سبعة أقسام ، تبعا للمقاييس التي تحددها كل دراسة.

فمن جهة يكاد يكون إجماع علماء التراث مطلقا على ثلاثية القسمة، وهذا ما جعل الكثير من المحدثين يرمونهم بالوقوع تحت تأثير المنطق الأرسطي،والواقع أن هذه القسمة عرفها العرب قبل احتكاكهم بالثقافة اليونانية ،وما رُوِي عن الإمام علّي كرم الله وجهه — إن صحّت الرواية – في شأن هذه القسمة، كما روى سيبويه أنّ عمرا بن العلاء جعل (كم) اسما لا حرفا بحجة أنّه يُسند إليها. هذه دلائل توحي بأصالة القسمة الثلاثية.

المتأمل للمحددات التي خص بها النحاة القدامى كلّ قسم يجد أنهم وضعوا في دائرة الإسم كل الكلمات التي تؤدي معني الحدث دون الزمن،ووضعوا تحت باب الفعل المنصرف منه والجامد وفي قسم الحروف العاملة منها وغير العاملة.

ما يُؤخذ على الدراسة التراثية بصفة عامة، والقسمة الثلاثية خاصة أنّها غير مبوبة تبويبا يسهّل عملية الاستقراء، والتحليل، ولعلّ الواقع اللغوي في تلك الحقبة التاريخية جعل الظواهر تُؤخذ مجموعة متلاحمة الأجزاء شديدة الاتصال، فالتجزئة، والتفرقة بينها كلّ على حدة يفسد التحليل.

أمّا القسمة الحداثية والتي جعلها البعض سبعة أقسام لم تأت بجديد على مستوى المسميات وكلّ ما جدّ فيها هو التفصيل، وهو بذلك يضيف مشقّة التقسيمات بدل المختصرات، فنجد مثلا الضمير يؤدي معنى ،ووظيفة الإسم شأنه في ذلك شأن اسم الإشارة وخصّوهما بقسم مستقل.

كلّ ما يُسجَل من فوارق بين الدّراستين هو اتسام التراثية بالعموم، والحداثية بالتفصيل، ويبقى الفارق الجوهري ضئيل.

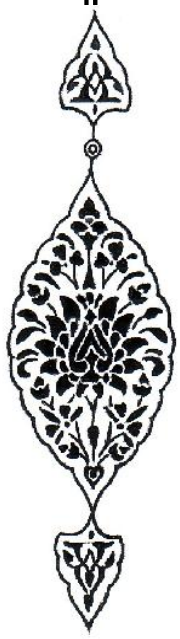

الفصل الأول

الجملة في الاستعمال القديم

1 . دلالة الجملــة:

أ– الدلالة اللغوية:

ورد في معجم العين « والجملة: جماعة كلّ شئ بكماله من الحساب وغيره، وأجملت له الحساب والكلام من الجملة » [1] وفي اللسان« الجملة: واحدة الجمل ، والجملة جماعة الشّيء:جمعه عن تفرقة ،وأجمل له الحساب كذلك، والجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال أجملْت له الحساب والكلام » [2]

ب– الدلالة الاصطلاحية:

إنّ مصطلح الجملة لم يعرفه النحو العربي القديم في بداياته الأولى، وأقدم ما وصلنا عنه أنّ المبرّد (ت 275هـ) ذكره في باب الفاعل من كتابه المقتضب بقوله :« وإنّما كان الفاعل رفعا لأنّه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها ، وتجب بها الفائدة للمخاطب » [3] .وهذا لا يعني أنّ الجملة لم ترد قبل المبرد بوصفها مفهوما، فسيبويه يتعرّض لهذا المفهوم في باب المسند والمسند إليه بقوله: « هما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّا . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء » [4]، وحتى إذا عدنا إلى تعريف سيبويه للكلام فنجده يتضمن معنى الجملة ذلك « أنّ في مصطلح الكلام ما يقوم مقام الجملة بالمعنى الاصطلاحي، علما بأنّ الدلالات الاصطلاحية للكلام متعددة عند سيبويه بيد أنّها قد تشترك بمعنى جامع وهو ما كان منه ذا فائدة » [5] وعموما فإنّ مفهوم الجملة في التراث النحوي العربي قد تلخّص في اتجاهين رئيسيين أولهما : اتجاه يجعل الجملة مرادفا للكلام ومن هؤلاء ابن جنّي والزّمخشري والجملة عند هؤلاء هي اللفظ الدّال على معنى يحسن السكوت عليه إذ يقول ابن جنّي معبّرا عن هذا الاتجاه : « أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل نحو زيد أخوك، وقام محمد

---

[1]– الخليل بن أحمد الفراهيدي ، العين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 2005، ص:155

[2]– ابن منظور، لسان العرب ، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، مجلد1، ص:203.

[3]–المبرد، المقتضب، تح:محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ط1، 1994، ج1، ص:146

[4]– سيبويه، الكتاب، تح:عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت، لبنان، دط، دت، ج1، ص:47

[5]– حسن عبد الغني، جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 2007 ص: 28

وضُرِب سعيد وفي الدار أبوك. وصه، ومه، ورويد، وحاء وعاء في الأصوات، وحس، ولب، وأف وأوه ، فكل لفظ استقل بنفسه، وجُنيَت منه ثمرة معناه فهو كلام » [1] ويقول في حدّه للكلام بأنّه «المركب من كلمتين أُسندَت إحداهما إلى الأخرى وذاك لا يتأتّى إلاّ في اسمين كقولك : زيد أخوك وبشر صاحبك ،أو في فعل واسم نحو قولك : ضُرِب زيد وانطلق بكر وتسمى الجملة » [2] فقد جعل الجملة والكلام مترادفين« والشيء لا يُسمى بالشيء إلاّ إذا كان مرادفا له »[3]

والاتجاه الثاني : يفرّق بين الجملة والكلام ويرى أنّ مفهوم الجملة أوسع دلالة من مفهوم الكلام ، إذ الجملة عند أصحاب هذا الاتجاه هي "ما تضمّن جزأين لعوامل الأسماء تسلّط على لفظهما أو لفظ أحدهما"[4] أي أنّها المركب الإسنادي سواء أفاد فائدة تامة يحسن السكوت عليها أم لم يفد، وبذلك لا يُشترط في الجملة ما يُشترط في الكلام من حصول الفائدة، ويُعتبر ابن هشام أكثر أصحاب هذا الاتجاه تفصيلا في قضية الجملة فيعرّفها بأنها« الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ والخبر كزيد قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو : ضُرب اللص، وأقائم الزيدان وكان زيد قائما، وظننته قائم» [5]، ورغم كون هذه الأمثلة التي ساقها ينطبق عليها تعريف الكلام لحصول الفائدة منها، إلاّ أنّه يستدرك ذلك ويؤكّد أنّ القصد من هذه الأمثلة هو الإشارة إلى الإسناد وليس الدلالة على الإفادة، ثم يؤكّد هذه التفرقة بين المدلولين بقوله :« وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين كما يتوهّمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل، فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويُسمى جملة، والصواب أنّها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشّرط، وجملة جواب الشّرط ، وجملة الصّلة وكلّ ذلك ليس مفيدا ، فليس كلاما » [6] .

هذان الاتجاهان هما الأبرز في تحديد مفهوم الجملة ، والمتأمل فيما ذهبا إليه يلحظ بينهما نقاط اتفاق شأنها شأن نقاط الخلاف التي تطبع الرأيين، وما اختلفا فيه هو أنّ الاتجاه الأول اعتبر المحور الذي

---

[1]– ابن جني، الخصائص، تح : الشربيني شريدة ، دار الحديث، القاهرة، مصر، دط ، 2006، ج1، ص: 54

[2]–الزمخشري، المفصل، وبذيله المفضل في شرح أبيات المفصّل لمحمد النفساني،المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ص:8

[3]– الدسوقي ، حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب ، دار السلام ، القاهرة، مصر، ط3، 2010 ، ص: 799

[4] – نفسه ، ص: 799

[5] – ابن هشام ، مغني اللبيب ، تح: ح. الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1 ،1991،ج2، ص: 5

[6] – نفسه ، ص: 5

تدور عليه الجملة وجودا أو عدما هو الفائدة التامة وحدها« وهكذا يمكن أن يوصف هذا الاتجاه بأنّه اتجاه معنوي كيفي في معالجته لمفهوم الجملة » [1] في حين أنّ الاتجاه الثاني لم يهتم بالفائدة وإنما اهتم بمكوّنات الجملة ، ورأى في ذلك أنّه لا بدّ من توفر ركنين أساسين ، بصرف النظر عما إذا كان وجودهما يحقق الفائدة التامة أولا يحققها « ومن ثم يمكن أن يوصف هذا الاتجاه بأنه اتجاه شكلي كمّي » [2] وما يمكن أن يلتقي فيه الاتجاهان هو مسألة العموم الخاصة بالجملة والخصوص التي يتميز بها الكلام من ذلك اعتراف الاتجاه الثاني أن كلّ كلام جملة ولا ينعكس ، فأصحاب الاتجاه الأول لا ينظرون إلى الجملة كونها نموذجا تركيبيا وإنّما يحددونها من حيث إنّها حدث لغوي يؤدي دلالة تتم فيه الفائدة ، بينما أصحاب الاتجاه الثاني يصفون النموذج التركيبي للجملة باشتراط العنصرين الأساسيين حتى ولو ذهب بهم ذلك حدّ الافتراض والتقدير مما يجعلهم يقبلون بالحدث اللغوي وهو نقطة التقائهم بالاتجاه الأول.

« إنّ التركيب الذي ينعقد به الكلام وتحصل منه الفائدة يتكون من اسمين، أو من فعل واسم، أومن جملتين ،أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء، أو من حرف واسم » [3] إنّ هذه النماذج الثمانية للكلام تحصل منها الفائدة ، وهي نفسها نماذج للجملة عند أصحاب الاتجاه الثاني باعتبار أن كلّ كلام جملة وليس العكس، وإذا لاحظنا النموذج الأخير (حرف واسم) كجملة النداء نحو قولنا :(يا زيد) فإنّها لا تنطبق عليها مقولة الاتجاه الثاني ذلك لأنّها لا تتوفر على عنصري الإسناد ، وأمام هذا التناقض البيّن لجأ أنصار هذا الاتجاه إلى البحث عن ركني الإسناد في هذه الجملة بفرض وتقدير أشياء خارجة عن نطاق الحدث اللغوي المتمثل في (يا زيد) بتقديرهم لجملة (أدعو زيدا) التي تحقق الغرض ، والواقع أن جملتا (يا زيد) و(أدعو زيدا) بينهما فرق جلّي في دلالة الحدث اللغوي، ذلك أنّ الأولى جملة إنشائية لا مجال للحكم عليها صدقا أو كذبا بينما جملة (أدعو زيدا) جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب. ثم من حيث الموقف اللغوي الذي يستعمل فيه كلّ من التعبيرين فجملة (يا زيد) تعبير يمثل ثنائية الأطراف المشاركة وهما المنادِي، لمنادَى

[1] – علي أبو المكارم، الجملة الفعلية ، مؤسسة المختار للتوزيع والنشر، القاهرة ، مصر، ط1، 2007 ، ص: 24

[2] – نفسه، ص: 24

[3] – نفسه، ص: 26

في حين أنّ الجملة (أدعو زيدا) تشير إلى ثلاثة أطراف في هذا الموقف هم. المتكلم، والمخاطَب والمتحدَّث عنه [1].

ويذكر السّيوطي في باب الجملة بعد أن استعرض رأيي الاتجاهين بقوله :« وعلى هذا فحدّ الجملة القول المركب كما أفصح به شيخنا العلامة الكافيجي في شرح القواعد، ثم اختار الترادف قال : لأنّنا نعلم بالضرورة أنّ كلّ مركب لا يُطلق عليه الجملة، و سبقه إلى اختيار ذلك ناظر الجيش وقال: إنّه الذي يقتضيه كلام النحاة. قال : وأمّا إطلاق الجملة على ما ذُكر من الواقعة شرطا، أو جوابا، أو صلة فإطلاق مجازي، لأنّ كلّ منها كان جملة قبل. فأُطلقت عليه الجملة باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين ، نظرا إلى أنّهم كانوا كذلك» [2]، فالسّيوطي واستنادا لأراء شيوخه ذهب مذهب الترادف مع تعليله لموقف ابن هشام من جملة الشرط، وجملة جواب الشرط. إنّ الأصل فيها جملة تامة الفائدة . وأمام هذه الآراء تتضح لنا ثلاثة مصطلحات هي الكلام ، والجملة والقول واردة على شكل ثنائيات هي (كلام ، قول). (جملة ، كلام) (قول ، جملة) فالكلام هو كلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهذا الرّأي المتفق عليه من الجمهور ،« وأمّا القول فهو كلّ لفظ مَذَل به اللسان، تامّا كان أو ناقصا » [3] .فالتام هو المفيد والناقص ما كان بضد ذلك. وعليه فكلّ كلام قول وليس العكس، وأمّا الجملة فهي المركب الإسنادي سواء أفاد فائدة تامة أم لم يفد ، وإذا حاولنا ربط هذه المصطلحات الثلاثة فإننا نجد أنّ: القول يتضمن الكلام، ذلك أنّ الكلام هو قول مفيد وهذا رأي الجمهور . وبالمقابل فإنّه حسب الاتجاه الذي يفرّق بين الجملة والكلام فإنّ الجملة تتضمّن الكلام كونها أعم منه وهو قول ابن هشام فنحصل إذن على :

(قول ، كلام) ⟵ علاقة تضمّن

(جملة ، كلام) ⟵ علاقة تضمّن

[1] – علي أبو المكارم، الجملة الفعلية ، ص: 27

[2] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح:عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان دط ،1992، ص: 37

[3] – ابن جني،الخصائص، تح:الشربيني شريدة، دارالحديث،القاهرة، مصر، دط، 2007، ج1، ص: 54

من هذين المعطيين نحصل على علاقة أخرى بين (القول، والجملة) وهي المساواة

(قول ، جملة) ⟵ مساواة .

فإذا افترضنا صحة هذه النتيجة هذا يعني أنّ القول والجملة متساويان ، والواقع غير ذلك لأنّ شرط الجملة هو توفر ركني الإسناد وشرط القول هو اللفظ مفردا كان أم مركبا ومن هنا تنتفي مقولة الجملة أعم من الكلام و الأصوب أنّ الجملة مرادفة للكلام .

بنيــة الجملـة

الجملة هي التركيب الذي يشمل ركنيين أساسيين هما المسند والمسند إليه اللذين تربطهما علاقة الإسناد وبدونهما لا تنعقد الجملة . وقبل أن نخوض في بنية الجملة بنوعيها الاسمية والفعلية، لا بد أن نتعرض بالتفصيل للعلاقة التي تربط ركنيها وهي الإسناد .

لقد تنبّه اللغويون العرب القدامى إلى أهمية العملية الإسنادية ومكانتها في بنية الخطاب التواصلي، لما لها في ضبط المقولات النحوية وحدّها حدّا دقيقا فهذا الخليل يذكر« أن الكلام سند ومسند كقولك : عبد الله رجل صالح . فعبد الله سند و(رجل صالح) سند إليه »[1]، وهو نفسه ما ذهب إليه تلميذه سيبويه حين أكّد على العلاقة بين المسند والمسند إليه بقوله« وهما ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّا »[2] ، و هذا يؤكّد حتمية العلاقة الإسنادية بين ركني الجملة لأنّ انعدام العلاقة يعدم دلالة التركيب . ولذلك يعرف النحويون الإسناد بأنّه عبارة عن ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة ، أو تعليق خبر بمخبر عنه : زيد قائم ،أو طلب بمطلوب منه في صيغة الأمر وهذا ما يسمى عند النحاة بالإسناد الأصلي ذلك أنّهم يقسّمون الإسناد قسمين : أصلي وغير أصلي، فالأصلي ما تألف منه الكلام ، أي إسناد الفعل إلى الفاعل وإسناد الخبر إلى المبتدأ ، وأمّا غير الأصلي فهو إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة والظرف. ومن ناحية ركني الإسناد فإنه يُقسَّم كذلك قسمين : تام وناقص .فالتام ما اشتمل على طرفي الإسناد مذكورين أو مقدّرين أو مذكورا أحدهما والآخر مقدّر وذلك نحو : الحق ظاهر ونحو قوله تعالى : ﴿**فَقَالُواْ سَلَما قَالَ سَلَم قَوم مُّنكَرُونَ**﴾[3] (فسلاما) مفعول لإسناد تام حذف طرفاه

[1] – الخليل ، العين ، ص: 449

[2] – سيبويه ، الكتاب ، تح:عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت، لبنان، دط، دت ، ج1،ص:47

[3] – سورة الذاريات ، الآية 25

وتقديره (سلم سلاما) (وقوم) إسناد تام حذف منه المسند إليه والتقدير (أنتم قوم). وأمّا الناقص: فهو ما ذُكِر فيه أحد الركنيين من دون ذكر الركن الثاني لا لفظا ولا تقديرا وذلك نحو إعمال الوصف نحو: (رأيت المنطلق أخوه) ، فأخوه مسند لاسم الفاعل وليس له مسندا ذلك أن (المنطلق) مفعول به فضلة ، فهذا إسناد ناقص ذكر المسند إليه وليس له مسندا [1]، و من حيث اللفظ، والمعنى فإنّ الإسناد معنوي ولفظي .

الإسناد المعنوي: هو أن تُنسَب كلمة ما لمعناها نحو : حضر أخوك وزيد مسافر حيث تنسب الحضور لأخ الشخص لا للفظ ، وتنسب السفر للشخص المسمى زيد وليس للفظ وهذا هو الشائع.

الإسناد اللفظي : كأن ينتسب الحكم إلى اللفظ كقوله : (زعموا مطية الكذب) أي هذا اللفظ مطية الكذب . وجملة القول في الإسناد أنّ الاسم يسند ويسند إليه ، والفعل يسند ولا يسند إليه وبذلك يكون لدينا شكلين رئيسين . إسناد بركن إسنادي فعلي وهذا له صورة واحدة، وإسناد بركن إسنادي اسمي وله أربع صور نوضحها كما يلي :

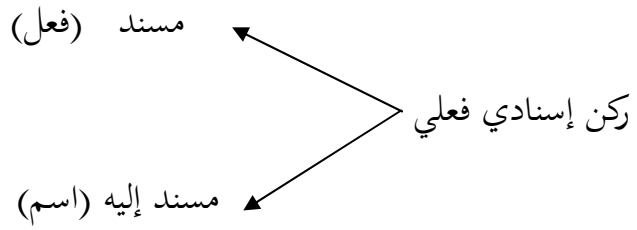

.

ركن إسنادي اسمي

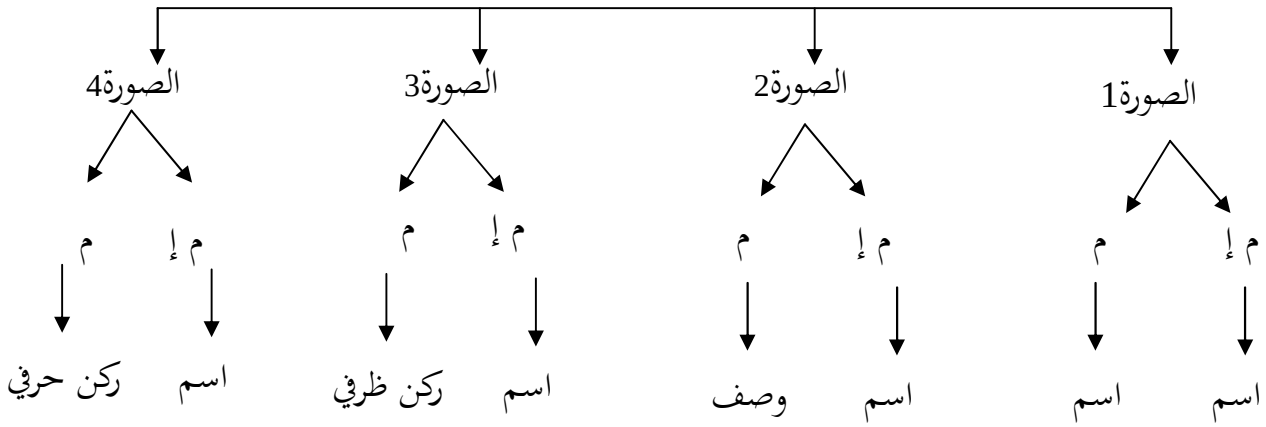

[1]– ينظر فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دارالفكر،عمان،الأردن، ط2،2007 ص: 24،25

2 . بنية الجملة الاسمية:

« الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيون » [1] وذلك استنادا لقول ابن مالك :

وإنْ يكُ اسمُ صدرٍ جملة ذُكِر فاسميةُ فيمَا لديهم قدْ شُهِر[2]

والجملة الاسمية تكون بسيطة أو مركبة .

أ . الجملة الاسمية البسيطة : هي ما تضمنت عملية إسنادية واحدة ، وتتكون من ركنين أساسين هما : المبتدأ والخبر.تربط بينهما علاقة إسنادية ، حيث يكون فيها « اتصاف (المبتدأ وهو المسند إليه) (بالخبر وهو المسند) وهوا لغالب » [3] إلاّ في حالة كون المسند اسم فاعل أو اسم مفعول أو غيرهما فإنّها تحمل معنى التجديد وهذا رأي ابن يعيش.

النمط الأول : المبتدأ معرفة + الخبر معرف

« قد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معا كقولك : زيد المنطلق ، والله إلهنا .....ولا يجوز تقديم الخبر هنا، بل أيهما قدمت فهو المبتدأ » [4] وقد ذكر النحاة في إعراب الجملة المكوّنة من مبتدأ وخبر معرفتين أربعة أوجه:« أولهما أن المتقدم مبتدأ والمتأخر خبر ، سواء كانا متساويين في درجة التعريف أم كانا متفاوتين وهذا هو الغالب ، والثاني أنه يجوز جعل كلّ منهما مبتدأ ، لصحة الابتداء بكل واحد منهما ، والثالث إذا كان أحدهما مشتقا والآخر جامدا فالمشتق هو الخبر ، سواء تقدّم أم تأخر، وإن كانا جامدين معا أو مشتقين معا فالمتقدم هو المبتدأ ، والرابع أن المبتدأ هو الأعرف عند المخاطب سواء أتقدم أم تأخر ، فإن تساوي عنده فالمتقدم هو المبتدأ » [5] .ولهذا النمط عدة صور نوضحها كما يأتي :

---

[1] – ابن هشام، مغنى اللبيب، ومعه حاشية الدسوقي، دار السلام للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر، ط3، 2010، ص:803

[2] – ابن مالك ، متن الألفية ، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص:10

[3] – السكاكي ، مفتاح العلوم ، تح:أكرم عثمان يوسف، دارالرسالة، بغداد،العراق، ط1982،1 ، ج1، ص:43

[4] – الزمخشري ، المفصل ،ص: 25

[5]– محي الدين عبد الحميد ، منحة الجليل بتحقيق شرح بن عقيل ، مكتبة الهداية ، بيروت ، لبنان، ط1، د ت ج ، ص:109

الصورة الأولى : (المبتدأ علم + الخبر مضاف إلى معرفة) .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ **ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرضِ**﴾[1] . فالمبتدأ لفظ الجلالة (الله) وخبره مضاف إلى معرفة (نور السموات) .

الصورة الثانية : المبتدأ اسم إشارة + الخبر معرف بأل .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿**أُوْلَئِكَ هُمُ ٱلفَسِقُونَ**﴾ [2] .فالضمير (هم) بدل من اسم الاشارة (أولئك) والفاسقون خبر للمبتدأ(أولئك).

الصورة الثالثة : (المبتدأ اسم إشارة + الخبر اسم موصول)

ومثال ذلك قوله تعالى : " ﴿**هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلمُرسَلُونَ** ﴾ [3]

فاسم الإشارة مبتدأ وما الموصولة خبره

الصورة الرابعة : المبتدأ مضاف إلى المعرفة + الخبر معرف بأل .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿**لَا تَحسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعجِزِينَ فِي ٱلأَرضِ وَمَأوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ وَلَبِئسَ ٱلمَصِيرُ** ﴾ [4] فالمبتدأ (مؤواهم) معرف بالإضافة والخبر (النار) معرف بأل .

الصورة الخامسة: المبتدأ مضاف إلى المعرفة + الخبر مضاف إلى النكرة .

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَٱلَّذِينَ يَرمُونَ أَزوَٰجَهُم وَلَم يَكُن لَّهُم شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُم فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِم أَربَعُ شَهَٰدَٰتِ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ**﴾ [5] والشاهد في الآية : شهادة أحدهم أربع شهادات شهادات فالمبتدأ مضاف إلى معرفة والخبر مضاف إلى نكرة .

---

[1] – سورة النور، الآية 35

[2] – سورة النور ، الآية:4

[3] – سورة يس ، الآية :52

[4] – سورة النور ، الآية :57

[5] – سورة النور، الآية : 06

النمط الثاني : المبتدأ معرفة + الخبر نكرة

وهو الغالب ذلك أن « الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، لا نكرة .لأنّ النكرة مجهولة غالبا ، والحكم على المجهول لا يفيد » [1] ومن صوره .

الصورة الأولى : المبتدأ ضمير +الخبر نكرة.

ومثال ذلك : قال تعلى : ﴿**وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرجِعُواْ فَٱرجِعُواْ هُوَ أَزكَىٰ لَكُم وَٱللَّهُ بِمَا تَعمَلُونَ عَلِيم**﴾ [2] فالمبتدأ ضمير (هو) والخبر (أزكى) اسم تفضيل .

الصورة الثانية : المبتدأ علم + الخبر نكرة

ومثال ذلك قولنا : زيد منطلق

الصورة الثالثة : المبتدأ إشارة + الخبر نكرة .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَلِبَاسُ ٱلتَّقوَىٰ ذَٰلِكَ خَير**﴾ [3] فلباس مبتدأ أول مضاف إلى معرفة و(ذلك) اسم إشارة مبتدأ ثان و(خبر) للمبتدأ الثاني .

الصورة الرابعة : المبتدأ معرف ب(أل) + الخبر نكرة

ومثال ذلك قولنا : الإنسان جهول .

الصورة الخامسة : المبتدأ مضاف + الخبر نكرة

ومثال دلك قولنا : رسول الله رؤوف بالمؤمنين.

النمط الثالث : المبتدأ نكرة + الخبر نكرة

ولا يكون ذلك إلا بمسوغ ، فذكره سيبويه بقوله:«هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة»[4]

ذلك أنّ المبتدأ« يجوز أن يكون نكرة إذا كان عامّا أو خاصّا » [1] ومن صوره في سياق الجملة البسيطة

البسيطة

[1] – ابن هشام ، قطر الندى وبل الصدى ، تح: محي الدين ع الحميد ، دار رحاب ، مصر، دط،دت،ص: 129

[2] – سورة النور الآية : 28

[3] – سورة الأعراف، الآية: 26

[4] – سيبويه، الكتاب ،ج1،ص: 71

الصورة الأولى: مبتدأ نكرة عاملة + خبر نكرة

ومثال ذلك قولنا: رغبة في الخير خير. رغبة مبتدأ وهو نكرة عاملة عمل النصب على أنّ الجار والمجرور في محل نصب مفعول به وخير خبر للمبتدأ

الصورة الثانية : مبتدأ (نكرة موصوفة)+ خبر

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿**وَلَعَبد مُّؤمِنٌ خَير مِّن مُّشرِك** ﴾ [2]

الصورة الثالثة : مبتدأ (مسبوق بلام الابتداء) + خبر

ومثال ذلك قولنا : لرجل قائم .

الصورة الرابعة : مبتدأ (معطوف على معرفة) +خبر

ومثال ذلك: زيد ورجل قادمان.

وسنعرض بقية الصور ضمن جواز الابتداء بالنكرة ووجوب تقديم الخبر

ب– الجملة الاسمية المركبة : وهي الجملة التي تعدّدت فيها العلاقات الإسنادية، فتركبت من عدّة جمل تكون واحدة منها رئيسية ينبني عليها الكلام والباقي ملحقات وهو ما يسميه النحويون الجمل الكبرى والصغرى وسنعرض ذلك في مبحث معايير التصنيف، ويعرّفها ابن هشام بقوله: «الجملة الاسمية الكبرى هي التي خبرها جملة نحو (زيد قام أبوه) و(زيد أبوه قائم) » [3] والأصل فيها: مبتدأ+ خبر (جملة) مع وجود رابط يربط الجملة الواقعة خبرا بالمبتدأ، «ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابط من روابط أربعة»[4]

الشكل الأول : يربط الجملة بالمبتدأ ضمير يعود عليه ومثال ذلك : زيد أبوه قائم فزيد مبتدأ وأبوه مبتدأ ثان مضاف إلى الهاء العائدة على زيد وقائم خبر للمبتدأ الثاني والجملة الاسمية من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول ، والرابط بينهما الضمير .

---

[1] – ابن هشام : قطر الندى وبل الصدى ، ص: 129

[2] – سورة البقرة، الآية : 221

[3] – ابن هشام ، مغنى اللبيب ، ج2،ص:12

[4] – ابن هشام ، قطر الندى وبل الصدى ، ص: 130

الشكل الثاني: يربط الجملة بالمبتدأ الإشارة إليه كقوله تعالى: ﴿**وَلِبَاسُ ٱلتَّقوَىٰ ذَٰلِكَ خَير**﴾[1] فلباس مبتدأ مضاف إلى التقوى وذلك مبتدأ ثان وخير خبر للمبتدأ الثاني ، والجملة (ذلك خير) خبر للمبتدأ (لباس) والرابط بينهما الإشارة .

الشكل الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه و« أكثر ما يكون في مواضع التفخيم »[2] ومثال ذلك قوله:

﴿ **ٱلحَاقَّةُ ، مَا ٱلحَاقَّةُ** ﴾ [3] فالحاقة : مبتدأ أول ، وما: مبتدأ ثاني والحاقة خبر المبتدأ الثاني وجملة (ما الحاقة) خبر للمبتدأ الأول والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه.

الشكل الرابع : العموم ومن ذلك قولنا : زيد نعم الرجل فزيد : خبر، و نعم الرجل : جملة فعلية خبر لزيد والرابط بينهما العموم لكون لفظ الرجل عام ينضوي تحته زيد وغيره .

ولا تحتاج الجملة إلى رابط إذا كانت تحمل معنى المبتدأ كقوله تعالى: ﴿**قُل هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ** ﴾[4] فهو مبتدأ، والله أحد: جملة اسمية من مبتدأ وخبره: خبر للمبتدأ الأول وهي مرتبطة به لأنّها نفسه في المعنى.

ج– الجملة التي سد مسد خبرها مرفوع :

ونموذجه : استفهام أو نفي + مبتدأ وصف + مرفوع سدّ مسد الخبر؛ إذ« يغني عن الخبر وصف معتمد على استفهام أو نفي نحو: أقاطن قوم سلمى»[5]

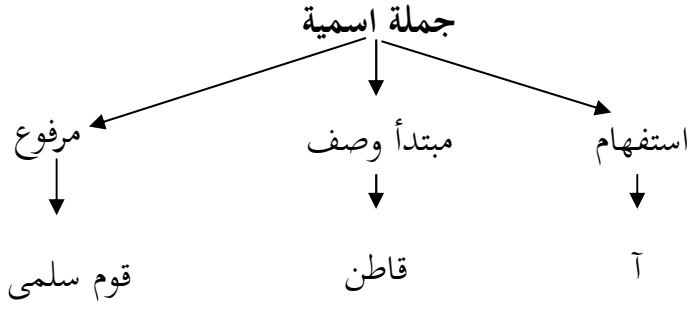

[1]– سورة الأعراف، الآية: 26

[2]– ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، مكتبة الهداية، بيروت، لبنان، ط1، دت، ج1، ص: 96

[3]– سورة الحاقة، الآية:01، 02

[4]– سورة الإخلاص، الآية:1

[5]– ابن هشام ، قطر الندى وبل الصدى ،ص: 132

فالمرفوع (قوم) هو فاعل بالوصف، لأن الوصف في تأويل الفعل، والفعل لا يخبر عنه .

د- الجملة الاسمية التي خبرها ظرف .

يقول ابن مالك : واخبرُوا بظرفٍ أو بحرفِ جرٍّ ناوينَ معنى "كائن" أو" مستقر"

ولا يكون اسمُ زمانٍ خبرَا عَنْ جثةٍ وإنْ يُفِدْ فاخبِرَا[1]

ظرف الزمان يقع خبرا عن الجثة نحو: (زيد عندك)، أمّا ظرف الزمان فلا يقع خبرا عن الجثة يقول ابن هشام :«ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات» [2] وهو نفسه مذهب ابن عقيل الذي يذكر أنّ ظرف الزمان يقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بفي ، نحو : (القتال يوم الجمعة) أو (في يوم الجمعة) ولا يقع خبرا عن الجثة. وقيّد ابن مالك ذلك بالإفادة؛ إذ أن الإفادة لا تحصل مع اسم الجثة كقولنا: (زيد اليوم) .

هـ . **الابتداء بالنكرة** :الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، وقد يكون نكرة ولكن بشرط الإفادة، وذكر بن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك أربعا وعشرين حالة [3] هي :

الأولى: أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو (عند زيد تمرة)، (في الدار رجل)

الثانية: أن يتقدم على النكرة استفهام نحو: هل فتى فيكم؟

الثالثة: أن يتقدم عليها نفي مثل: ما خلّ لنا.

الرابعة: أن توصف مثل: رجل من الكرام عندنا.

الخامسة: أن تكون عامة مثل: رغبة في الخير خير

السادسة : أن تكون مضافة نحو : عمل برّ يزين

السابعة : أن يكون شرطا نحو : من يقُمْ أقمْ معه .

الثامنة : أن يكون جوابا كأن تقول لمن سألك : من عندك ؟ فتجيب : رجل والتقدير : رجل عندي

[1] – ابن مالك، ألفية بن مالك ،ص: 10

[2] – ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، تح: محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، مصر ، دط، دت، ص: 213

[3] – ينظر ، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ح1، ص: من 102إلى 106

التاسعة : أن تكون عامة كقولك : كلّ يموت .

العاشرة : أن يقصد بها التنويع ، كقول امرئ القيس :

فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدّيْتُهَا* فَثَوْبٌ نَسِيتُ وَثَوْبٌ أَجُرُّ[1]

الحادية عشر : أن تكون دعاء كقوله تعالى : ﴿ **سَلَمٌ عَلَىٰ إِل يَاسِينَ** ﴾ ، [2]

الثانية عشر : أن يكون فيها معنى التعجب : نحو : ما أحسن زيدا !

الثالثة عشر : أن يكون خلفا من موصوف نحو : مؤمن خير من مشرك .

الرابعة عشر : أن تكون مصغرة نحو : رجيل عندنا فالتصغير يحمل معنى الوصف.

الخامسة عشر : أن تكون في معنى المحصور نحو: أمر جاء بك والتقدير: ما جاء بك إلا أمر

السادسة عشر: **أن** يقع قبلها واو الحال كقولنا : مشينا ونجم قد أضاء .

السابعة عشر : أن تكون معطوفة على معرفة نحو : زيد ورجل عندنا .

الثامنة عشر : أن تكون معطوفة على وصف نحو : تميميّ ورجل في الدار .

التاسعة عشر : أن يعطف عليها موصوف نحو :رجل وشاعر فحل في الدار .

العشرون : أن تكون مبهمة كقول امرئ القيس :

مُرَسَّعَةٌ* بَيْنَ أَرْسَاغِه* بِهِ عَسَمٌ* يَبْتَغِي أَرْنَبَا[3] .

---

*- **تَسَدَّيتُها**:عَلَوتُها وركبتها.

[1] – امرئ القيس ، ديوان امرئ القيس ، راجعة الشربيني شريدة ، دار اليقين ، مصر ، ط1، 2011،ص: 60

[2] – سورة الصافات ، الآية : 130 .

*__مرسّعة__:تميمة .*__أرساغه__:جمع رسغ *__عسم__: اعوجاج

[3] – امرئ القيس ، ديوان امرئ القيس ، ص: 18

الحادية والعشرون : أن تقع بعد لولا كقول الشاعر :

لولا اصطبارُ لأَودَى كلُّ ذِي مِقَةٍ* لمّا استقلّت* مطاياهن للظعن* [1]

الثانية والعشرون : أن تقع بعد فاء الجزاء نحو : إن تزرع شوكا فجراحٌ تحصد .

الثالثة والعشرون: أن تدخل على النكرة لام الابتداء كقولنا : لرجل قائم .

الرابعة والعشرون : أن تكون بعد كم الخبرية نحو قول الفرزدق

كم عمّة لك يا جرير وخالة فدعاءُ* قد حلبت عَلَيّ عِشاري*[2]

*فدعاء:المرأة التي اعوجت اصبعها من الحلب. *عشاري: جمع عُشراء وهي الناقة أتى عليها من وضعها عشرة أشهر.

و . الترتيب بين أركان الجملة الاسمية :

أ – وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر: ويكون في خمسة مواضع

– أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين يصلح كل منهما لأن يكون مبتدأ زيد أخوك.فإن وجدت قرينة يتبين منهما المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر.

– أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا مثل : زيد قام ، فالضمير المستتر في (قام) عائد على (زيد) .

– أن يكون الخبر محصورا بإنّما نحو : إنما زيد قائم أو بإلّا نحو : ما زيد إلّا قائم .

– دخول لام الابتداء على المبتدأ كقولنا: لزيد قائم ولا يجوز قولنا: قائم لزيد.

– أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كأسماء الاستفهام: وهو قول بن مالك: «أو لازم الصدر، كمن لي منجدا»[3] .

---

*مقة:حُبّ.*استقلت:نهضت *الظعن:السفر

[1] – ذكره سيبويه في شواهده ، ولم يذكر له قائل.

[2] – الفرزدق ، ديوان الفرزدق، تح:علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص:312

[3]– ابن مالك ، ألفية بن مالك ،ص: 10

ب- وجوب تقديم الخبر : ذكر ابن مالك حالات نقدم الخبر في قوله[1] :

ونحوَ عندي درهمٌ ، ولِي وطرٌ ملتزمٌ فيه تَقدُمُ الخبرِ

كذا إنْ عادَ عليه مُضْمرٌ مِمَا بِهِ عَنْهُ مُبينًا يُخبر

كذا إذا يَستوجِبُ التصديرَا كأينَ من علِمْتُه نصيرَا

وخبرُ المحصورِ قَدِّمْ أَبَدا كَمَا لَنَا إلاّ اتّبَاعُ أَحمدا

وخلاصة ذلك أربعة مواضع:

- إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرف أو جار ومجرور كقولنا : « في الدار رجل ولا يجوز قولنا رجل في الدار»[2]

أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ومثال ذلك: في المدينة أهلها . فـ (أهلها) مبتدأ والضمير المتصل به عائد على الخبر .

أن يكون الخبر له صدر الكلام كالاستفهام في قولنا : أين زيد ؟ فزيد مبتدأ مؤخر ، وأين خبره مقدم لأنّ له الصدارة في الكلام

أن يكون المبتدأ محصورا ومثال ذلك قوله : (مالنا إلاّ إتباع أحمدا).

ج- جواز التقديم والتأخير: أجاز النحويون في غير حالات التقديم والتأخير الوجوبيين أن يتقدم المبتدأ على الخبر أو أن يتأخر عنه ، مع العلم أنّ تقدم المبتدأ هو الأصل ولا يعدل عن هذا الأصل إلاّ لسبب بلاغي؛ إذ أن«المستفاد منه أن المعنى في حالة تقديم الخبر ليس نفسه في حالة تأخيره »[3] لما لها من أثر بلاغي وذلك ما وقف عنده عبد القاهر الجرجاني حين يتحدث عن التقديم والتأخير في قوله :«هو باب كثير الفوائد ، جمّ المحاسن ، واسع التصرّف، بعيد الغاية لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويقضي بك لطيفة ، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم فتنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك ، أن قدم فيه شيء ، وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان » [4] ، وكلّ

[1] - ابن مالك ، ألفية بن مالك ، ص: 10

[2] - سيبويه ، الكتاب ، ص:94

[3] - نفسه، ص: 94

[4] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر: دار المدني، جدة، السعودية، ط3، 1992، ص:106

«ما أجيز من قسمين فيجعل مفيدا في بعض الكلام ، وغير مفيد في بعض ، وأن يعلل تارة بالعناية وأخرى بأنّه توسعه على الشاعر ، والكاتب حتى تطّرد لهذا قوافيه ولذلك سجعه . ذلك من البعيد أن يكون جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى ، فمتى ثبت في التقديم ، أنّه قد اختصّ بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير»[1]

ي- الحذف في الجملة الاسمية : يرى جمهور النحويين أن الأصل في الجملة الاسمية هو ذكر طرفي الإسناد وهما المبتدأ والخبر، ولكن قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما أو بهما معا ومن ثم يجوز الحذف فيما دلّت عليه القرينة ، ذلك أنّ الألفاظ يُؤتى بها لإجلاء المعنى فإذا حصل المعنى بدون لفظ جاز الاستغناء عنه، فاللغة العربية طيعة سلسلة حتى قيل أنّ البلاغة الإيجاز ومن مظاهر الإيجاز الحذف« وهو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، فإنّك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذّكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتمّ بيانا إذ لم تبن»[2] وقد يكون الحذف واجبا بحيث يصبح ذكر ما يجب حذفه فسادا للتركيب ولذلك جعل النحويون الحذف قسمين ، حذف وجوبي وحذف جوازي.

أ. الحذف الوجوبي :

حذف المبتدأ : يحذف المبتدأ وجوبا في مواضع أهمّها

النعت المقطوع إلى الرفع أو الذم أو الترخيم نحو : رأيت الرجل الكريم بالرفع ، (فالكريم) خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره (هو) .

المخصوص بالمدح أو الذم مثال قولنا: نعم الكتاب كتاب الله، فالممدوح هو (كتاب الله) يعرب خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير (هو كتاب الله) .

- أن يكون الخبر صريحا في القسم كقولنا : في ذمّتي لأفعلنّ ، والتقدير في ذمّتي عهد فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده .

[1] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص:110

[2] - نفسه، ص:146

– أن يكون الخبر مصدرا يؤدي معنى فعله ويغني عن التلفظ به كقوله تعالى : ﴿**فَصَبر جَمِيل**﴾[1] وذكر صاحب المفصل فيها وجهين بقوله " «يحتمل الأمرين ، أي فأمري صبرا جميلا ، أو فصبر جميل أجمل»[2]

فالمصدر مفعول مطلق للفعل (صبر) ثم حذف الفعل وجوبا للاستغناء عنه بالمصدر الذي معناه ، فجاء مرفوعا وبذلك يُعرب خبر لمبتدأ محذوف .

– بعد لاسيما: ومثال ذلك: أُجِلُّ العلماء لاسيّما الخليل، فالخليل خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو **حذف الخبر وجوبا** .

– إذا وقع المبتدأ بعد لولا . ومثال ذلك : لولا الصبر لضاق الصدر ، والتقدير لولا الصبر موجود وقد ذهب بعض النحاة أن وجوب الحذف بعد لولا ليس مطلقا فإذا كان الخبر كونا عاما يصح أن يحل محله (كائن أو مستقر) وجب الحذف وإذا كان الخبر كونا خاصّا فلا يُفهم معناه دون ذكره فهنا يجب ذكره لأنّه لا يوجد ما يدلّ عليه ومثال ذلك قول الرسول (ص): «يا عائشة لولا قومك حديث عهدهم بكفر ، لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين ، باب يدخل الناس وباب يخرجون»[3]

– أن يكون المبتدأ أنصاف في القسم نحو: (لعمرك لأفعلنّ) والتقدير (لعمرك قسمي) (لعمرك) مبتدأ لخبر محذوف تقديره قسمي " فإن لم يكن المبتدأ أنصاف في القسم لم يجب حذف الخبر نحو (عهد الله لأفعلنّ) التقدير (عهد الله عليّ "، فـ(عهد الله) مبتدأ و(عليّ) خبر ويجوز إثباته وحذفه "[4]

– إذا وقع بعد المبتدأ واو هي نصّ في المعية نحو: كلّ امرئ وعمله والتقدير كل امرئ وعمله مقترنان فالخبر محذوف وجوبا عند جمهور النحويين «وقيل لا يحتاج إلى تقدير الخبر ، لأنّ معنى (كل امرئ وعمله) هو (كلّ امرئ مع عمله) والخبر هنا مثبت تام»[5]

---

[1] سورة يوسف ، الآية :18

[2] – الزمخشري ، المفصل ، ص: 24

[3] – البخاري، صحيح البخاري ، ترتيب، محمد فؤاد الباقي، دار التقوى ، مصر، ط1، 2012، حديث رقم: 126، ص: 28

[4] – ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ،ج1، ص: 118

[5] – نفسه ، ج1، ص: 118

– إذا سدّ مسدّ الخبر الحال : وذلك إذا كان المبتدأ مصدرا وقع بعده حال أغنت عن ذكر الخبر نحو: (إكرمي الطالب متفوقا)« فالحال هنا لا يصح أن يكون خبرا للمبتدأ، إذا لا يقال: إكرامي متفوق غير أنّ معنى الحال في هذه الجملة يشير إلى دلالة الخبر والتقدير : إكرامي الطالب إذا كان متفوقا»[1]

ب– الحذف الجوازي :

يرى النحويون أنّه يجوز حذف كلّ من المبتدأ والخبر، كما يجوز حذفهما معا إذا دلّ على المحذوف دليل كما في نحو: محمد. إجابة على سؤال من الفائز؟ ، « وكذلك إذا رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة ذلك الشخص فقلت : عبد الله وربّي وكأنّك قلت : ذاك عبد الله أو هذا عبد الله»[2] وقد ذكر النحاة مواضع الحذف جوازا وهي :

حذف المبتدأ جوازا: يكثر حذف المبتدأ جوازا في مواضع أهمها: – في جواب القسم مثل قوله تعالى : **وَمَا أَدرَىٰكَ مَا ٱلحُطَمَةُ** [3] والتقدير : هي نار الله .

– بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط ، نحو قوله تعالى : ﴿**وَإِن تُخَالِطُوهُم فَإِخوَٰنُكُم**﴾[4] أي فهم إخوانكم.

– بعد القول نحو قوله تعالى : ﴿ **قَالُواْ أَسَٰطِيرُ ٱلأَوَّلِينَ**﴾ [5] والتقدير هي أساطير الأولين.

– بعد شيء وقع الخبر صفة له في المعنى:نحو قوله تعالى: ﴿**صُمٌّ بُكمٌ عُمي فَهُم لَا يَرجِعُونَ**﴾[6]

أي الذين اشتروا الضلالة بالهدى صمّ بكم عمي.

حذف الخبر جوازا: من المواضع التي يحذف فيها الخبر جوازا :

– إذا وقع في جواب الاستفهام: نحو: زيد ردا على السؤال: من قادم ؟ والتقدير: زيد قادم

– بعد إذا الفجائية الحرفية : نحو : خرجت فإذا السبع والتقدير : فإذا السبع موجود .

---

[1] – علي أبو المكارم ، الجملة الاسمية ، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1،2007 ، ص: 65

[2] – سيبويه ، الكتاب ، ج2، ص: 92

[3] – سورة الهمزة، الآية 05

[4] – سورة البقرة، الآية :220

[5] – سورة النحل ، الآية :24

[6] – سورة البقرة ، الآية : 18

– ما يقتضيه السياق مثل قوله تعالى : "﴿أُكُلُهَا دَائِم وَظِلُّهَا﴾[1] والتقدير : وظلها دائم .

حذف المبتدأ والخبر معا :

جوز النحويون حذف المبتدأ والخبر معا إذا دل عليهما دليل من الموقف أو السياق .

كما في قولنا : من يخاط الناس فهو مأجور و من ينفع الناس. والتقدير : ومن ينفع الناس فهو مأجور وقد حذف المبتدأ والخبر معا لدلالة السياق عليهما وحاجة الشرط لذلك .

3– بنية الجملة الفعلية :

« الجملة الفعلية هي التي صدرها فعل ، كقام زيد ، وضُرب اللصّ ، وكان زيد قائما ، وظننته قائما ويقوم زيد ، وقم »[2] .وذكر صاحب المفصّل في باب الفاعل « أنّه ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدّما عليه أبدا كقولك : ضرب زيد....والأصل فيه أن يلي الفعل لأنّه كالجزء منه»[3]. والجملة الفعلية شأنها شأن الاسمية قسمان بسيطة ومركبة .

أ– الجملة الفعلية البسيطة: هي الجملة الفعلية التي تضمنت عملية إسنادية واحدة سواء كان فعلها لازما أو متعديا ونموذجاها : فعل + فاعل (جملة ذات فعل لازم) وفعل + فاعل + مفعول به (جملة ذات فعل متعدي). والملاحظ أن بنيتها الأساسية مكونة من عنصرين أساسيين هما المسند (فعل) والمسند إليه (الفاعل) ، ولا يتقدم فيها الفاعل عن فعله مطلقا .

– **الجملة الفعلية البسيطة ذات الفعل اللازم** : وهي الجملة التي يكتفي فيها الفعل بفاعله . كما يكتفي فيها الفعل المبني للمجهول بنائب فاعل وهو قول سيبويه :« فأمّا الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو ، والمفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل فقولك : ضُرب زيد، ويُضرب عمرو »[4] والجملة التي فعلها مبني للمجهول هي في الحقيقة فعلها متعد وسنخصها بمبحث منفرد . ومن أمثلة الجملة البسيطة ذات الفعل اللازم .

---

[1] – سورة الرعد ، الآية : 35

[2] – ابن هشام ، مغنى اللبيب ، ومعه حاشية الدسوقي ، ج2، ص:803

[3] – الزمخشري : المفصّل : ص: 18

[4] – سيبويه ، الكتاب، ج1،ص:55

النموذج الأول : فعل + فاعل (اسم ظاهر) كقوله تعالى : ﴿**تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلأَبصَٰرُ**﴾[1]

النموذج الثاني : فعل + فاعل (ضمير متصل كقول امرئ القيس

فَجِئْتُ وقد نَضَّتْ لنومِ ثِيَابِهَا لدَى السترِ إلاّ لبسة المُتَفَضِّلِ[2].

فالفاعل في الفعل (جئت) هو التاء .

النموذج الثالث: فعل+ فاعل (ضمير مستتر) كقوله تعالى﴿ **يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلأَصَالِ**﴾ [3]
فالفاعل في (يسّبح) ضمير مستتر عائد على (رجال) الواردة في الآية التي تليها

الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي : وهي التي لا يكتفي فعلها بفاعله ويتعداه إلى مفعول«وذلك قولك : ضرب عبد الله زيدا ، فعبد الله ارتفع ههنا ، كما ارتفع في ذهب ، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب ، وانتصب زيد لأنّه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل»[4]

ونموذج الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي : فعل + فاعل + مفعول به ومن أشكالها:

ش1: فعل + فاعل (اسم ظاهر) + مفعول به (إسم ظاهر) ومثال ذلك : ضرب زيد عمرا.

ش2: فعل + فاعل (مصدر مؤول)+ مفعول به ومثال ذلك : يسرّني أن تنجح والتقدير : يسرني نجاحُك . فياء المتكلم مفعول به و(أن و ما بعدها) فاعل .

ش3: فعل + فاعل + مفعول به (ضمير) ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ **سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا** ﴾ [5] فالفعل أنزل وفاعله نون المتكلمين والهاء في محل نصب المفعول به.

ش4: فعل +فاعل + مفعول به (مصدر مؤول) ونحو قوله تعالى: "﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ**﴾[6] والتقدير شيوعَ الفاحشة ، فالفعل يحبّ فاعله واو الجماعة و(أن وما بعدها) في محل نصب مفعول به .

---

[1] – سورة النور، الآية :37

[2] – امرؤ القيس ، ديوان امرئ القيس ، ص: 11

[3] – سورة النور: الآية: 36

[4] – سيبويه ، الكتاب ، ج1،ص: 55

[5] – سورة النور ،الآية 1

[6] – سورة النور ، الآية 19

ش5: الفعل + الفاعل + المفعول (مقول القول) ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ **قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ**﴾[1]

فجملة مقول القول(أساطير) جملة اسمية مبتدؤها محذوف وهي في محل نصب مفعول به .

– الجملة ذات الفعل المتعدي لمفعولين : وجعل فيها سيبويه نموذجان .

الأول: « الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأول »[2]

نحو: أعطى عبد الله زيدا درهما. وأفعال هذه الجمل تكون غالبا أفعال المنح والعطاء .

الثاني : « الفاعل الذي يتعداه فاعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر وذلك قولك : حسب عبد الله زيدا بكرا»[3]

الجملة ذات الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل : «ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى»[4] نحو قولك : نبأتُ زيدا عمرا عمرا أبا فلان .

– **الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول:** حين بناء الفعل للمجهول تحدث فيه تغييرات على مستويات الصوت والصيغة والدّلالة؛ إذ لا يُعرف له فاعل معلوم ، ومن هنا يصحّ أن يكون المفعول فاعلا ، فدون تغيير بناء الفعل لا يُعلم المفعول أهو فاعل حقيقي أو مفعول أُقيم مقام الفاعل، وقد وجب البناء على ضمّ الأوّل وكسر ما قبل الآخر ، لأن الفعل لمّا حُذف فاعله الذي لا يخلو منه لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناء آخر من أبنية الأسماء والأفعال التي قد سُمِّي فاعلوها. وقيل إنّما ضُمّ أوّله لأنّ الضمّ من علامات الفاعل فكان هذا الفعل دالاّ على فاعله [5] ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿**وَسُيِّرَتِ ٱلۡجِبَالُ فَكَانَت سَرَابًا**﴾[6]

---

[1] – سورة النحل ، الآية 24

[2] – سيبويه، الكتاب ،ج1،ص:58

[3] – سيبويه ، الكتاب، ج1، ص: 60

[4] – نفسه، ج1، ص: 61

[5] – ينظر: محمود سليمان ياقوت، المبني للمجهول في الدرس النحوي والتطبيق في القرآن الكريم، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر ط1، 1989 ، ص: 45،15

[6] – سورة النبأ، الآية: 20

ب . الجملة الفعلية المركبة : يقول ابن هشام في سياق تفسيره للجملة الكبرى :«وقد يقال : كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو : ظننت زيدا يقوم أبوه»[1]

فالجملة الفعلية المركّبة ما تكونت من مركبين إسناديين أحدهما مرتبط بالأول ومتوقف عليه فالمركب الأول يؤدي فكرة مستقلة وأمّا الثاني فمرتبط به، مع احتواء كلّ من التركيبين على فعل والرابط بينهما إمّا أن يكون لفظيا كرابط الشرطية والسببية أو معنويا تجلبه الدلالة كارتباط الأمر بجوابه ومن نماذجها :

التركيب بالرابط اللفظي : ومن هذه الروابط: حتى، فاء السببية، لام التعليل، لعل، حتى .

قال تعالى : ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَومٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِم**﴾[2] .

فالجملة البسيطة: (لا يغيّر ما بقوم) مرتبطة بالجملة البسيطة (يغيّروا ما بأنفسهم) بالرابط اللفظي (حتى) .

فاء السببية : قال تعالى : ﴿ **قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقصُص رُءيَاكَ عَلَىٰ إِخوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيدًا**﴾ [3]

فالجملة الأولى (لا تقصص) مرتبطة بالجملة الثانية (يكيدوا لك كيدا) برابط الفاء ذلك أنّ سبب النهي عن حكاية الرؤيا هو الكيد .

لام العليل : قال تعالى : ﴿**وَمَا خَلَقتُ ٱلجِنَّ وَٱلإِنسَ إِلَّا لِيَعبُدُونِ**﴾ [4] ففي هذه الآية نجد جملة (خلقت الجنّ و الإنس) مرتبطة بجملة (يعبدون) برابط اللام ذلك أنّ علة الخلق هي العبادة .

لعلّ: مثل قوله تعالى : ﴿**وَيَضرِبُ ٱللَّهُ ٱلأَمثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُم يَتَذَكَّرُونَ**﴾[5] فجملة (يضرب الله) الأمثال مرتبطة بجملة (يتذكرون) والرابط هو لعلّ لأنّ ضرب الأمثال رجاء الذكرى.

---

[1] – ابن هشام ، مغنى اللبيب ،ج 2، ص: 12

[2] – سورة الرعد ،الآية: 11

[3] – سورة يوسف ، الآية :05

[4] – سورة الذاريات، الآية :56

[5] – سورة إبراهيم ، الآية:25

التركيب بالرابط المعنوي : ومن أمثلته : قوله تعالى: ﴿ **قَٰتِلُوهُم يُعَذِّبهُمُ ٱللَّهُ**﴾[1] فجملة الأمر (قاتلوهم) مرتبطة بجملة (يعذبهم الله) دلاليا ذلك أنّ بقتلهم يتم تعذيبهم .

قال تعالى: ﴿**قُل أَنفِقُواْ طَوعًا أَو كَرها لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُم إِنَّكُم كُنتُم قَوما فَسِقِينَ**﴾[2] فجملة (أنفقوا) كانت تستدعي جملة أخرى لتمام المعنى وهي (لن يتقبل منكم)

ج -الترتيب في الجملة الفعلية:

تتكون الجملة الفعلية من الركنين الأساسيين للعملية الإسنادية وهما:الفعل والمرفوع، سواء كان هذا الأخير فاعلا أم نائبا له أما التكملة والذي يسميه النحاة الفضلة، هو ما ليس مسندا، و لا مسندا إليه، وهذا لا يعني أنّها عديمة الفائدة، بل كل زيادة في المبنى تتبعها زيادة في المعنى، وأمّا الترتيب في الجملة الفعلية فأجمع النحاة أن الفاعل لا يتقدم فعله مطلقا.«ذلك أن الفاعل إذا تقدم على الفعل أمكن أن يُقدّر له عامل غير الفعل وهو الابتداء وعمله رفع كعمل الفعل في الفاعل فلمّا كان الابتداء سابقا لعمل الفعل وجب أن يعمل به»[3] ويبقى ركن التكملة هو المعني بالترتيب فقد يتقدّم الفعل والفاعل وقد يتوسطهما«فإن قال قائل:فهلا اقتصروا على أن يكون الفاعل مقدما على المفعول، واستغنوا عن الإعراب؟ قيل له: لو فعلوا ذلك لضاق الكلام عليهم،وفي كلامهم الشعر الموزون، ولا بدّ أن يقع فيه تقديم وتأخير لينتظم وزنه فجعلوا للفاعل علامة يُعرف بها أين وقع وكذلك المفعول »[4] .وقد وضع النحاة شروطا وضوابط بين الوجوب و الجواز.

وجوب تقدم الفاعل على المفعول: وهو الوجه الذي يحقق الشكل النمطي للجملة فيكون.

فعل+فاعل+مفعول به.وشروطه هي:

إذا حدث لبس بين الفاعل و المفعول وعدم وجود قرينة لفظية أو معنوية نحو:ضرب عيسى موسى.

فالأول رتبة هو الفاعل، والثاني هو المفعول.

---

[1]- سورة التوبة، الآية:14

[2]- سورة التوبة ، الآية: 53

[3]- ابن الوراق، علل النحو، تح: محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2013، ص:379

[4]- نفسه ، ص:378

«أن يقع المفعول محصورا في الفاعل ب(إنما) ويجب تأخير المحصور فاعلا كان ،أو مفعولا ظاهرا ، أو ضميرا محصورا بإنّما إجماعا خوف الالتباس»[1].

أن يكون الفاعل ضميرا متصلا، والمفعول اسما ظاهرا نحو قول امرؤ القيس:

غشيتُ ديارَ الحَيِّ بِالبَكَرَاتِ* فَعَارِمَةْ* فَبَرقَةِ العِيّرَاتِ[2]

. إذا كان كلّ من الفاعل و المفعول ضميرا متصلا نحو قولك: أكرمتك.

. **وجوب تقدم المفعول على الفاعل:** ويكون نمط الجملة على النحو التالي:

فعل+مفعول+فاعل:ومن شروطه.

. أن يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا مثل قول النابغة الذبياني.

مَنْ يَطْلُبِ الدهرُ تُدْرِكْهُ مَخَالِبُه والدَّهْرُ بالوَتْرِ نَاجٍ غَيْرَ مَطْلُوبِ[3]

(مخالب)فاعل للفعل (تدرك) تقدم عليه المفعول لأنّه ضمير (الهاء).

إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول نحو قوله تعالى: ﴿ **وَإِذِ ٱبتَلَىٰٓ إِبرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ**﴾[4]

. إذا كان الفاعل محصورا في المفعول نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخشَى ٱللَّهَ مِن عِبَادِهِ ٱلعُلَمَٰٓؤُاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٞ**﴾[5]

---

[1] . السيوطي ، همع الهوامع ، ج2، ص:260

***البكرات**:جبال في بني ذوبية

***عارمة**: موضع في بني تميم

[2] . امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ص:29

[3] . النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني،تح وتر :كرم البستاني،دار صادر،بيروت،لبنان،ط3،2003،ص:21

[4] . سورة البقرة، الآية: 124

[5] . سورة فاطر، الآية:28

وجوب تقدم المفعول به على الفعل:

. أن يكون المفعول مستحقا الصدارة بنفسه نحو قوله تعالى: ﴿**فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ**﴾[1] في (أيّ) مفعول به لـ(تنكرون).

. أن يكون المفعول به مستحق الصدارة بإضافته إلى مستحق لها كقولنا:صاحبَ من تكرم أُكرم.

. أن يكون المفعول ضميرا منفصلا نحو قوله تعالى: ﴿ **إِيَّاكَ نَعبُدُ وَإِيَّاكَ نَستَعِينُ**﴾ [2]

. أن يقع الفعل بعد فاء الجزاء الواقعة في جواب(أمّا) ظاهرة كانت أم مقدرة، فمثال المقدرة قوله تعالى:﴿ **وَرَبَّكَ فَكَبِّر، وَثِيَابَكَ فَطَهِّر**﴾ [3] والظاهرة قوله: ﴿ **فَأَمَّا ٱليَتِيمَ فَلَا تَقهَر، وَأَمَّا ٱلسَّائِلَ فَلَا تَنهَر**﴾[4] .

. امتناع تقدم المفعول على الفعل في مواضع أهمها:

. إذا كان الفعل للتعجب نحو:ما أكرمَ كفاحَ الأبطال.

إذا كان الفعل منصوبا بحرف مصدري نحو : يؤلمني أن تخذل إخوانَك.

إذا كان المفعول مفعولا لفعل الشرط نحو قوله تعالى: ﴿**مَن يَعمَل سُوءا يُجزَ بِهِ**﴾[5]

إذا كان المفعول مصدرا مؤولا من(أن) المؤكدة و معمولها ولم يتقدم عليهما(أمّا).

د . الحذف والإضمار في الجملة الفعلية:

ذكر ابن هشام أربعة مواضع يطرد فيها حذف الفاعل[6].

---

[1] . سورة غافر، الآية:81

[2]. سورة الفاتحة ، الآية:05

[3] . سورة المدثر، الآية:3،4

[4] . سورة الضحى ، الآية:9،10

[5] . سورة النساء ، الآية: 123

[6] . ينظر ابن هشام ، قطر الندي وبل الصدى، ص:201

فاعل المصدر في مثل قوله تعالى: ﴿ **أَو إِطعَم فِي يَوم ذِي مَسغَبَة، يَتِيما ذَا مَقرَبَةٍ**﴾ [1] وتقديره وإطعامه يتيما.

في باب النيابة كقولنا: سُلب الوطن والتقدير سلبَ المعتدي الوطن.

فاعل فعل التعجب: إذا دلّ عليه مقدّم مثله كقوله تعالى: ﴿ **أَسمِع بِهِم وَأَبصِر**﴾[2]

أي ابصر بهم فحذف(بهم) من الثاني لدلالة الأوّل عليه وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور.

حذف الفعل وحده أو مع مضمره.

يُحذف الفعل إذا دل عليه دليل، ومن مواضع حذفه:

وقوعه في جواب الاستفهام: يجوز حذفه مع إبقاء فاعله كقولنا: من قام؟ زيد

وقوعه بعد (إن) نحو قوله تعالى: ﴿ **وَإِن أَحَد مِّنَ ٱلمُشرِكِينَ ٱستَجَارَكَ** ﴾[3] ف(أحد) فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل الذي بعده والتقدير (وإن استجارك أحد استجارك)، وبعد إذا مثل قوله تعالى: ﴿**إِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنشَقَّت**﴾ [4] السماء فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده، و التقدير. إذا انشقت السماء انشقت، وهذا رأي جمهور النحاة.

4 . معاييـر التصنيف.

الجملة في الدرس النحوي القديم، وخاصّة لدى المتقدمين لم تُدرس لذاتها، وكثيرا ما كانت الإشارة إليها عرضا في أبواب النحو المختلفة، وابن هشام الأنصاري هو أوّل من أفرد لها مباحث مستقلة، تدرسها من حيث البنية والشكل، فجمع شتاتها، وناقش أراء سابقيه فيها، ووضع لها تصنيفات من حيث النوع، والتركيب، والحكم الإعرابي.

[1] . سورة البلد ، الآية: 14،15

[2] . سورة مريم ، الآية : 38

[3] . سورة التوبة ، الآية:6

[4] . سورةالانشقاق ، الآية:1

ا . **من حيث النوع:** اتخذ ابن هشام من صدر الجملة أساسا في تقسيمها ثلاثة أنواع هي:الاسمية والفعلية، والظرفية، فالاسمية ما كان صدرها اسما، والفعلية ما تصدّرها فعل، والظرفية ما ابتدأت بظرف أو جار ومجرور، مع تقدير الخبر بالظرف لا الاستقرار المحذوف[1].

وصدر الجملة الذي يعنيه ليس الوارد خطّا، وّإنما أحد الركنين الأساسيين في الجملة ، وهما المسند، والمسند إليه ،واعتبر الجملة الشرطية، التي عدّها صاحب المفصل نوعا رابعا من قبيل الفعلية شأنها شأن جملة النداء.

الجمل التي تحتمل الوجهين(الاسمية و الفعلية)

الأولى: نحو(إذا قام زيد فأنا أُكرمه)، واحتمال الوجهين فيها الاختلاف حول عامل(إذا) فإن كان جوابها، فصدر الكلام جملة اسمية، و(إذا) مقدمة من تأخير، وما بعدها متمم لها، وإن قدرنا عامل (إذا) فعل الشرط و(إذا) مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قُدم ظرفها.

الثانيـة: مثل(أفي الدار زيد؟).فإن قدرنا المرفوع مبتدأ، أو مرفوعا بالمبتدأ المحذوف المقدر بـ(مستقر) فهي اسمية في الحالتين، وإن قدرنا المرفوع فاعل بفعل (استقر) ففعلية.

الثالثة: (يومان) في قولنا:ما رأيته منذ يومان.فـ(منذ يومان) تقديرها (بيني وبين لقائه يومان) أو(أمد انتفاء الرؤية يومان)، فالجملة اسمية. وعلى تقدير المعنى (منذ كان يومان)، فمنذ ظرف لما قبلها، والجملة فعلية.

الرابعة:(ماذا صنعت؟) فإنّها تحتمل معنيين أحدهما:(ما الذي صنعته؟) فالجملة اسمية، و الثاني: (أيّ شيء صنعت؟) ،فالجملة فعلية قُدم مفعولها وجوبا

الخامسة: نحو قوله تعالى: ﴿ **أَبَشَر يَهدُونَنَا**﴾[2] فتقدير(بشر) فاعلا لفعل محذوف (يهدي) وهو الأرجح و الجملة فعلية. تقدير(بشر) مبتدأ والجملة اسمية .

السادسة: (قاما أخواك). فإذا قُدرت الألف حرف تثنية حملا على تاء التأنيث، فالجملة فعلية، وإن قُدرت الألف اسما، فالجملة اسمية قدم خبرها.

---

[1] . ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج 2، ص:7

[2] – سورة التغابن، الآية:6

السابعة: (نعم الرجل زيد) إن قُدر (نعم الرجل) خبر لـ(زيد)، فالجملة اسمية، وإن قُدر(زيد) خبر لمبتدإ محذوف، فهي جملتان فعلية، واسمية

الثامنة :البسملة، فإذا قُدرت(ابتدائي باسم الله) فاسمية، وإذا قُدرت(أبدأ باسم الله) ففعلية.

التاسعة: (ما جاءت حاجتك) يروى برفع(حاجتُك)، فالجملة فعلية، وبنصب (حاجتك) فهي اسمية.

العاشرة : (قعد عمرو و زيد قام) الأرجح كونها فعلية لتناسب الجملتين ،وعلى تقدير التقديم والتأخير تقول: (زيد قام، و عمرو قعد عنده) ، فالأولى اسمية، و الثانية تحتمل الوجهين.

ب . **البساطة والتركيب.**

الجملة من حيث البساطة والتركيب خاضعة للعملية الإسنادية بين ركنيها، فإن كانت واحدة فتلك الجملة البسيطة، والتي يسميها النحويون الصغرى، وإن كانت متعددة فهي المركّبة، والتي يسمونها الكبرى.

يقول ابن هشام:« الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو:زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم، والصغرى هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين»[1]

و يضيف إلى المركّبة ما كان صدرها فعلا نحو:ظننت زيدا يقوم أبوه.

الجملة البسيطة(الصغرى): هي ما تضمنت عملية إسنادية واحدة كإسناد الفعل للفاعل ، أو اسناد الخبر للمبتدأ.

الجملة المركّبة:ما تعددت فيها العمليات الإسنادية، كإسناد الجملة بنوعيها إلى المبتدأ، أو إسناد جملة إلى جملة فعلية، وتنقسم قسمين. ذات الوجه الواحد، وذات الوجهين.

ذات الوجه الواحد:هي التي صدرها فعل، وعجزها جملة فعلية نحو:ظننت زيدا يقوم أبوه، أو اسمية الصدر، وعجزها جملة اسمية نحو: ظننت زيدا أبوه قائم.[2]

[1] . ابن هشام ، مغني اللبيب، تح: ح.الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان، ط 1، 1991، ج2، ص:12.

[2] . ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب، ص:15

ج . المحل الإعرابي.

منطلق هذا المعيار هو إمكانية تأويل الجملة بالمفرد، فإن أمكن ذلك فذاك محلها من الإعراب، وإن تعذر فتلك جملة لا محل لها من الإعراب، وعلى هذا الأساس صُنفت الجمل قسمين. جمل لا محل لها من الإعراب، وجمل لها محل من الإعراب. الجمل التي لا محل لها من الإعراب:« وهي سبع، ولا تحل محل المفرد وذلك هو الأصل في الجمل"»[1]

الجملة الابتدائية: وتسمى أيضا الاستئنافية، وتطلق الابتدائية أيضا على المصدرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل من الإعراب، وهي قسمان. الجملة المفتتح بها الكلام ولا جملة قبلها كقولنا:زيد قائم في مستهل النطق، والجملة المنقطعة عما قبلها كقولنا: مات فلان. رحمه الله. فجملة رحمه الله لا محل لها من الإعراب لأنّها منقطعة عما قبلها.

الجملة المعترضة:« هي المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا، أو تحسينا»[2]

فالارتباط بين عناصر الجملة وفق قوانين النحو، هو الذي يميز العنصر المنتمي إليها من الدخيل، ولذلك فكلّ ما فصل بين عنصرين متلازمين كان جملة معترضة، و ينوّه ابن جنّي بقيمة الاعتراض بقوله:« اعلم أنّ هذا القبيل من العلم قد جاء في القرآن، وفصيح الشعر، ومنثور الكلام وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، ولذلك لا يشنع عليهم، ولا يستنكر عندهم أن يعترض بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل بغيره إلا شاذا، أو متأولا» [3]

والاعتراض هو إقحام كلام بين متلازمين شرط اتصاله بهما معنى، وانفصاله عنهما تركيبا حيث«تكون الجملة الاعتراضية ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضت بين جزئيه، وليست معمولة لشيء منه»[4]. وقد أحصى ابن هشام سبعة عشر موضعا للجملة الاعتراضية[5] .بين الفعل ومرفوعه، وبين الفعل ومفعوله، وبين المبتدأ وخبره، وبين ما أصله المبتدأ والخبر، وبين الشرط وجوابه، وبين القسم وجوابه، بين الموصوف وصفته، بين الموصول وصلته، بين أجزاء الصلة ،بين المتضايفين

[1] – ابن هشام، مغني اللبيب ، ج2 ، ص:15

[2] . ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص:21

[3] . ابن جني ، الخصائص، ج2، ص:335

[4] . السيوطي، همع الهوامع ، ج2 ، ص:327

[5] . ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج 2، ص:من21إلى34

بين الجار والمجرور، بين الناسخ و منسوخه، بين الحرف وتوكيده، بين حرف التنفيس والفعل، بين قد والفعل، بين حرف النفي ومنفييه، بين جملتين مستقلتين ."« وكثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية"[1] ذلك أنها « ترد مقرونة بالواو فاصلة بين أمرين متلازمين، فلا يدرى حينئذ أن الواو للحال أو الاعتراض» [2] ولذلك ميز النحاة المعترضة من الحالية بأمور منها الجملة المعترضة لاتؤول بالمفرد، ولا يحل محلها ، في حين أنّ الحالية يمكن تأويلها بالمفرد. جواز تصدر المعترضة بدليل الاستقبال كالسين ، وسوف،ويجوز أن تكون تركيبا شرطيا ولا تجوز في الحالية.

. جواز تصدر المعترضة بأحرف الاعتراض، ولا يجوز تصدر الحالية بها، إلا الواو ، وتكون بمعنى (إذا) الظرفية .

. الجملة المعترضة تتنوع بين الخبر والإنشاء، والحالية لا تكون إلا خبرية.

الجملة التفسيرية:«هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه»[3] وهي نوعان.مقترنة بحرف التفسير(أي) وبالحرف(أن)، فالمقترنة بالحرف(أي) يشترط فيها أن تقع بين جملتين كلّ منها مستغنية بنفسها عن غيرها، وأمّا المقترنة بـ(أن)، فيشترط فيها أن تتقدّمها جملة تامة، وأن تليها جملة، وأن تحمل معنى القول دون حروفه، وأن لا يدخل عليها جار، ومجردة من حرف التفسير، وقد ذكر ابن هشام ثمانية أمثلة لها وقوعها بعد مفرد مصرح به شارحة له، أو مفرد محذوف مقدر، أو وقعت جوابا لما ورد بمعنى السؤال. ما هو مضمونه؟ كيف ذلك؟ ، ويشترط في جميع أحوالها أن تكون فضلة لا عمدة[4]. ومن هذه الأمثلة. . أن تقع بعد مفرد يؤدي معناها نحو قوله تعالى: ﴿**حتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ إِن هَٰذَا إِلَّا أَسَٰطِيرُ ٱلأَوَّلِينَ**﴾[5] فجملة (يقول الذين كفروا) تفسير لجملة (يجادلونك).

. أن تكون تفصيلا لمفرد مجمل مثل قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَاب ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ**﴾[6] ،فجملة(خلقه من تراب) تفسير لجملة (مثل).

---

[1] . نفسه ، ص:34

[2] . الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ج2ص:839

[3] . ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج 2، ص:40

[4] . ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب، ج2 ، ص: من41إلى46

[5] – سورة الأنعام ،الآية25

[6] . سورة آل عمران،الآية:59

. أن تقع الجملة موقع المفرد المحذوف تقديرا،لأن الجملة لا يجوز أن تقع موقعه ، فهو لا يُؤوَل بالجملة كقوله تعالى: ﴿ **وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغفِرَة وَأَجرٌ عَظِيم**﴾[1] ،فجملة (لهم مغفرة) مفسرة لمفرد محذوف، لأنّ (وعد)تتعدى لمفعولين، و المفعول الثاني لا يكون جملة، فحُذِف وتقديره (الجنة)، فأخذت الجملة المفسرة له مكانه[2].

جملة الصلة: تقع بعد موصول لتتم معناه سواء كان اسما أم حرفا لأنّه«لا يتم معناه بنفسه، بل يفتقر إلى كلام بعده يتّصل به ليتمّ» [3]، فالموصول الاسمي ما كان مما يلي:الذي، التي، اللذان، اللتان، الذين اللواتي، اللائي، اللاتي، مَن، مَا، ماذا، ذا، ذو، أيّ، أيّة، أمّا الموصول الحرفي ما كان أحد الحروف: أن ، أنّ ، كي ، ما ، لو .

جملة جواب القسم: هي الجملة الواقعة جوابا للقسم سواء ذُكِر فعل القسم أم لم يُذكَر و من أمثلتها قوله تعالى: ﴿ **قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَد ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَينَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِئِينَ**﴾ [4] ، فالجملة الواقعة بعد لام القسم القسم (لقد آثرك الله علينا) جملة فعلية لا محل لها من الإعراب.

وقوله تعالى: ﴿ **لَئِن أُخرِجُواْ لَا يَخرُجُونَ مَعَهُم وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُم وَلَئِن نَّصَرُوهُم لَيُوَلُّنَّ ٱلأَدبَرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ**﴾[5]، فالقسم في هذه الآية مقدّر(و الله) ، و اللام المتّصلة بـ (ئن) هي لام التوطئة ، لأنّها دخلت على حرف الشرط المسبوق بقسم مقدّر.

الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم ، أو جازم لم يقترن بالفاء، و لا بإذا الفجائية.

الأول: جواب لو ، و لولا ، و لمّا ، و كيف.

الثاني: نحو «إن تقم أقم»[6]

---

[1] . سورة المائدة، الآية:09

[2] . ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج2 ، ص:44

[3] . ابن يعيش ، شرح المفصّل ، ج3 ، ص:138

[4] . سورة يوسف ، الآية:91

[5] . سورة الحشر ، الآية:12

[6] . ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج2 ، ص:52

الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب:

مثال ذلك قولنا :نجح زيد و رسب عمرو، فجملة ذ(رسب عمرو) جملة فعلية من فعل وفاعل لا محل لها من الإعراب، لأنّها معطوفة بالواو على جملة (نجح زيد) التي بدورها ليس لها محل من الإعراب، لأنّها جملة ابتدائية، أو استئنافية. هذا إذا لم تُقدَر الواو للحال، فإن قُدرَت الحال قدّرنا في الجملة (قد) لتصبح (نجح زيد وقد رسب عمرو) ،فتصير جملة (رسب عمرو) في محل نصب على الحال.

الجمل التي لها محلّ من الإعراب.

الأصل في الإعراب للاسم المفرد، لأنّ المفرد تظهر في آخره الحركات سواء كانت ظاهرة أم مقدّرة فهو إذن«الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا قُلت:أكرم سعيد أباه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعلَ من المفعول»[1]

فالدليل على أنّ الإعراب أصل في الأسماء، أنّ الأسماء لو لم تُعرَب لأُشكِل معناها[2] ، ومن هنا صحّ إعراب الجملة متى أمكن وضع المفرد مقامها، وعليه من الجمل ما تكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جرّ، وقد عدّها ابن هشام سبعا.

الجملة الواقعة خبرا:موضعها الرفع في باب المبتدأ ، وباب إنّ ، والنصب في باب كان وكاد

مثال الرفع قوله تعالى : ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱستَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيهِمُ ٱلمَلَٰئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحزَنُواْ وَأَبشِرُواْ بِٱلجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُم تُوعَدُونَ**﴾ [3] فجملة (تتنزل عليهم الملائكة) في محل رفع خبر إنّ ، ومثال النصب قوله تعالى : ﴿**فَأَصبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيهِ عَلَىٰ مَا أَنفَقَ فِيهَا**﴾[4] .

فجملة (يقلّب كفيه) في محل نصب خبر أصبح .

الجملة الواقعة حالا: موضعها النصب سواء اقترنت بالواو أم لم تقترن .

[1] . ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص:79

[2] . ينظر ابن الورّاق ، علل النّحو ، ص:199

[3] – سورة فصلت ، الآية : 30

[4] – سورة الكهف ، الآية : 42

المقترنة بالواو نحو قول الرسول صلى الله عليه وسلم :«أن تصدّق وأنت صحيح حريص تأمل الغنى وتخشى الفقر ، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا »[1] فجملة (أنت صحيح) في محل نصب على الحال مسبوقة بواو الحال والتقدير (صحيحا) .

غير المقترنة بالواو نحو قوله تعالى : ﴿ **وَجَاءُو أَبَاهُم عِشَاء يَبكُون**﴾ [2] فجملة (يبكون) من الفعل والفاعل في محل نصب على الحال والتقدير (باكين) .

الجملة الواقعة مفعولا : محلّها النصب إن لم تنُب عن الفاعل فإن نابت عنه فمحلّها الرفع .

وتقع الجملة مفعولا في ثلاث حالات .

باب الحكاية بالقول أو مرادفه نحو قوله تعالى:﴿**قَالَ إِنِّي عَبدُ ٱللَّهِ ءَاتَنِيَ ٱلكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيا**﴾[3] فجملة (إني عبد الله) في محل نصب مفعول به .

باب التفسير: هو نوعان . ما معه حرف التفسير كقولنا : (كتبت إليه أن افعل) إذا لم تُقدَر باء الجرّ، والثاني ما ليس معه حرف التفسير كقوله تعالى : ﴿ **يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِي أَولَٰدِكُم لِلذَّكَرِ مِثلُ حَظِّ ٱلأُنثَيَينِ**﴾ [4] .

باب التعليق وهو جائز في كلّ الأفعال القلبية وفيه ثلاثة أقسام .أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار ، أن تكون في موضع المفعول المسرّح ، أن تكون في موضع المفعولين .

جملة المضاف إليه: محلّها الجر ولا يضاف الى الجملة إلاّ ثمانية. أسماء الزمان ظروفا كانت أو أسماء حيث: وتختص بذلك دون أسماء المكان، آية: بمعنى علامة ، ذو في قولهم (اذهب بذي تسلم) لدن ، ريث ، قول ، وقائل [5] .

---

[1]-البخاري، صحيح البخاري، ترقيم وترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، دار التقوى، ط1، 2012، حديث رقم 2748، ص:347

[2] – سورة يوسف ، الآية : 16

[3] – سورة مريم ، الآية : 30

[4] – سورة النساء ، الآية : 11

[5] – ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ،ج 2 ، ص : 67

الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم : لأنها لم تُصدَّر بمفرد يقبل الجزم لفظا كقولنا:(إن تقم أقم) أو محلا نحو : (إن جئتني أكرمتك) .

الجملة التابعة لمفرد وهي ثلاثة أنواع .

المنعوت بها مثل قوله تعالى : ﴿**رَبَّنَا أَنزِل عَلَينَا مَائِدَة مِّنَ ٱلسَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدا**﴾[1] فجملة (تكون لنا عيدا) صفة للمائدة .

المعطوفة بالحرف كقولنا : زيد منطلق وأبوه ذاهب، إذا قدّرت الواو عاطفة على الخبر، المبدلة : وتكون بدلا مما قبلها .

الجملة التابعة للجملة التي لها محل من الإعراب : يقع ذلك في باب البدل والنسق خاصة نحو: (زيد قام أبوه وقعد أخوه) إذا لم تُقدَّر الواو للحال ولا للعطف على الجملة الكبرى .

إن دراسة الجملة في التراث النحوي– قبل ابن هشام– لم تكن لذاتها وإنّما جاءت عرضا في أبواب المفرد ، فسيبويه لم يسمها وإن كانت الكثير من التمثيلات التي أوردها في أبواب شتى كالمفعول والخبر ، والحال ، النعت تشير الى التركيب المسمى بعده بالجملة وهذه الإشارات لا تخلوا من القيمة العلمية المرادة للجملة .غير أن دراستها بهذا الشكل تنبئ حسب رأينا عن :

1- الاهتمام بالمفرد أكثر من المركب لأن الجملة المشار إليها في الدراسات النحوية قبل ابن هشام إنّما أوجبها تأويل المفرد ، والواقع أن المفردات لامعنى لها إن لم تتعالق ببعضها وهو ما ذكره الجرجاني في باب التعليق .

2- الاهتمام بالجانب الشكلي (الخطّي) للجمل على حساب الدلالة . فقد وضعوا ضوابط ومعاير تحدّد شكل الجملة مما اضطرّهم إلى تقدير محذوفات ومضمرات لم يأت بها الحدث الكلامي حتى تستقيم الجملة شكلا . من ذلك جملة النداء المكونة من حرف النداء والمنادى ، رغم أنّها مستوفية للمعنى إلا أنها غير مستقيمة من حيث الإسناد ، فعوضوا حرف النداء بالفعل (أنادي) لتحقيق الشكل دون الأخذ بالاختلاف المعنوي بين الجملتين

[1] – سورة المائدة ، الآية : 114

3- تأثير نظرية العامل في الدراسة : التراثيون متأثرون بنظرية العامل في تقديرهم للمحذوفات كونها القادرة على تفسير الكثير من الظواهر ، لكن الملاحظ في مصنفات النحو التراثية

أنّها تفتقر إلى معايير موحدة لتقدير العوامل بدليل وجود الكثير من التأويلات المختلفة لعنصر واحد من عناصر الجملة ، وهذا ينمّ عن ذاتية النحوي ومذهبه ، وقد تجد الخلاف بين بني المدرسة الواحدة.

4- يعد ابن هشام رائدا في دراسة الجملة بتفصيلاتها المختلفة. غير أنّه لم يفصل في الكثير من الخلافات دون أن يرجح شيئا منها ولم يعط تفسيرا فصلا في عدّة مسائل. خاصّة في باب تصنيف الجمل إلى ذات محل إعراب وجمل لا محل لها من الإعراب

5- جهود ابن هشام في دراسة الجملة أغنت عن شتاتها في مصنفات النحو التي سبقته ويبقى الجانب الشكلي فيها غالبا على حساب الدلالة . والواقع أنّ دراسة الشكل دون العناية بالمعنى يبقيها قاصرة لأن الحدث الكلامي إنما هو نقل أفكار ومعاني وما اللفظ الا وسيلة . هذه الألفاظ التي يجب أن يضبطها نظام نحوي لأنها قوالب لأداء المعاني .

6-يجب أن تدرس الجملة في شقين متوازيين لايستغني أحدهما عن الآخر فالجانب الشكلي يعالج الجملة من حيث البني المكونة للتركيب ، والجانب المعنوي يدرس وظيفة هذه البني داخل التركيب بما تؤديه من دلالات .

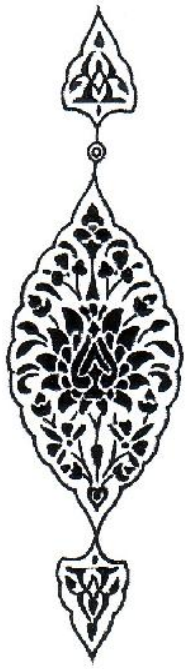

الفصل الثاني
الفهم الحداثي للجملة

لقد ظلت الدّراسات المقارنة والتاريخية ردحا من الزمن تسيطر على الدراسات اللّغوية لدى الغرب، إلى أن ظهرت النظرية اللّسانية المعاصرة بخصوصيتها المميزة من خلال الأفكارالعلمية التي جاء بها اللساني فرديناند دو سوسير(Ferdinand de saussure)

الذي يُعد مؤسسا للسانيات في الثقافة الإنسانية المعاصرة . ويُعتبر كتابه دروس اللسانيات العامة (cours de linguistique générale) الذي نُشر بعد وفاته من طرف تلميذيه شارل بالي وسيشهاي الشّرارة التي أحدثت الثورة في علم اللسان البشري عام 1916 فأثار هذا الكتاب الكثير من الاهتمام لدى المفكرين والدارسين، فتُرجم إلى أغلب لغات العالم ولعلّ أهم تحوّل علمي جاء به سوسير في مجال البحث اللساني يظهر في الثنائيات التي تشكّل المحور المعرفي للمنهج الجديد في دراسة اللّغة وهو دراسة اللغة لذاتها ولأجل ذاتها.

نظام الجملة في اللسانيات المعاصرة

تُعرّف الجملة على« أساس أنها الوحدة القصوى في التركيبة.في هذا الصدد كثير ما تقع مقارنتها بوصفها بنية إسنا دية ثنائية تعبّر عن علاقة بين مسند إليه ومسند»[1]؛ وإذ تُعتبر الجملة محور الدّراسة اللّسانية كوحدة قصوى لدى الكثير فإنّها أخذت في الدراسات مقاييس شتى خطّية ، ونغمية، ونحوية، ودلالية، وبلاغية ، وانقسمت إزاءها الدراسات مدارس متعددة ومذاهب قددا . وارتأينا من خلال هذا البحث أن نتعرض لنظام الجملة من خلال مدارس ثلاثة هي : المدرسة النبوية، والمدرسة التوليدية التحويلية، والدراسات العربية الحديثة .

1–المدرسة البنيوية: دو سوسير هو المؤسس الأوّل للبنيوية ؛ ذلك أنّه صاحب أسسها الأولى رغم أنّه لم يذكرها بالاسم، فمن خلال نظرته للمناهج السابقة والتي يسجل فيها قصورا باتجاه مسألة اللغة حيث يقول :

«On a commence par faire ce qu'on appelait de la grammaire, cette étude inaugurée par les grecs, continuée principalement par les français, est fondée sur la langue la logique depoureree de toute vie scientifique et désintéressée sur la langue elle - même, elle vise uniquement a donne des règles pour distinguer les formes correctes des formes incorrectes;

[1]. فرانك نوفو، قاموس علوم اللغة ،تر: صالح الماجري، مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص:214

c'est une discipline normative, fort éloignée de la pure observation et dont le point vue forcément étroit»[1]

ومضمون قوله هو أنّ« دراسة اللسان تمحورت حول ما كان يُسمى بعلم النحو والتّي نشأت مع الإغريق ، واستمرت أساسا مع الفرنسيين؛ وكان المنطق هو الأساس الذي تنبني عليه فهي بذلك عَرِيَةٌ من أيّ نظرة علمية ومن ثمّ أهملت اللسان ذاته ، وكانت غاية هذه الدراسة تنحصر على وجه التحديد ، في إيجاد قواعد من شأنها أن تميّز الصيغ الإعرابية الصحيحة من الخاطئة ، فهي إذن دراسة معيارية بعيدة كلّ البعد عن الملاحظة الخالصة وهي بالضرورة كانت وجهة نظر ضيقة من هذه الناحية»[2].

إنّ نظرة سوسير الجديدة للسان تنبني أساسا على التفريق بين ثلاثة مصطلحات رئيسية وهي: اللّغة (language)، اللّسان (langue)، الكلام (parole)، حيث إنّ اللّغة: هي الملكة الإنسانية المتمثّلة في تلك القدرات التي يمتلكها الإنسان ، وتجعله يتميز بها عمّا سواه من الكائنات . أمّا اللسان فهو النظام التواصلي الذي يمتلكه كلّ فرد متكلم مستمع مثالي ينتمي إلى مجتمع لغوي له خصوصيات ثقافية، وحضارية معنية ، في حين أنّ الكلام هو الانجاز الفعلي للّغة في الواقع[3] ومن هذا المنطلق فإنّ اللسان في نظر سوسير هو واقع قائم بذاته من جهة ، وتطوّر تاريخي من جهة أخرى وفي ظلّ هذا التصوّر يقرّر سوسير أنّه «يمكن التمييز بين النظام اللساني الآني؛ أي في حالة زمنية محدّدة وبين تاريخ هذا النظام»[4]

ولذلك ميّز بين منهجين في التعامل مع الظاهرة اللّغوية ، فرأى أنّ دراسة اللّسان تتفرّع إلى فرعين :

دراسة تاريخية (**diachronique**): وهي دراسة تتتبّع المسار التحوّلي للّغة عبر التاريخ

دراسة آنية (**synchronique**) : وهي دراسة تهتم باللّسان لذاته ومن أجل ذاته بمعزل عن التاريخ

---

[1]- Ferdinand Desaussure – cours de linguistique générale ; édition talantikit; Bejaia ; Algérie ; 2012 ; page : 05

[2] – دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، تر:عبد القادر قنيني، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، دط، 2008، ص:11

[3]. ينظراحمد حساني، مباحث في اللسانيات ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1999 ص:37

[4]. أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص:36

إنّ الدراسة الوصفية السوسيرية هي في حقيقتها دراسة الظاهرة لذاتها بعيدا عن السياقات التاريخية؛ أي دراسة العلاقات التي تربط البنى ورغم أنّ سوسير لم يذكر في كتابه مصطلح بنية(stricture) لأنّ المفهوم الأساسي في نظره هو النظام إلا أنّه هو « أوّل من أظهر للناس من خلال دروسه أهمية الدراسة البنيوية ، بوصفه لمفاهيمها ومناهجها ، واحتجاجه المقنع لصحتها وعظيم فائدتها»[1] والدراسة التركيبية في نظره يجب أن تميّز بين نوعين من العلاقات القائمة بين العناصر اللسانية هما :

العلاقات الاستبدالية (rapports paradigmatiques) هي علاقات ذهنية بين مجموعة من العناصر اللسانية، التي ترتبط فيما بينهما ارتباطات مختلفة كالتشابه والاشتقاق والدلالة وغيرها .

العلاقات الركنية: (rapports syntagmatiques) هي أنّ العناصر اللسانية ترتبط فيما بينهما بحكم الطبيعة الخطّية للّغة ، مما يسمح بتوالي العناصر اللسانية في سلسلة الكلام ، ولذلك فإنّ «التأليف بينها والذي يعتمد عليه لتطويل الكلام يُنعت بالمحور الرّكني (l'axe syntagmatique) الذي يتكوّن من عنصرين لسانيين فأكثر، والعناصر المرتّبة في المحور الرّكني، والمتجاورة لا تأخذ قيمتها إلاّ بالمقابلة بينها وبين العناصر التي تسبقها أو تلحقها أو بهما معا»[2]

لقد كان لأفكار سوسير العلمية تأثير واسع في المدارس اللسانية التي تلت ظهور كتابه محاضرات في علم اللسان العام ؛ ممّا أثرى الدراسات اللّسانية وخاصّة الدراسة التركيبية – محل بحثنا– برصيد نظري أثرى مسار وصف البنية التركيبية للغات فظهرت اتجاهات لسانية مختلفة عمدت إلى تطوير البحث تطويرا ملحوظا في مجال وصف البنى التركيبية. ومن الاتجاهات التي عرفتها البنيوية في إطار دراسة التركيب؛ أي الجملة الاتجاه التوزيعي، والاتجاه الوظيفي وقبل أن نخوض في هذين الاتجاهين لا بدّ أن نلقي نظرة عامة حول الدراسة التركيبية في اللسانيات المعاصرة؛ ذلك أنّها تمثل جوهر دراسة الجملة وصفا و تحليلا.

التركيبية : وتُسمى أيضا علم التراكيب (syntaxe):وهو أحد فروع اللسانيات يتخذ من الجملة موضوعا له و اعتبارها« وحدة تركيبية إبلاغية في آن واحد ؛ أي أنّ الجملة لها شكل لغوي يمثّل الملفوظ الذي يتألف من مجموع العناصر المترابطة داخلها، ولها محتوى دلالي وإخباري يمثل الرسالة التي

[1]– عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان ، مجلة اللسانيات ،الجزائر،العدد2، سنة 1972 ص:40

[2]– أحمد حساني، مباحث في علم اللسانيات، ص:101

تنظم الخبر المتنقّل من المتكلّم ، أو المُرسِل إلى المخاطَب، أو المتلقي»[1] وهذا يعني أنّ للجملة بنيتين ، بنية شكلية تتمثّل في مجموع الوحدات اللغوية التي تترابط وتتآلف فيما بينهما وفق نظام معين وتُنعت بالملفوظ(l'énoncé) ، وبنية دلالية تتمثّل في المعنى الذي تفيده الجملة ؛ أي المحتوى الدلالي الذي تحمله، وهو الرسالة (message) بحيث يكون «الملفوظ هو القالب الذي تُصاغ فيه الرسالة»[2] .إنّ دراسة الجملة على هذا النحو يضع الدراسة تتفرع إلى تخصصّين أحدهما خاص بالتّراكيب والآخر خاص بالدّلالة .

أ- الاتجاه التوزيعي :

هو اتجاه لساني اتّخذ من مبادئ البنيوية السوسيرية منطلقا له، ونشأ هذا الاتجاه في أمريكا على يد اللساني الأمريكي ليوناردو بلومفليد (L.Blomfield)؛ إذ أخذ طابعه الخاص الذي ميّزه عن الدراسات اللسانية الأوربية. وقد أصدر بلومفليد كتابه اللغة(Language)عام 1933 ممّا هيّأ الدّراسة اللّسانية في أمريكا منهجيا. وجدير بالذّكر«أنّ بلومفليد استوحى معطيات علم النفس السلوكي وأسقطها على المنهج الوصفي اللساني »[3] مما نتج عنه ظهور نظرية لسانية متكاملة قائمة على مفهوم الوظيفة (Fonction) أخذا بدور العنصر اللساني وتوزيعه في السياق الكلامي. « لذلك أستبدلها (سواداش Swadash) بكلمة توزيع (Distribution) ومنه وُسم هذا الاتجاه بالتوزيعي»[4]

1- مبادئ التحليل التوزيعي :

مفهوم التوزيع: إنّ التوزيع يسعى لتحقيق معاينة السياق الكلامي عن قرب، ومحاولة ضبط توارد المؤلفات اللغوية في هذا السياق حسب المواقع التي تظهر فيها وبذلك فالتوزيع هو الموقع الذي يحتله العنصر اللساني ضمن حَوَالِيَه المألوفة وقد «يُحدّد العنصر بأنّه مجموع العناصر التي تحيط به . ومحيط عنصر (أ) يتكون من ترتيب العناصر التي ترد معه؛ أي مجموع العناصر الأخرى التي يتوافق كلّ منها في موقع معين مع العنصر في تركيب كلامي ، والعناصر التّي ترد مع العنصر (أ) في موقع معين تدعى

[1] – عبد الحميد دباش، دور التركيبية في فهم وإفهام القرآن، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد3، نوفمبر2003

[2] – نفسه، ص:202

[3]– أحمد حساني، مباحث في اللسانيات ، ص:103

[4]– عبد الرحمان الحاج صالح ، مدخل في علم اللسان ، ص:57

انتقاء هذا العنصر لهذا الموقع»[1] فالمتكلّم حين إحداثه الفعل الكلامي يشعر بأنّه يقوم بعملية انتقاء للعناصر اللّسانية التي تحقّق المحتوى الفكري لكلامه في الواقع . فالعناصر اللّسانية التي لها نفس التواتر في السياق هي بدائل توزيعية؛ لأنّها ترد في نفس التوزيع «فتوزيع وحدة ما (صوتم، صيغم، كلمة، مركب) هو مجموعة إمكانياتها التعاملية؛ أي مجموع المحيطات اللّسانية التي ترد فيها الوحدة، وعندما ترد وحدات في محيطات متماثلة ، يقال إنّها تمثّل التوزيع نفسه؛ أي تكون في وضعية تكافؤ توزيعي، وعلى سبيل المثال لـ(كلير) و(البنت الصغيرة) التوزيع نفسه؛ لأنّ كلّ من هاتين الوحدتين قابلة لأن تتصدر الجملة وأن تشبع موضع المبتدأ، وأن تكون في علاقة توارد مشترك مع (تلعب مع البيانو)» [2] ولذلك فإنّ التحليل اللّساني الذي يعوّل على موقعية الوحدات الكلامية ، وتوزيعها ضمن سياقها المألوف يقوم على تحديد الفئات التّي تنتمي إليها ، وتتآلف فيما بينهما ، فكلّ العناصر التي تحتل الموضع نفسه في السياق تنتمي إلى القسم نفسه من أقسام الكلام.

إقصاء المعنى :

الدراسة اللسانية التوزيعية تقصي المعنى؛ لأنّها ترى أنّ البحث عن موجودات خلف الأشكال اللّغوية اعتقادا أنّها المسبّبة والمنظّمة لها هو وهم منهجي عقيم ، لأنّ كل شيء في الوصف اللساني يجري على السطح المنطوق، أو المكتوب ، ولهذا يصرّ التوزيعيون «على استبعاد المعنى استبعادا كلّيا من التحليل اللغوي ، ليس لأنّه لا أهمية له ، بل لإيمان أصحاب هذه المدرسة بأنّ المعنى لا يُمكن إخضاعه لنوع الدّراسة العلمية الوصفية الدقيقة التّي يمكن أن تخضع لها الأنظمة الظاهرة الأخرى »[3] . وهذا الإقصاء للمعنى لدى التوزيعيين تبرّره فلسفتهم المعرفية في تحليل الظواهر، وفهم الأشياء؛ إذ لا يأخذون إلاّ بالماديات التّي تخضع للملاحظة، والقياس، ومثال ذلك التجارب التّي أجروها على ثنائية المثير، والاستجابة مع العالم بافلوف في التجربة الكلبية، فالممكن في نظرهم هو ضبط السياقات التّي يظهر فيها العنصر اللغوي.

---

[1]- ميشال زكريا، الألسنة وعلم اللغة الحديث، قراءات تمهيدية، ص:57

[2]- فرانك نوفو، قاموس علوم اللغة ، تر : صالح الماجري، ص:203

[3]- نايف خرما،أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، دار عالم المعرفة، الكويت،1978، ص:289

البناء:Construction

هو ضمّ الوحدات أو مجموعة من الصياغم تشكّل على مستوى من مستويات التحليل وحدة تركيبية يمكن تجزئتها إلى وحدات دالّة أصغر منها«وهو التحليل الذي عن طريقه تُفكّك بنية الجملة ليس على أساس أنّها مؤلفة من طبقات مرصوفة بعضها بجانب بعض؛ بل على أساس أنّها مؤلفة من طبقات من مكوّنات الجملة بعضها أكبر من بعضها الآخر إلى أن يتم تحليلها إلى عناصرها الأولية من المورفيمات، لكون المورفام(Morphème) وحدة دنيا تفيد دلالة يبرزها التحليل »[1] ومن خصائص البناء :

– هو مجموعة من العناصر من حيث إنّه يحتوي بالضرورة على أكثر من صيغم .

– يشكّل وحدة تركيبية بحيث تنضم عناصره إلى بعضها البعض مرتبطة وفق علامات ملائمة ومقبولة، وينتمي إلى مستوى معين؛ أي مستوى واحد من مستويات التجزئة لا إلى مستويات متعددة.

المُؤَلَف: (Constituant)

هو وحدة تدخل في بناء أكبر منها فمثلا : الصيغة (طالب) مؤلف لأنّه يدخل في البناء (الطالب) والصيغم (بحث) يدخل في البناء (بحثه)، والمؤلف (ينجز بحثه) هو مؤلف من مؤلفات البناء (الطالب ينجز بحثه) ، ولذلك نقول أنّ كلّ الوحدات في الجملة سواء كانت صياغم(مورفيمات)، أم أبنية هي مُؤلَّفات ما عدا الجملة لأنّها لا تنتمي إلى بناء أكبر منها «وكلّ المؤلفات داخل الجملة هي أبنية ماعدا الدنيا منها لأنّها لا تحتوي إلاّ على صيغم واحد؛ أي ليست مجموعة من الوحدات المِدْلالة»[2]

المؤلفات المباشرة : (Constituants immédiats) : وهي مكوِّنات الجملة القابلة للتحليل إلى مؤلفات أصغر: حيث إنّ المؤلف المباشر يدخل في المؤلف الذي يعلوه .

المؤلفات النهائية: (Constituants terminaux) وهي المؤلفات غير القابلة للتحليل لوحدات أصغر[3]

[1]– نايف خرما، أضواء على الدراسات المعاصرة، ص:290

[2]– عبد الحميد دباش، الجملة العربية، مجلة الأثر، جامعة ورقلة، العدد2، ماي2003، ص:78

[3]– ينظر، أحمد حساني، مباحث في علم اللسانيات ، ص:107

فتحليل جملة ما يعني وصفها بنيويا؛ بأن نعيّن مختلف الوحدات المتدرّجة التّي تتشكّل منها؛ أي بتجزئتها إلى مؤلفاتها المباشرة، وهذه التجزئة تتم على مستويات متعددة وصولا إلى المؤلفات النهائية.

ومثال ذلك جملة :زارنا مدير الجامعة .

نجزّئها إلى مؤلفين زارنا ــ م1 مدير الجامعة ــ م2.

ويجزئ المؤلف 1 إلى مؤلفين :زار ــ م3، نا ــ م4.

ويجزئ المؤلف 2 إلى مؤلفين: مدير ــ م5، الجامعة ــ م6.

وعليه فجملة (زارنا مدير الجامعة) تتكون من ستة مؤلفات نهائية .

كيفية تحديد المؤلفات :

إنّ تحديد المؤلّفات المباشرة في جملة ما لا يكون عشوائيا، ولا بدّ أن يراعي جملة من المبادئ أهمها:

- يجب أن يخضع تقسيم الجملة إلى مراحل التدرّج مع البدء بأقلّ عدد من المؤلفات، وعلى المحلّل التمسّك بالتقسيم الثنائي .

- يجب أن تحقّق هذه المؤلفات قدرا من الاستقلالية ، وأن يمثّل المؤلف بناء متناسقا داخليا، وهذا يعني أنّ تحديد المؤلفات المباشرة يجب أن يُراعى فيه التركيب الداخلي للجملة.

الاستبدال: هو معيار أساسي في تحديد المؤلّفات المباشرة، وقد اتّخذه التوزيعيون لذلك حيث يتمّ استبدال كلّ وحدة تركيبية بوحدة أخرى، ويمكن استبدال كل بناء عدا الجملة بصيغم (مورفيم) واحد، ويستعمل للتأكّد من سلامة التقطيع ، بحيث نقوم باستبدال الوحدات التي تحصّلنا عليها بوحدات أبسط منها، أو مساوية لها على الأقلّ، فإذا تمّت العملية بنجاح نحصل على بناء جديد له بنية مماثلة لبنية البناء الأوّل، كان التقطيع مقبولا[1] هذا يعني أنّ إمكانية الاستبدال تحقّق صحّة تحديد المؤلّفات، ومثال ذلك جملة: مدير الجامعة الحالي استقبل الطلبة الجدد في مقر العمادة .

نستعمل القواعد الاستبدالية التي نكشف من خلالها صحة تحديد المؤلفات .

[1]- ينظر سعاد بضياف، وظيفة المسند إليه في الجملة العربية، مذكرة ماجيستر،2006/2005، ص:87

المؤلف 1: مدير الجامعة الحالي . المؤلف 2: استقبل الطلبة في مقر العمادة.

مدير استقبل

محمد حضر

الملاحظ أنّنا تمكنّا من استبدال المؤلّف (مدير الجامعة الحالي) بالصيغم أو المورفيم محمد لأنّ لهما نفس التوزيع كونهما يظهران في الموقع نفسه، وكذلك بالنسبة للمؤلف الثاني (استقبل الطلبة الجدد في مقر الجامعة) استبدلناها بالصيغم (حضر) ؛ لأنّه يأخذ موقعها ولذلك فتقسيم الجملة إلى هذين المؤلفين مقبول .

لو حاولنا استعمال تقسيم آخر.

مدير الجامعة الحالي استقبل ـ مؤلف1. الطلبة في مقر الجامعة ـ مؤلف 2

يستحيل علينا ايجاد صيغم له نفس توزيع المؤلّف 1، وكذا بالنسبة للمؤلّف 2.

من هنا وفي جميع مستويات التحليل المتتالية نستعمل قاعدة الاستبدال للكشف عن المؤلّفات المباشرة الممكنة، وهذه الوحدة تشكّل الجدول الاستبدالي الذي نستطيع التوسيع في الجملة إلى جمل أوسع منها، وتبقى المؤلّفات فيها محافظة على نفس الموقع مثال تحليل الجملة الاسمية البسيطة : العدل واجب .

الجملة المكونة من مؤلفين هما (العدل) و(واجب) ويمكن أن تستبدل كلّ مؤلّف بمؤلّف أخر يتكون من كلمتين . دون أن نغيّر النمط التركيبي للجملة، وهكذا عبر مستويات

التحليل .

العـــــدل	واجـــــب
إقامة/ العدل	واجب/ الحاكم
الانتصار/ لـ/ المظلوم/ و/ إنصافه	مسؤولية / القاضي/ الموكل/ بـ/الحكم
تحقيق/ المساواة/ بين/ أفراد /الرعية	مسؤولية / الحكام /الموكلون/ بـ/ التنفيذ

يتّضح من خلال الجدول أنّ التّحليل التوزيعي البنيوي يستطيع أن يذهب إلى امتدادات أوسع، فالمؤلفات (العدل، إقامة العدل، الانتصار للمظلوم وإنصافه ، تحقيق المساواة بين أفراد الرعية) على تفاوتها ، متساوية في كونها مكوّنات أو مؤلّفات مباشرة عند التّحليل البنيوي لأنماط الجمل؛ إذ أنّها على تفاوت أحجامها يلعب فيها المركب الاسمي في هذا الموضع وظيفة واحدة هي وظيفة المبتدأ، وتكون المؤلّفات (واجب، واجب الحاكم، مسؤولية القاضي الموكل بالحكم، مسؤولية الحكام الموكلون بالتنفيذ) على تفاوت امتداداتها وأحجامها يلعب فيها المركّب الاسمي وظيفة واحدة هي الخبر .

ب-**الاتجاه الوظيفي**:

ظهر الاتجاه الوظيفي في دراسة التركيب في رحاب نشاط حلقة براغ اللسانية التي ركزّت نشاطها على الدّراسة الفونولوجية . هذا الاتّجاه الذي كان يقفو أثر سوسير في إبراز الوظيفة الإبلاغية للغة . ويُعد اللساني الفرنسي أندري مارتيني(A.martinet) رائدا للدراسة التركيبية الوظيفية مستمدا ذلك من الدراسات الوظيفية للأصوات. وتنبني تصوّرات مارتيني للجانب التركيبي في اللّغة على مبادئ أهمها :

أ- وظيفة اللغة:

إنّ الوظيفة الأساسية للّغة عند مارتيني هي التواصل بين أفراد المجتمع إذ يقول :

« La fonction essentiel de cet instrument qu'est une langue est celle de communication»[1]

هذه الوظيفة الإنسانية تؤديها اللّغة بوصفها مؤسسة إنسانية، رغم اختلاف بنيتها من مجتمع لغوي إلى آخر، وهذا لا يعني أنّ مارتيني يحصر وظيفة اللغة في التواصل بل هو يقرّ بوجود وظائف أخرى للغة، غير أنّه يراها ثانوية أمام الوظيفة الأصلية المتمثلة في التواصل.

[2]«Le language exerce d'autres fonction»

إنّ اللّغة في نظر مارتيني ليست نسخا للأشياء كما هي في الواقع بل هي بنى منظمة

[1]- A. Martinet élément de linguistique générale ED : Arniand coli – tirage : 02.p :09

[2]- نفسه:ص:09

يتطلع المتكلّم من خلالها إلى عالم الأشياء، والأحاسيس التي تكوّن لديه الخبرة الإنسانية ومن ثمّ فإن تعلم لغة أجنبية ليس معناه وضع علامات جديدة للأشياء، وإنّما هو اكتساب نظرة تحليلية مختلفة في إطار التواصل.

«Le language n'est pas un claque de la réalité. Apprendre une autre langue, ce n'est pas mettre de nouvelle étiquettes sur des objets connus, mais s'habituer à analyser autrement ce qui fait l'objet de communication linguistique»[1]

ب–التقطيع المزدوج للغة : La double articulation du language

تتفرّد اللّغة البشرية بظاهرة التقطيع المزدوج، كون الإنسان الناطق يميل بطبعه إلى التعبير عن تجربته، وأفكاره، ورغباته ويتطلّع إلى إيصالها للآخرين، فإنّ الإبلاغ اللّغوي يمكن تحليله إلى وحدات متتالية وهذه الوحدات تمثّل التقطيع الأوّل. حيث تمثّل كلّ من هذه الوحدات دالا ومدلولا، ويسميها مارتيني باللفاظم التّي بتأليفها حسب الطبيعة الخطّية للّغة يمكن نقل التجربة الإنسانية. اللّفاظم التي تمثّل وحدات التقطيع الأوّل هي وحدات غير قابلة في ذاتها للتقطيع إلى وحدات دالة ، ويمكن تعريفها كما يلي:

اللفظم (Monème) هو أصغر وحدة صرفية دالّة غير قابلة للتجزئة إلى وحدات أصغر ذات دلالة .

أمّا المستوى الثاني للتقطيع فهو تجزئة كلّ وحدة (لفظم) إلى مجموعة الأصوات التي يتكوّن منها وتُسمى الفونيمات (Phonème) ، وهي وحدات صوتية ليست لها دلالة في نفسها ولكنّها قادرة على تغيير الدلالة وللتوضيح أكثر نورد المثال الذي أورده مارتيني :

J'ai mal à la tête

(لي ألم في رأسي)هذا التركيب يحمل فكرة يراد تبليغها مفادها المعاناة من الألم في الرأس فاللفظم (رأس) هو الجزء المعروف في جسم الإنسان. هو بذلك وحدة دالّة غير أنّ مكوناته (ر، أ، س) لا تدلّ منفردة على معنى جزئي من (رأس) وعلى مستوى التحليل الثاني فكلمة رأس تحلل كما يلي (رَ أْ ، س)هذه الوحدات عديمة الدّلالة في ذاتها.وانطلاقا من هذا التحليل بات التقطيع المزدوج قانونا عاما من قوانين اللغة البشرية.

[1] - A. Martinet élément de linguistique générale ED : Arniand coli – tirage : 02,p :11

ج–الجملة عند مارتيني

– يركز مارتيني في فهمه للجملة على الإسناد ، حيث تترابط اللفاظم وفق علاقة اسنادية

«Les monèmes subordonnés de forme prédicative»[1]

وفي ضوء الدّراسات الفونولوجية استطاع مارتيني أن يطوّر التحليل التركيبي للجملة بوضعه الخطوط الأوّلية لهذا التحليل الذي ينبني على وظيفة العناصر اللغوية في التركيب التّي تُرتب وِفقها العناصر في الجملة[2] وهو يرى أنّ العلاقات التي تربط بين اللفاظم بوصفها وحدات التقطيع للمستوى الأول في الملفوظ في أي نظام لساني ، تظهر في حالات مضبوطة بقواعد سياقية تكاد تكون عامة في جميع اللغات.

اللفاظم المستقلة: Monèmes autonome

هي وحدات دالة تتمثّل في بنيتها المستقلة دليل وظيفتها، فالعلاقة التي تربط اللفظم المستقل ببقية عناصر الملفوظ ليست قائمة على أساس موقعه بل على أساس دلالته الذاتية

« La nature du rapport d' un monème autonome avec le reste de l'enonce ne depont pas de sa place dans cet énoncé»[3]

من أمثلة هذه اللفاظم : غدا، أمس، أحيانا، غالبا .

ومثال اللفاظم المستقلة قوله تعالى: ﴿**ٱلۡيَومَ نَختِمُ عَلَىٰٓ أَفوَٰهِهِم**﴾[4]

فبغضّ النظر عن الموقع التّي تحدده البلاغة القرآنية للكلمة (اليوم) فإنّنا نستطيع أن نميز لها ثلاث مواقع دون أن يتغيّر معنى الملفوظ .

اليوم نختم على أفواههم

نختم اليوم على أفواههم

نختم على أفواههم اليوم .

---

[1] – André martinet, éléments de linguistique générale ,p :131

[2] –Voir: André Martinet , Eléments de Linguistique générale, p :131 -

[3] –opcit ; ,p :111

[4] – سورة يس ، الآية:65

فاللفظم (اليوم) كان ذي تواتر في البنى التركيبية الثلاث ، وهذا دليل على استقلاله عن الملفوظ فلم يقيّد بترتيب معيّن، وهذه القدرة على الانتقال من موقع إلى آخر ناتجة عن استقلال اللفظم واكتفائه بذاته .

اللفاظم الوظيفية: Monèmèmes fonctionnels

« Les monémes qui servent à indiquer la fonction d'un autre monéme »[1]

فهي إذن تساعد على تحديد وظيفة عناصر أخرى لا يمكنها أن تستقلّ بنفسها عن السياق اللّساني الذي ترد فيه، كالوظيفة التي تؤديها حروف الجرّ في النّظام اللساني العربي .

الركن المكتفي بذاته : Syntagme autonome

هو مؤلّف من لفظين فأكثر تكون العلاقة بينهما وثيقة جدّا ، وهنا يقوم اللفظم الوظيفي بربط هذا المؤلف ببقية عناصر الملفوظ ، إذ لا تتوقف وظيفته على موقعه في الملفوظ بل دلالة جملة هذه اللفاظم التّي تشكّل المؤلّف هي التي تحدد علاقته بالسياق الوارد فيه

« On désigne sous le nom syntagme toute combinaison de monemes dans le rapports mutuels….. le monéme fonctionnel qui rattache cette combinaison au reste de l'emoncé» [2]

الركن الاسنادي :Syntagme pédicatif

هو النواة التي يبني حولها الملفوظ، وتعقد العناصر اللسانية روابطها به بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[3]

الآية المذكورة في المثال السابق اليوم تختم على أفواههم ".

تحتوي على :

- لفظم مستقل (مكتف بذاته) .وهو (اليوم)
- لفظم وظيفي:حرف الجر (في)
- ركن مكتف بذاته :حرف الجر ومعموله : (على أفواههم)
- ركن إسنادي : وهو النواة الأساسية الفعل وفاعله المضمر (نختم).

[1] – André martinet, elements de liuguistique generage p :112

[2] – opcit ; p :112

[3] - ينظر جورج مونان، مفاتيح الألسنية تر: البكوش الطيب، منشورات الحديد، تونس،1981 ، ص:115

إنّ كلّ ما يضاف إلى النواة الإسنادية هو من ناحية التركيب إلحاق، وهو نفسه مفهوم الفضلة في النحو العربي؛ حيث العمد في الجملة هو المسند، والمسند إليه وكلّ ما يضاف لهما فهو فضله . وهذا لا يعني أنّ الإلحاق لا دور له في المعنى لأنّ كل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى ، والإلحاق من الناحية الشكلية هو عنصر إذا أُضيف إلى الملفوظ لا يغيّر العلاقات بين العناصر اللسانية ، وقد ميّز مارتيني بين نوعين من الإلحاق :

الإلحاق بالعطف:La coordination

به تبقى بنية الجملة مطابقة للجملة النواة إذا حذفنا العنصر الأول المعطوف عليه مثل جملة:استقبل مدير الجامعة الأساتذة والطلبة .

نلاحظ أن (لفظم) (الطلبة) ملحق بالجملة بواسطة العطف فإذا حذفنا المعطوف عليه (الأساتذة) صار الملفوظ : استقبل مدير الجامعة الطلبة .

فالبنية التركيبية للملفوظ الثاني مطابقة للبنية التركيبية للملفوظ الأول .

الإلحاق بالتبعية :La subordination

يختلف عن الإلحاق بالعطف، ذلك أنّ العنصر الملحق يختلف وظيفيا عن العنصر الأول المتبوع. لذلك لا نستطيع حذف أحدهما ومن أمثلتها النعت، والمضاف إليه، والحال ...إلخ

ولذلك يعرّف مارتيني الجملة بأنّها كلّ ملفوظ تتّصل عناصره بركن إسنادي وحيد، أو متعدّد عن طريق الإلحاق .

المدرسة التوليدية التحويلية:

أخذت الدّراسات اللّسانية في أمريكا تأخذ شكلا من التميّز عن نظيرتها الأوروبية ورغم أنّ منطلقاتها الأولى كانت معطيات البحث اللساني البنيوي؛ خاصّة الاتجاه التوزيعي ، فكانت فكرة التحويل التي تبنّاها اللّساني الأمريكي هاريس (Z.Harris) وهو أحد أقطاب المدرسة التوزيعية تمثّل المرحلة الجنينية لميلاد هذه المدرسة إلا أنّها أغفلت الجانب الدلالي[1].

[1]- ينظر ،أحمد حساني، مباحث في اللسانيات ،ص:118

فتبلورت الأفكار لظهور نظرية جديدة على يد اللساني الأمريكي نعوم تشوميسكي (N.Chomsky) الذي يُعدّ بلا منازع صاحب النظرية التوليدية التحويلية . وكان متأثّرا في بدايته بأستاذه هاريس ، حيث تأثّر المنهج العلمي عنده بالنظرية التوزيعية وبالمفهوم المنطقي للنحو ، فوطّد منهجية خاصّة لدراسة الجملة وتحليلها واستكشاف بنيتها في ضوء معطيات هذه النّظرية فلم تكن الكتابات الأولى لتشومسكي تتعدى حدود اللّسانيات التوزيعية، ولكن بعد صدور كتابه البنى التركيبية(Strictures syntaxhques) سنة 1957 بدأت المفاهيم التوزيعية تتراجع لصالح المفاهيم الجديدة، ثم جاء كتابه أوجه النظرية التركيبية (Aspects de la théoré syntaxiques) عام 1965. إعلانا باكتمال النظرية، فأصبح « هدف الألسنية ، كما يرسمه تشومسكي مختلفا عن الألسنية البلومفلدية فتشومسكي يتخطّى هدف وصف اللغة باتجاه هدف تفسيرها وتحليل تركيب البنية اللغوية وتحوّلها من بنية إلى بنية أخرى بالاستناد إلى حدس المتكلم، ومعرفته الضمنية بقواعد لغته، فهذه المعرفة بالذّات هي التّي يصرّ تشومسكي على دراستها، فمتكلّم اللّغة برأيه هو موضوع الدّراسة الألسنية من حيث هو قادر على إنتاج عدد لامتناه من الجمل»[1] .

لقد رفض تشومسكي المنهج التوزيعي لأنّه منهج شكلي قائم على الوّصف السّطحي للأشكال اللّغوية كما هي منطوقة بالفعل دون أدنى تفسير للقدرة الضّمنية التي تظهر هذه الأشكال.« فالتحليل اللّغوي ليس وصفا لما كان قد قاله المتكلمون، وإنّما هو شرح وتعليل للعمليات الذّهنية التّي يمكن من خلالها للإنسان أن يتكلم جملا جديدة، وغريبة عن مسمعه»[2]، وقد عدّ الدكتور مازن الوعر ثلاث إسهامات لتشومسكي في الدّرس اللساني حيث حوّل المنهج اللساني من منهج سلوكي إلى منهج ذهني عقلي، وجعل الهدف من النّظرية اللّسانية هدفا تعليليا شرحيا أكثر منه هدفا وصفيا تقريريا. كما أسّس الأسلوب الاستنباطي الاستنتاجي، وركّز عليه أكثر من الأسلوب الاستقرائي التجريبي[3] لقد استطاعت النّظرية اللسانية التوليدية والتحويلية أن تعرّج بالبحث اللّساني إلى منهج علمي دقيق هدفه الكشف عن القدرة الكامنة وراء الفعل اللّساني، فصارت الأوسع انتشارا والأكثر ملاءمة لطبيعة اللغة البشرية .

---

[1] – ميشال زكريا ،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان، ط1 ، 1982، ص:12

[2] – مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث (مدخل) دار طلامس، دمشق، سوريا ، ط1 1988، ص: 115

[3] – ينظر نفسه، ص:114

1-أسس ومرتكزات النظرية التوليدية التحويلية :

تركّز هذه النظرية على خصيصة الإبداع التّي تمتاز بها اللّغة الإنسانية، من خلال التعبير عن أفكار جديدة، وتفهّم تعابير فكرية متجدّدة«فالإبداعية في اللّغة ظاهرة عادية يمتاز بها المتكلّم بصورة طبيعية، ففي الواقع كلّ إنسان يتكلّم لغة ما قادر على أن ينتج جملا متعددة لم يسبق له سماعها من قبل، واستعماله لغته في مختلف المجالات التواصلية هو في الحقيقة استعمال إبداعي»[1]، وتركّز هذه النظرية على تحليل مقدرة المتكلم على أن ينتج الجمل التي لم يكن قد سمعها من قبل وعلى أن يتفهّمها وفي هذا الإطار تميّز هذه النظرية بين الكفاية اللغوية والأداء الكلامي هذه الثنائية هي بديلة لثنائية سوسير (لغة ، كلام)

الكفاية اللغوية: competence

هي المعرفة الضّمنية للّغة وهي ذات إطار ذاتي خاص بالمتكلّم من خلالها يستطيع إنتاج تراكيب جديدة وعدد لانهائي من الجمل ؛ إذ توجد قواعد كامنة ضمن هذه القدرة على الأداء «فمتكلم اللغة يلجأ خلال الأداء الكلامي بصورة طبيعية إلى القواعد الكامنة ضمن كفايته اللغوية »[2]

الأداء الكلامي : performance

هو الاستعمال الفعلي للّغة من طرف المتكلّم؛ أي«الاستعمال الآني للّغة ضمن سياق معيّن»[3] والأداء الكلامي عرضة للتغيير، وذلك راجع إلى مستوى الفرد المتكلم .

لقد فرّق تشومسكي بين الكفاية والأداء ذلك أنّ الكفاية هي قدرة مجرّدة على إنتاج الجمل ولذا يجب التوصّل إلى وضع القواعد الكامنة فيها ؛ لأنّها شيء فطري ينطبع عليه الإنسان منذ طفولته وخلال مراحل اكتسابه للغة . ومن هنا كان استنتاج أنّ لكلّ جملة بنيتين البنية السطحية (Structure du surface) والبنية العميقة (Structure profonde)

[1] – ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية ، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1،1993، ص: 59

[2]– نفسه، ص:61

[3] – عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة، بيروت، لبنان، ص:112

يرتبط هذين المصطلحين بقواعد النحو التوليدي التحويلي الذي يرى الجملة مستويين أو بنيتين من التركيب ، «فالبنية السطحية هي الشّكل الصوتي النهائي للتتابع الكلامي المنطوق فعلا ؛ إذ ترتبط الأصوات اللّغوية المتتابعة ، ويتم تحديد التفسير الصوتي للجمل عبرها »[1]

أمّا البنية العميقة فهي التّي تمثل التفسير الدلالي للجملة، وهي عبارة عن مفاهيم نحوية موجودة في ذهن المتكلّم تشكّلت على أساسها البنية السطحية للجملة .

مثال للبنية السطحية والعميقة الجملة التالية : أُعلِنَت الحربُ فجأة، فالشّكل الظّاهري الخطّي للجملة يمثل بنيتها السّطحية أمّا البنية العميقة فهي عبارة عن مفاهيم نحوية في ذهن المتكلم : الزمن (في الزمن الماضي) ، (وجود شخص ما) ، (قام بإعلان الحرب فجأة) وهذه العناصر ليست أحداث كلامية وإنّما مفاهيم تمت صياغتها في الجملة المذكورة

2- **قواعد النظرية التوليدية التحويلية** :

اقترح تشومسكي في كتابه البنى التركيبية ثلاثة نماذج من القواعد بإمكانها تفسير البنى التركيبية .

ا- القواعد ذات الحالات المحدودة (Les règles des états finis) وهي سلسلة من الاختيارات تتم في السياق الخطّي للكلام؛ أي كلّ اختيار إنّما يحدده اختيار العناصر السابقة له[2]، وتتكوّن هذه الآلية المبرمجة من حالات أولية، وحالات نهائية. ويُسمى الانتقال من الحالة الأوّلية إلى الحالة النّهائية بالجملة . ومثال ذلك الملفوظين التاليين:

1- صار المواطن مُمثَّلا في المجالس المنتخبة .

2- صار المواطنون مُمثَّلين في المجالس المنتخبة.

[1]- ميشال زكريا ، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1985، ص:112

[2] - ينظر ،ميشال زكريا ، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية ، ص:128

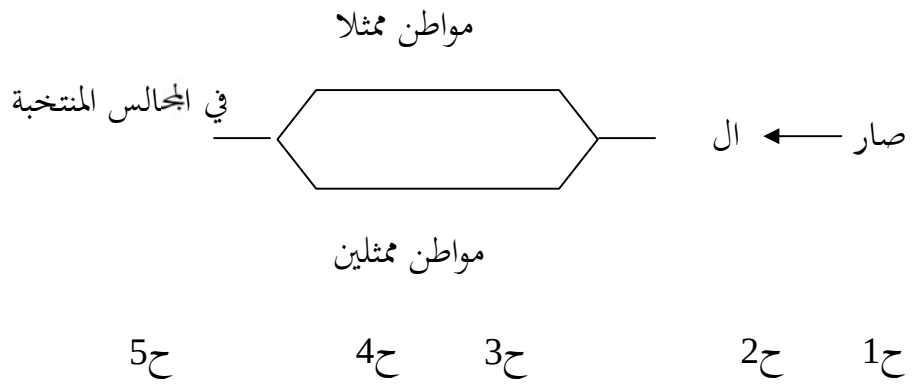

إن تتابع الحالات من ح1 إلى ح5 التّي تمثّل الحالة النّهائية .

– فالاختيار (صار) يؤدي إلى اختيار (المواطن) أو (الموطنون)

– اختيار (المواطن) يؤدي بالضرورة إلى اختيار (ممثّلا) .أمّا اختيار (الموطنون) يؤدي إلى اختيار (ممثّلين) .

– أمّا اختيار (في المجالس المنتخبة) فهو يترتّب عن الاختيارات السابقة يرى تشومسكي أنّ هذا الأنموذج المبني على التلاحق قائم على افتراض أنّ الجمل تتولّد عبر توليد الكلمة بعد الكلمة . وبذلك فهو غير قادر على التعامل مع بنى متعددة من بنى اللّغة الإنسانية[1] .

ب– القواعد الركنية : (Les règles syntagmatiques)

نظرا لقصور القواعد المحدودة على توليد أكبر عدد من الجمل؛ اقترح قواعد أخرى وهي قواعد باستطاعتها أن تولد كل الجمل التي تولدها القواعد المحدودة، وليس العكس؛ إذ توجد جمل تعجز القواعد ذات الحالات المحدودة عن توليدها ، وتعمل هذه القواعد باعتمادها التحليل إلى مؤلفات وسماها قواعد إعادة الكتابة من النوع س ع؛ أي إعادة كتابة س على أنّها ع .« وتستطيع القواعد التوليدية المركّبة أن تولّد مجموعة من السلاسل اللّغوية على أساس أفقي ، ثمّ تستطيع أن تقدم وصفا تركيبيا صحيحا للجملة القائمة على بناء عميق مشجّر»[2]. وتعتمد الرموز لإعادة الكتابة .

[1] – ينظر ،ميشال زكريا ، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية ، ص:129

[2] – مازن الوعر ، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث (مدخل) ، ص:120

ج ⟵ ركن اسمي + ركن فعلي.

ركن اسمي ⟵ تعريف +اسم .

ركن فعلي ⟵ فعل + ركن اسمي .

ونمثل لهذه القواعد بالمشجّر .

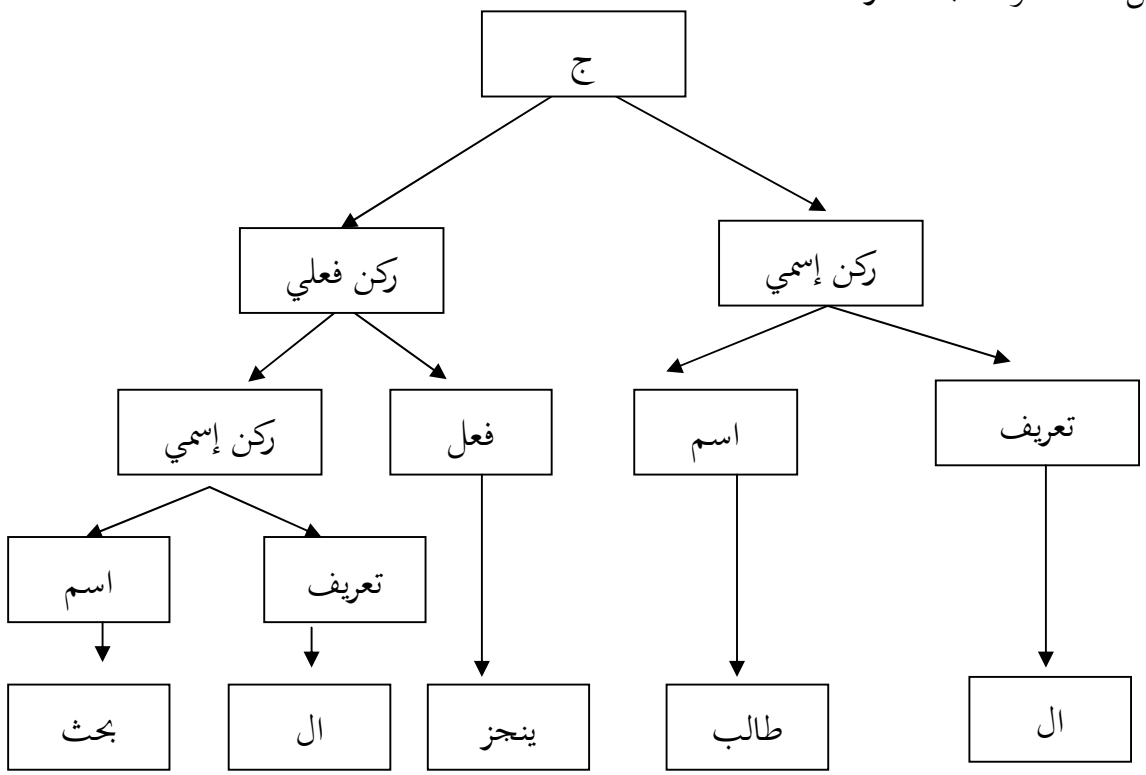

القواعد الركنية بإمكانها توليد كل الجمل الأصولية البسيطة؛ ذلك أن الجمل ذات البنى المعقّدة لا يمكن تفسيرها إلاّ بالتصرف في العناصر اللّغوية للجملة من تقديم وتأخير وحذف وزيادة ويتم ذلك بقواعد التحويل :

القواعد التحويلية : Les regles trasformationels

للقواعد التحويلية القدرة على تفريع الجمل من خلال العلاقة التي تظهر فيما تقدّمه هذه القواعد من إجراءات تفسيرية من خلال «تبيان العمليات التحويلية المسموح بها ضمن القواعد، وتحديد عددها، وترتيبها، وتعداد القيود المتعلقة بتطبيقها»[1]

[1] – ميشال زكريا ، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية ، ص: 135

ولتوضيح بعض النماذج للقواعد التحويلية الوجوبية و الجوازية منها في الجملة العربية «فالمتتالية الركنية للجملة الاسمية العربية لها في البنية العميقة المشير الركني التالي مسند إليه + مسند»[1]

– يمكن إجراء قاعدة تحويلية جوازية بالحذف في الجملة التالية: خرجت فإذا السبع فالعنصر المحذوف هو المسند وهو مقدّر في البنية العميقة ب(موجود) .

– ونجري قاعدة تحويلية وجوبية في الملفوظ التالي: لولا زيد لأتيتك، فالعنصر المحذوف هو المسند وهو مقدّر في البنية العميقة ب(موجود) وضابط التحويل الوجوبي هنا توزيع العناصراللسانية؛ حيث توزيع (لولا) التي بعدها توزيع المسند إليه (زيد) أدّيا إلى حذف المسند وجوبا[2] ، وتعتمد القواعد التحويلية على:

قواعد مورفو– فونولوجية : وهي التّي تحوّل الجملة الأصولية إلى شكلها المنطوق. قواعد مورفو – غرافية : وهي التّي تحوّل الجملة الأصولية المنطوقة إلى شكلها الخطّي .

إنّ تحليل البنية التركيبية للجملة وفق معطيات النظرية التوليدية التحويلية. تمر أوّلا عبر تطبيق القواعد الرّكنية، ثمّ المرور إلى القواعد التحويلية بأشكالها المختلفة، ثم تُطبَّق القواعد المورفو – فونولوجية لتوليد الجملة في شكلها النّهائي .

3–مكونات النظرية التوليدية التحويلية :

للنظرية التوليدية التحويلية نظام من القواعد قادر على تقديم التفسير للبنى التركيبية التي تكوّن اللغة . وهذا النّظام يعالج اللّغة من جوانبها التركيبية، والدلالية، والفونولوجية .

المكوّن التركيبي (Composant syntaxique)

هو المكوّن التوليدي الذّي يُفرد لكلّ جملة بنية عميقة تمثّل التفسير الدلالي للجملة، وبنية سطحية تمثّل التفسير الفونولوجي للجملة [3]

ولذلك يشمل المكون التركيبي قسمين

[1] – احمد حساني، مباحث اللسانيات ، ص:125

[2] – ينظر أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص:125

[3] – ينظر : تشوميسكي ، أوجه النظرية التركيبية ، ص:32

مكون أساس: Composant de base ويسمى كذلك المكون التوليدي التركيبي

هو مرتبط بالقواعد التوليدية التي تعيد كتابة الرموز اللّغوية الفردية «من أجل إنتاج سلاسل لغوية ممثّلة من خلال بنية عميقة مشجرة »[1]

وذلك وفق قواعد تفريعية تفرّع المستويات العليا إلى مستويات لغوية دنيا، ثم «تقوم قواعد استبدال المفردات المعجمية بإدراج مفردات مكونة من مركب سمات فونولوجية وتركيبية ودلالية في موقع الرموز المركّبة التّي ولّدتها قواعد الكتابة وقواعد التفريع »[2]

وتسمى البنية المحصّل عليها بعد قواعد إدراج المفردات بالبنية العميقة .

نمثّل عمل المكون الأساس بمشجر لجملة عربية فعلية :

التحق الطّلاّب بالجامعة

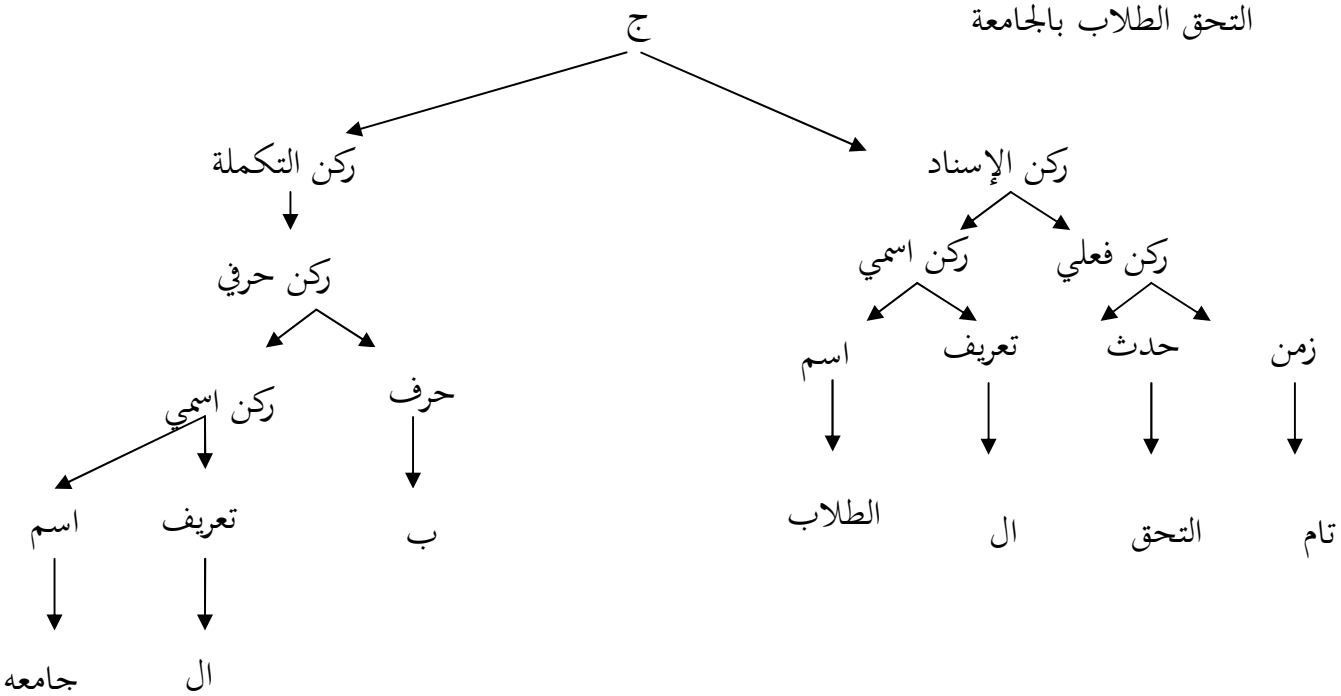

مكون تحويلي (Composant trasformationel) «هو مرتبط بالبنية السّطحية، حيت يحول البنيه العميقة إلى بنية سطحية بالإمكان تفسيرها من الناحية الفونولوجية»[3] وذلك من خلال القواعد الوجوبية أو الجوازية .

[1] – مازن الوعر ، نحو لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ، دار طلاس دمشق ، سوريا ، ط2، 1992 ، ص:52

[2] – ميشال زكريا ، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية ، ص: 158

[3]– نفسه، ص:158

ونُجمل عمل المكون التركيبي في الجدول التالي :

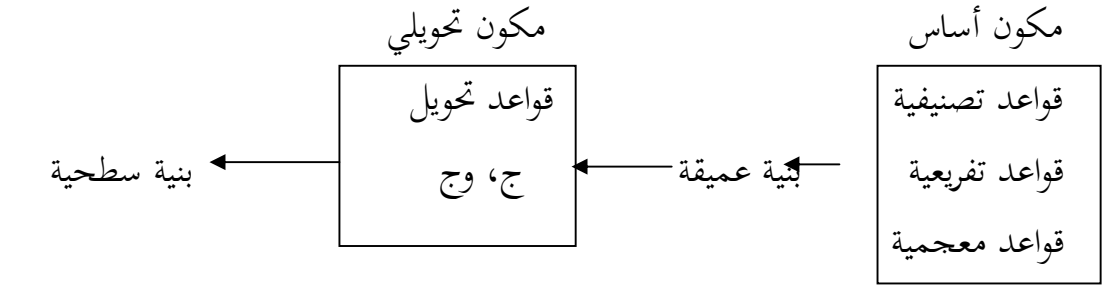

المكوّن الفونولوجي : هو مرتبط بالبنية السطحية، وهو تتابع الأصوات في السياق الكلامي؛ إذ بإمكاننا تحليل الكلام من خلال هذه الأصوات المتتابعة، وتمثيلها بالرموز ليعطي الشّكل الخطّي للّغة فهو إذن يحدّد الشّكل الصوتي للجملة المولّدة في المكون التركيبي، ويضفي عليها تفسيرا قائما على أساس قواعد فونولوجية خاصة بكل لغة[1]

المكوّن الدلالي : يتناول المكوّن الدّلالي القضايا المتعلقة بالدّلالة ، فيدرس دلالات العناصر اللّغوية؛ «فلا تقتصر دلالة الكلمة على مدلول الكلمة فقط، إنّما تحتوي كلّ المعاني التّي قد تتّخذها ضمن السياق اللّغوي، وذلك لأنّ الكلمات في الواقع لا تتضمّن دلالة مطلقة بل تتحقق دلالتها في السياق الذّي ترد فيه، وترتبط أيضا دلالة الجملة بدلالة مفرداتها وبنيتها التركيبية»[2]، فهذا المكوّن يقوم بالرّبط بين معنى الكلمات وبين التمثيل الدلالي العائد إلى البنية العميقة، فهو يلتزم بتحليل دلالة الجملة الأصولية، ويبيّن سبب عدم أصوليتها وانحرافها، وإظهار العلاقات القائمة بين الجمل، ويتم تحديد الكلمات في المعجم اللغوي الذي يحتوي على لائحة مفردات اللّغة تربط بينها قواعد إسقاطية تشكّل قدرة المتكلّم على استدلال معنى الجملة من خلال معنى المفردات .

المعجم اللغوي: كلّ إشارة لغوية تحتوي على ثنائية الدال والمدلول؛ إذ لا يكون لأيّة لفظة مكوّنة من مقاطع صوتية وجودا في اللّغة ما لم تتضمن معنى.« فالمعجم يسند لكلّ لفظة معنا أوّليا، ويخصّها بسمات صوتية، وتركيبية، ودلالية. وهذا يُسمى بالمدخل المعجمي»[3] ونشير إلى أنّ الكلمة لها أكثر من دلالة حسب السياق الذي ترد فيه . فتحتوي كلّ عبارة على مجموعة المعاني التّي تتخذها نسبة إلى أجزائها وطريقة تركيبها الدلالي . فتمثيل المفردة الدلالي يقوم على القراءة الدلالية التي تمثّل دلالة

[1] – ينظر تشومسكي ، أوجه النظرية التركيبية ، ص:120

[2] – ميشال زكريا ، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ، ص: 140

[3] – نفسه ، ص:141

المؤلفات (الكلمة ، العبارة ، الجملة)، وعلى المشير الدّلالي الذّي يشير إلى المصطلحات التي تكوّن أجزاء المعنى فالقراءة الدلالية تقوم بتفكيك المعنى الذي تمثّله من خلال تجزئته إلى المفاهيم والسمات التي تكوّنه . وذلك بمقدور القراءة المترادفة أن تحدّد الكلمات المترادفة، والمتضمّنة بعضها في بعض. فمثلا المترادفة تكون معانيها ممثلة بالسمات الدلالية نفسها .

قواعد الإسقاط Les règles de projection:« تقوم بتعداد القراءات التي تسند إلى مختلف مفردات الجملة، وبتوضيحها، وذلك على ضوء البنية التركيبية والمشيرات الدلالية لكلّ من مؤلفات هذه البنية»[1]

3-العرب المحدثون :

يختلف مفهوم الجملة عند علماء العربية المحدثين بسبب انتمائهم إلى مدارس ومذاهب لغوية مختلفة، فمنهم من كانت منطلقاته من التراث النّحوي العربي ومنهم من كان متأثرا بالنظريات اللغوية الغربية. فوقفوا أمام الجملة مواقف تختلف عن مواقف النحاة القدامى سواء من حيث الإضافة، أم من حيث التناول والمعالجة، وقدّموا فيها آراءهم مبرزين اختلالات التّراث في تقسيم الجملة وتحليلها ، لأّن الهدف من الدّراسة في رأيهم هو الوصول إلى المعنى المراد تبليغه من متكلم إلى متلق؛ أي المعنى المراد من خلال التراكيب اللغوية. فيرى الدكتور مهدي المخزومي أنّ تقسيم الجملة «ينبغي أن يبنى على أساس ينسجم مع طبيعة اللّغة، ويستند إلى ملاحظة الجُمل، ومراقبة أجزائها أثناء الاستعمال»[2]. فهو يرى عكس النحاة القدامى؛ حيث إنّ المسند إليه هو الأساس في تقسيم الجملة لذا «يجب أن يستند تقسيم الجملة إلى المسند لا إلى المسند إليه – كما فعل النحاة – لأنّ أهمية الخبر، أو الحديث إنّما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة وعلى ما للمسند من دلالة»[3] ،أمّا الدكتور عبد الرحمن أيوب فإنّه يعتبر علماء اللغة فرّقوا تفريقا دقيقا بين الجملة باعتبارها أمرا، واقعيا وباعتبارها نموذجا يصاغ على قياس منه العديد من الجمل الواقعية ، فعبارة مثل (المبتدأ و الخبر جملة اسمية) تصف نموذج الجملة الاسمية في حين عبارة (محمد قائم جملة اسمية) هي مثال واقعي لهذا النموذج المشار إليه في العبارة الأولى، فإذا كانت الجملة الأولى تصف نموذج الجملة الاسمية فالجملة الثانية مثال لها . حيث يفرّق

[1] – ميشال زكريا ، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ، ص: 143

[2] – مهدي المخزومي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ص:36

[3] – نفسه، ص:36

بين نماذج الجمل وأمثلتها، فيرى أنّ نماذج الجمل هو علم النحو، والأمثلة التطبيقية لها هي الكلام كما سماه علماء اللغة المحدثون[1] ويرى في تقسيم الجملة العربية قسمان «إسنادية وغير إسنادية، فالجمل الإسنادية تنحصر في الجمل الاسمية، والجمل الفعلية، أمّا الجمل غير الإسنادية، فهي جملة النداء ، وجملة نعم وبئس، وجملة التعجب، وما شابهها، وهذه لا يمكن أن تُعد من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية»[2]، ويصف تمّام حسان الجملة بأنّها مجموعة كلامية مرتبطة بالإسناد في قوله :«أمّا الذّي يتكوّن من عملية الإسناد فيسمى الجملة، وهي ذات علاقات إسنادية مثل علاقة المبتدأ بالخبر، والفعل بفاعله، والفعل بنائب فاعله، والوصف المعتمد بفاعله، ونائب فاعله»[3]، وذهب إبراهيم أنيس في تعريفه للجملة بأنّها«في أقصر صورها هي أقلّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقل بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أم أكثر »[4] وهذا التعريف يستغني عن مسألة الإسناد ويكتفي بالفائدة التي يحسن السكوت عليها. كما يعرّف الدكتور عبد السلام المسدى الجملة بأنّها «أكبر وحدة نحوية في الكلام وتتميّز بشيئين. أولهما أنّ أجزاءها تترابط عضويا وثانيهما أنّها لا تندرج في بناء نحوي أوسع منها»[5]، هذه مجموعة من التعريفات التي ساقها المحدثون العرب في حدّهم للجملة، أمّا طريقة تناولهم لها من حيث التحليل فقد اختلفوا فيها، وذلك تبعا لمنهج كلّ واحد منهم، فهناك من نهج علماء التراث، وهناك من كان متأثرا بالنظريات اللسانية الغربية ، فتمّام حسّان ذهب في وصفه للجملة إلى مجموعة من القرائن سماها قرائن التعليق وجعلها قسمين :

قرائن لفظية : كالعلامة الإعرابية ، والصيغة، والرتبة، والمطابقة، والتضام، والنغمة.

فالعلامة الإعرابية كالرّفع في الفاعل، والنّصب في المفعول به، أمّا الصيغة كالصيّغ الصرفية للأسماء، وصيغ الصفات، وصيّغ الأفعال، في حين تعني الرتبة عمليات التقديم والتأخير التّي تخضع لها المفردات في التركيب.بينما المطابقة هي العلاقة بين الكلمات و تطابقها في التركيب كالعدد والمعدود، ثمّ التلازم بين المفردات في السّياق، و تُعرّف النغمة بأنّها الإطار الصوتي الّذي تُقال فيه الجملة.

---

[1] – ينظر، عبد الرحمن أيوب، النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص:129

[2] – نفسه، ص:129

[3]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر،1973، ص: 190

[4] – ابراهيم أنيس، من أسرار العربية ، مكتبة الأنجلو مصرية،القاهرة، مصر، ط1978،6 ص:297

[5] – عبد السلام المسدى، اللسانيات و أسسها المعرفية ، الدار التونسية للنشر، تونس ، دط،1986، ص: 150

قرائن معنوية: كالاسناد والمخالفة .فالإسناد هو علاقة المسند بالمسند إليه،أمّا المخالفة فهو مخالفة معنى لمعنى آخر،كقولنا: نحن العربَ نكرم الضيف.تخالف الخبر.نحن العربُ.

وتضافر هذه القرائن يوضح المعنى الدلالي للجملة[1]

أما فاضل صالح السمرائي فقد جعل للجملة عناصر :

المفردة : وهي الكلمة مثل: أسد ،سيف وشجرة .

البناء الصرفي : (الصيغة) كاسم الفاعل واسم المفعول ،والمبالغة ،واختلاف الجموع للاسم الواحد

التأليف: بنوعيه الجزئي والتام.

التنغيم : وهو يدلّ على المعنى؛إذ الجملة الواحدة قد تختلف معانيها باختلاف النغمة، ومثاله الجمل الإنشائية.

التطور التاريخي للدلالة : دلالات التعبير الواحد قد تتغير والمعاني تتحول بمرور الزمن.

الإعراب: وهو من أهم عناصر العربية إذ به تظهر المعاني[2].

ولم يختلف السامرائي عن القدماء في مسألة الاسناد . فالجملة تتركب من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه ولا يمكن الاستغناء عنهما. وما كان من حذف سواء في العمدة أم الفضلة فلا يصحّ إلاّ بالقرائن .

أمّا من حيث دلالة الجملة فيطرح للجملة وجهين :

الدلالة القطعية والاحتمالية: فالقطعية ما دلّ النّص فيها على معنى واحد غير قابل للتأويل أمّا الاحتمالية فما احتملت الجملة أكثر من معنى مثل قولنا: اشتريت قدح ماء بالإضافة وقولنا: اشتريت قدحا ماء . وهو الذّي يسميه النحاة تمييز المقادير.

«فالجملة الأولى تعبير احتمالي؛ لأنّها تحتمل أنّك اشتريت ماء بمقدار قدح، وتحتمل أنّك اشتريت القدح ، أمّا الجملة الثانية فدلالتها قطعية؛ لأنها لا تحتمل إلاّ أنّك اشتريت ماء مقدار قدح»[3]

---

[1] – ينظر تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص: 196، 197

[2] – ينظر ، فاضل السامرئي ، معاني النحو ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، لبنان، ط1 ،2007، ج1، ص:13،17،11

[3] – نفسه ، ص:17

أمّا الوجه الثاني فيتمثّل في الدلالة الظاهرة والباطنة : « فالظّاهرة هي المعنى الذّي يعطيه ظاهر اللّفظ مثل قوله تعالى: ﴿ **وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلبَيعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ** ﴾[1] وأمّا الباطنية فهي التّي تُؤدى عن المجاز والكنايات، والملاحق والإشارات»[2]، وسبيل الوصول إلى دلالته التأويل، وذكر في مقابل ذلك ما ذكره الجرجاني في دلائل الإعجاز من أنّ الكلام على ضربين: ضرب تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وضرب لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، بل يدلّك على معناه الذّي يقتضيه موضوعه في اللّغة ، ومردّ ذلك إلى الكناية، والاستعارة والتمثيل.

ومن العرب المحدثين من سار على خطى تشومسكي مثل الدكتور خليل عمايرة الذّي درس النظرية التوليدية التحويلية، واستعان بها على تحليل التراكيب العربية ويختلف معه في استعماله عناصر التحويل، ومفهوم البنية السطحية، والبنية العميقة فيقول:« نأخذ الفكرة التوليدية التحويلية بطريقة مختلفة عن طريقة تشومسكي، ونطبقها على اللغة العربية، أو نطبقّها على أمثلة وأبواب من اللغة العربية تمهيدا لدراسة نقوم بوضعها في إطار نهائي نجمع فيه الأبواب النّحوية في أطر كبرى بحسب المعنى»[3] فهو يرى أنّ الجملة هي الحدّ الأدنى من الكلمات التّي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، ونسميها جملة توليدية ويشترط لها أن تسير على نمط من أنماط البناء الجملي في اللغة العربية، ويتفرع برأيه من الجملة التوليدية :

الجملة التوليدية الاسمية ومن أنماطها :

- اسم معرفة +اسم نكرة

- شبه جملة (ظرفية أو جار ومجرور) + اسم نكرة .

والجملة التوليدية الفعلية ولها أنماط

فعل + اسم (أو ما يسد مسده ظاهرا أو مستترا كالضمائر).

فعل+ فاعل +مفعول به (أول، أو ثان، أو ثالث)

فعل +ضمير عائد على المفعول + فاعل

---

[1] - سورة البقرة، الآية:275

[2] - المرجع السابق، ص:19

[3] - خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، دار عالم المعرفة، جدة، السعودية، ط1، 1984، ص:60

هذه الأنماط جميعها، وما يتفرّع منها قد يجري فيها تغيير في مبانيها الصرفية، أو فيما فيها من فونيمات ثانوية (النبر، والتنغيم) فيترتّب على ذلك تغيير في المعنى وانتقال في تسمية الجملة ، فتصبح الجملة جملة تحويلية في معناها اسمية أو فعلية في مبناها[1] فالدكتور عمايرة يتعامل من التركيب اللغوي المنطوق ذاته، فقد يكون في إحدى صوره توليديا إن كان من أحد الأنماط السابقة ،« وإن تغيّر النمط أصبح تحويليا ، وأمّا إدراك ما يجري في ذهن المتكلم فتُؤخذ من التركيب الجملي، فالبنية العميقة تمثّلها الجملة التحويلية أما البنية السطحية فتمثّلها الجملة التوليدية أو النواة ، وأمّا الحدس لإدراك ما في ذهن المتكلم فلا يحتاج إليه لأنّ الحدس فرضية بعيدة المنال»[2] .

فهو يرى أنّ منطقة الذهن غامضة يصعب الوصول إليها، ويبدأ الجملة من منطقة محسوسة تسير في خطّين توليدي، وتحويلي؛ أي أنّ الجملة المنطوقة توليدية، فيجري عليها أحد عناصر التحويل التي تحمل دورا رئيسيا في المبنى .

فلنأخذ مثلا الجمل التالية: زيد مجتهد (م+خ)، زيد المجتهد (م+خ) ، المجتهد زيد (م+خ) فهذه الجمل عند تشومسكي كلّها تحويلية لخروجها من الذهن، وأصبحت في حالتها الفونولوجية في حين أنّ الدكتور عمايرة يرى لها أصلا توليديا (م+خ)؛ إذ تجري عليها عناصر التحويل فهي توليدية كلّما جاءت في إطار الأنماط التي حدّدهاّ و«تصبح تحويلية إذا دخلها عنصر من عناصر التحويل وهي: الترتيب، والزيادة،والحذف،والحركة الإعرابية والتنغيم »[3]

4– معايير التصنيف:

يصنف الحداثيون الجمل وفق معايير وضوابط بعضها لا يخرج عن نطاق المعايير التقليدية في النحو العربي، وبعضها جاء به علم اللغة الحديثة ومنها :

1– معيار البساطة والترتيب :

البساطة : وتدرس فيها الجملة البسيطة وهي نوعان:

[1] – ينظر، خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص:87،88

[2] – نفسه ، ص:60

[3] – نفسه ، ص:88

– مجردة أو أساسية: «وهي التي لا يضاف إلى ركني الإسناد فيها عنصر لغوي آخر»[1] (كالمبتدأ والخبر) أو (الفعل والفاعل) .« وهذا الذي يسميه النحاة الإسناد الأصلي »[2]

– موسّعه:« وهي التي يضاف إلى ركنيها الأساسيين عنصرا وأكثر يؤثر في مضمونها أو يوسع في أحد عناصرها ومن بينها الاسناد اللفظي»[3]حيث يسند الحكم إلى اللفظ .

ب– التركيب : ويدرس الجملة المركبة :

وهي الجملة التي تعدّدت فيها العلاقات الإسنادية وهي قسمان :

– الجملة ذات التركيب المفرد :« والتركيب المفرد يكون بإحدى الطريقتين أولهما أن توضع جملتان بينهما علاقة دلالية وثيقة متجاورتين، مرتبطتين برابط لفظي، أو غير مرتبطتين، والثانية أن تدمج إحدى الجملتين في الأخرى، أو تدخل فيها وتتفرع عنها»[4]

– الجملة ذات التركيب المتعدد : وهو لا يختلف عن الأوّل إلاّ في كونه متعدد التراكيب وذلك بتكرار الرابط، أو التفريع .

2– معيار التركيب الداخلي للجملة:

إنّ التّركيب الداخلي للجملة تعتمده الدراسات اللغوية الحديثة، وتَعتبر أنّ أصناف الجمل وفق هذا المعيار تتجلّى في عدد كبير من اللغات،« فالجملة الاسمية ظاهرة شاسعة في اللغات الهندوأوروبية، وفي اللّغات السامية جميعا، ففي الأولى يرتبط فيها المسند بالمسند إليه برابطة إسنادية لفظية، وفي الفصيلة الثانية تخلو تلك الجمل من الفعل والرابطة الاسنادية »[5].

وصنفوا الجمل أربعا :

الجملة الاسمية : والتّي يكون المسند فيها اسما .

الجملة الفعلية: والتّي يكون المسند فيها فعلا .

---

[1] – احمد محمود نحلة ، مدخل لدراسة الجملة العربية ، دار النهضة، بيروت، 1988، ص:24

[2] – فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، دار الفكر ،عمان ، الأردن، ط2 2007، ص:25

[3] – المرجع السابق ، ص:24

[4] – فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، ص:145

[5] – نفسه ، ص:89

الجملة الوصفية: والتي يكون المسند فيها وصفا عاملا .كاسم الفاعل ،واسم المفعول،والصفة المشبّهة.

الجملة الجملية: وهي التي يكون فيها المسند جملة اسمية، أو فعلية، أو وصفية، مرتبطة بالمسند إليه برابط؛ والجملة ينبغي أن يكون المسند إليه فيها غيره في جملة المسندّ و منها جملة (زيد قام) باعتبارها جملة بسيطة قُدم فاعلها، ولا تدخل ضمن الجملة الجملية على عكس جملة (زيد أبوه قام)[1].

3- معيار التمام النقصان:

وفق هذا المعيار تنقسم الجملة قسمين جملة تامة وجملة ناقصة، ويُعد الإسناد هو محور هذا المعيار .

الجملة التامة: وهي التّي تحوي عملية إسنا دية تامة طرفاها مذكوران، أو مقدّران ذلك أنّ الإسناد التام « ما اشتمل على طرفي الإسناد مذكورين أو مقدّرين، أو مذكورا أحدهما الآخر مقدرا»[2]نحو قوله تعالى: ﴿ **إِذ دَخَلُواْ عَلَيهِ فَقَالُواْ سَلَما قَالَ سَلَم قَوم مُّنكَرُونَ**﴾ [3]

(فسلاما) مفعول لإسناد تام حذف طرفاه والتقدير: (نسلم سلاما) ، (سلام) إسناد تام حذف منه المسند، والتقدير (سلام عليكم) و(قوم) إسناد تام حذف منه المسند إليه، والتقدير (أنتم قوم).

الجملة الناقصة: وهي التي تكون فيها العملية الإسنادية ناقصة، ويُسمى إسنادا ناقصا «ما ذُكر فيه أحد الطرفين من دون ذكر للطرف الآخر، لا لفظا، ولا تقديرا نحو أعمال الوصف في الرفع، لا لكونه مسندا بل لكونه وصفا»[4] ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ **رَبَّنَا أَخرِجنَا مِن هَٰذِهِ ٱلقَريَةِ ٱلظَّالِمِ أَهلُهَا**﴾ [5] ف(أهلها) فاعل لاسم الفاعل الواقع نعتا .وهذا مسند إليه –أهلها– وليس له مسند لأنّ الرّافع له فضله وليس عمدة وهذا إسنا ناقص .

---

[1] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، ص: 138

[2] – نفسه ، ص:26

[3] – سورة الذرايات ، الآية: 26

[4] – المرجع السابق ، ص:26

[5] – سورة النساء، الآية: 75

4- معيار الترتيب وإعادة الترتيب :

هذا المعيار ينبني على رتبة الكلمة في الجملة،«فالنحاة جعلوا للكلام رتبا بعضها أسبق من بعض، فإن جئت بالكلام على الأصل لم يكن من باب التقديم والتأخير، وإن وضعت الكلمة في غير مرتبتها دخلت باب التقديم والتأخير»[1] وعليه فكلّ جملة جاءت على الأصل فهي ذات ترتيب معتاد، وإن خالفته فهي جملة معاد ترتيبها .

الجملة ذات الترتيب المعتاد:« هي التي يتقدّم فيها المسند على المسند إليه؛ وذلك في الجملة الفعلية، والوصفية، ويتقدّم المسند إليه في الجملة الاسمية والجملية»[2]

الجملة الفعلية : وهي التي يتقدم فيها الفعل فاعله مطلقا، وهو مذهب النحاة القدامى، ويرى المحدثون في ذلك أنّه 'اهتمام بالشّكل دون المعنى، وفي هذا المجال «فإنّ الربط بين تصنيف الجملة وتحديد نوع المسند فيها أكثر موضوعية لتوافر هذه الشروط فيه، من الرأي التقليدي، الذي يجعل التصدّر محور التصنيف، ومقتضى هذا الرأي الذي نحبذ الأخذ به.أنّ الجملة تكون فعلية إذا كان المسند فيها فعلا، سوءا تقدّم على المسند إليه ،أم تأخر»[3]

الجملة الوصفية: هي التي تبتدئ بوصف يقع مسندا بعده مسندا إليه مرفوع، سواء كان الرفع على الفاعلية، أم على النيابة على الفاعل، والمبتدأ في هذه الجملة لا يكون إلاّ اسما حقيقيا صريحا ظاهرا، أو وصفا مشتقا، أو ملحقا به يعمل عمل الفعل، وبهذا لا يقع إلاّ واحدا من خمس. اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل والمنسوب ،ويُشترط في الوصف أن يُسبق بنفي أو استفهام [4]

الجملة الاسمية: هي الجملة البسيطة القائمة على ركني إسناد وحدهما دون عناصر إضافية تكون قيدا على الإسناد، أو موسِعة لأحد عنصرية، ولها ثلاثة أنماط في حالة الترتيب المعتاد للجملة: اسم +اسم، اسم + وصف ، اسم+ جار ومجرور أو ظرف .

---

[1] – فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، ص: 37

[2] – احمد محمود نحلة ، مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، ص:25

[3] – علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار – القاهرة، مصر ط1، 2007، ص:35

[4] – ينظر، علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، ط1 ،2007، ص:92

الجملة الجملية: «وهي التي يكون المسند فيها جملة اسمية، أو فعلية، أو وصفية مرتبطة بالمسند إليه برابط »[1]

الجملة التي أعيد ترتيبها :

وهي الجملة التي قُدمت فيها بعض العناصر، أو أُخرت عن موقعها المعتاد .

5- معيار الاستقلال وعدمه:

تنقسم الجملة العربية من حيث الاستقلال قسمين:

جملة مستقلة: أكثر الجمل في العربية تستقل بنفسها من حيث تمام المعنى نحو(حضر محمد)

جمل غير مستقلة : وهي الجمل التي لا يتم معناها إلا بغيرها وهي ثلاثة أقسام[2]

جمل غير مستقلة بالأصالة: وهي جمل لا تستقل بنفسها ولا يتم معناها حيثما وقعت فهي تحتاج إلى ما يتمم معناها ومنها:

لاسيّما: لا تؤلف كلاما تامّا رغم وجود ركني الإسناد فيها اسم لا (سي) ومسند إليه والمسند خبر محذوف.

الجمل المبدوءة بأفعال المدح والذم (حبذا، نعم، بئس) وهي مؤلّفة من فعل لازم، وفاعله ولكنّها غير تامة المعنى؛ إذ لا بدّ أن يتمّمها المخصوص بالذم والمدح .

جمل الاستثناء المبدوءة بخلا وعدا وليس: فلا يتمّ معناها رغم وجود المسند والمسند إليه حتى نأتي بالمستثنى منه.

الجمل المبدوءة بمذ ومنذ : نحو (ما رأيته مذ يومان) فجملة (مذ يومان) غير مستقلة حتى تذكر ما يتمّمها .

جملة القسم: نحو (لعمري) لا يتمّ معناها إلا بالجواب.

[1] - احمد محمود نحلة ، مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، ص: 137

[2] - نفسه ، ص: 146- 147

الجمل التي فيها ضمير يعود على متقدم سابق عليها لا يُفهم إلاّ بذكره: نحو (زيد أخوه قادم) فجملة (أخوه قادم) تحتاج إلى مايبيّن مرجع الضمير .

الجمل غير المستقلّة لأمر عارض: هذه الجمل قد تكون مستقلّة لكن وقوعها في موقع معين، أو سبقها بأداة يجعلها غير مستقلة ومنها :

الجمل الواقعة في حيّز ما تحتاج إلى قول آخر معها ليتمّ المعنى مثل : الجمل الواقعة صلة الموصول، وجملة المضاف إليه، وجملة النعت، وجملة الحال، وجملة البدل، والجمل المفسّرة

الجمل المسبوقة بأداة تقتضي شيئا ينعقد به الكلام: كالجمل المسبوقة بأدوات الشّرط والحرف المصدري، والمسبوقة بلكن، أو بدل، أو بأم، والمسبوقة بإذا الفجائية، والمسبوقة بالفاء؛ سواء كانت عاطفة أم رابطة، الجمل المسبوقة بحتى العاطفة، أو الناصبة للمضارع الجمل المسبوقة ب(لا) الداخلة على معرفة: نحو قوله تعالى: ﴿ **لَا ٱلشَّمسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدرِكَ ٱلقَمَرَ وَلَا ٱلَّيلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ**﴾[1] والجمل المسبوقة بحرف تفسير كقوله **تعالى** : ﴿ **فأَوحَينَا إِلَيهِ أَنِ ٱصنَعِ ٱلفُلكَ**﴾ [2] .

الجمل غير المستقلة صناعة: «قد تكون الجمل مستقلة في ظاهر الأمر تامّة المعنى إلاّ أنّها عند أهل الصنعة –غير مستقلة – وذلك نحو (ليذهبن أخوك) فإنّ هذا الكلام عند النحاة جواب لقسم مقدر، واللام واقعة في جوابه. فهي غير مستقلة »[3]

6– معيار الدلالة العامة للجملة: جملة خبرية، جملة إنشائية

الجملة الخبرية: "هي المحتملة للتصديق والتكذيب في ذاتها بغض النظر عن قائلها، وقد قسم الخبر ثلاثة أقسام:

ابتدائي: وهو ما خلا من أيّ مؤكِّد مثل: زيد قادم

طلبي: وهو ما احتوى على مؤكِّد واحد مثل : إنّ زيدا قادم .

إنكاري: وهو ما يتضمّن أكثر من مؤكِّد مثل : إنّ زيدا لقادم.

---

[1] – سورة يس، الآية:40

[2] – سورة المؤمنون، الآية:27

[3] – فاضل السّامرّائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص:152

الجملة الإنشائية : «والإنشاء هو كلّ كلام لا يحتمل الصدق والكذب، وهو على قسمين :

الإنشاء الطّلبي وهو ما يستدعي مطلوبا كالأمر، والنهي، والاستفهام، والإنشاء غير الطلبي وهو ما لا يستدعي مطلوبا كصيغ العقود، وألفاظ القسم، والرجاء، ونحوها»[1]

إنّ الفهم الحداثي للجملة سواء لدى الغربيين أو لدى العرب إنّما هو في الحقيقة نظرة جديدة لموضوع الجملة من حيث المصطلحات وطريقة التحليل .

فالاتجاه التوزيعي في المدرسة البنيوية يقدّم دراسة شكلية للجملة معتمدا على تجزئة الجملة إلى مكوناتها الدنيا، فهو بذلك يتعامل مع الشّكل الظاهر للجملة دون أدنى اهتمام للضمير والمحذوف، وهذا النوع من التحليل لا يمكنه الوصول إلى الهدف المرجو لأنّ التحليل يقوم على أساس مضمون الخطاب الذي يُراد تبليغه من متكلم إلى مستمع، وتطبيق التحليل التوزيعي على الجملة العربية لا يبدو مجديا ذلك؛ أنّ البلاغة العربية تقوم على الإيجاز مما يجعل الجملة في شكلها الخطّي إذا ما حاولنا إخضاعها للتحليل التوزيعي تظهر فيها عناصر جديدة خلال مراحل التحليل كانت مضمرة، أو محذوفة.

أمّا الاتجاه الوظيفي فهو لا يخرج عن الدراسة الشكلية، ورغم أنّه أعطى للغة البشرية ميزتها التي تتفرّد بها المتمثلة في التقطيع المزدوج، فهو يحصر مفردات اللّغة أثناء الأداء الكلامي في وظائف محدّدة ولعلّ الركن الاسنادي يبقى الأهم في هذا التحليل؛ إذ بدونه لا تنعقد الجملة مطلقا، غير أنّ تطبيق هذا المنهج لا يتعرّض للمعنى بشكل كاف. فهو يكتفي بوصف وظائف المفردات داخل التركيب،والتي يسمّيها المونيمات دون الإشارة إلى المعاني التي تنجم عن هذه الوظائف .

في حين أن المدرسة التوليدية التحولية بمنهجها الذي جعلها تستقل عن المدرسة البنيوية جاءت بالجديد المتمثل في التفريق بين البنية العميقة والبنية السطحية، والظاهر أن البنية العميقة للجملة هي افتراض يرتكز على حدس المتلقي، وتبقى البنية السطحية للجملة هي القابلة للتحليل. ورغم أنّ هذه النظرية قد استدركت العجز الذي سجلته سابقتها التوزيعية وأعطت اهتماما واسعا للمعنى؛ إلاّ أنّ تطبيقها على مختلف اللغات فيه كثير من الفوارق عكس ما يتوهمه الغربيون من أنّها صالحة لكل اللغات وذلك لسببين :

[1]- فاضل السّامرّائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، ص:170

1- النماذج التطبيقية لهذه النظرية لم تشمل كلّ اللّغات لدى مؤسسيها .

2- إن تطبيقها في اللّغة العربية على الأقلّ تعترضه العوائق كالمجاز مثلا: فكثيرا ما تكون الجملة في شكلها السطحي الفونولوجي تعبّر عن معنى مخالف تماما لدلالتها المعجمية، وحتى الدلالة الهامشية لمفردات التركيب .

أمّا المحدثون العرب فمنهم من اقتفى أثار علماء التراث، وفي نظره أنّه يستدرك اختلالات التراثيين؛ وفي الحقيقة إنّه يجمع شتات ما ذكره أسلافه بتصنيفات ومصطلحات جديدة. فكثيرا ما يبدون أحكاما مخطّئة للقدماء، ثم يقعون في نفس الخطأ، وهذا دليل على صحّة ما قدمه التراثيون بدليل أنّهم لم يثبتوا عكسه، ثمّ اختلافهم في كثير من القضايا على عكس جمهور النحاة القدامى الذين أجمعوا عليها. وأمّا من حاول تطبيق النظريات الغربية على اللغة العربية فقد اصطدم بعدّة عوائق تتعلّق بخصوصية العربية فلجأ إلى تعديل بعض معطيات هذه النظريات .

وعموما فإنّ الدّراسات الحداثية للجملة؛ خاصّة العربية فهي لم تختلف عن جوهر الدراسة التراثية مع الفوارق المنهجية بين الدراستين، ولذلك فإنّ الكثير من المصطلحات الحداثية لها نظائر في النحو القديم. كالقواعد التحويلية في النظرية التوليدية التحويلية التي يقابلها في التراث مصطلحات التقديم والتأخير، والحذف بنوعيه الجوازي والوجوبي، والتوليد الذّي يقابله الترادف، والاشتقاق.

الفصل الثالث

التباين المعرفي بين أهل التراث و أهل الحداثة من خلال المنجز اللغوي

إنّ التطوّر الحاصل في ميدان الدّراسة اللغوية جعلها تختلف عن نظيرتها التراثية من حيث المعطيات المنهجية، والعلمية بما يُحيل إلى التباين المعرفي بينهما، فالدّراسة الحديثة كثيرا ما تتخذ من التنظير اللساني الحديث معطى معرفي لتطبيقه على التّراكيب العربية، و الجملة باعتبارها مفهوما عرفه الدرس النحوي العربي منذ بداياته، واتخذت منه الدراسة الحديثة أنموذجا للتطبيق، و التحليل. ارتأينا في هذا الفصل أن نوازن بين منجزين لغويين تعرّض كلاهما لقضية الجملة على اختلاف مشاربهما، فالأوّل تراثي؛ وهو مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، والثّاني حداثي بعنوان نحو نظرية لسانية حديثة للتراكيب العربية لمازن الوعر.

1- قراءة في عنوان المُنجز اللّغوي.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب	نحو نظرية لسانية حديثة للتراكيب العربية
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب	"نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية "
"أغنى عنه.غناء فلان ومغناه: ناب عنه وأجزأ عنه مجزأة. رجل مغن أي رجل مجزئ كاف"[1]	– يمكن رصد ثلاثة أجزاء قرائية في العنوان:
كاف"[1]	نحو: تحمل لغة عدة دلالات منها: القصد نحو الشيء، والناحية هي الجانب من الشيء، والإتباع نحا نحوه أي اتبعه وانحى عليه بمعنى أقبل[6]
لبّ الرجل ما جُعل في قلبه من العقل. لبيب: عاقل ذو لبّ، من قوم ألبّاء[2]	نظرية لسانية حديثة عربية : تعني بحثا لسانيا عربيا بالمناهج العالمية الحديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية :مع حصر الدراسة وتخصيصها للتراكيب الأساسية .
عن: ساكنة النون حرف وُضع لمعنى ما عداك وتراخى عنك، يقال انصرف عني وتنح عني[3]	قراءة سيميائية في واجهة الكتاب:
عني[3]	فضاء الصفحة ملون باللون الأزرق السماوي.العنوان
الأعاريب: جماعة الأعراب، وأعرب الرجل : أفصح القول والكلام[4]	
و"أما لفظ الإعراب فإنه مصدر" أعربت عن	

[1] . ابن منظور،لسان العرب، دار صادر، بيروت،لبنان،ط1، دت،مجلد11،ص:95

[2] – ابن منظور ، لسان العرب ، مجلد 13، ص:155،156

[3] – نفسه،مجلد 10 ،ص:313

[4] – الخليل، كتاب العين، ص:216

الشيء "إذا أوضحت عنه "[1] وأما انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره فذلك هو النحو[2] من خلال الدلالة اللغوية لمفردات العنوان يتبيّن أنّه يتشكّل من ثلاثة أجزاء قرائية هي: مغنى اللبيب : ويعني أنّ هذا الكتاب كاف لذي العقل المتدبّر . عن: وتعني أنّ الكتاب بصفتة المذكورة آنفا يكفي عن ما عداه من الكتب كتب الأعاريب: والمقصود بها كتب النحو حيث جعله مرادفا للإعراب، لأنّه لا يُعقل أن يكون هذا الكتاب كافيا عن كتب الأعراب، أو العرب،فالعرب ألّفوا كتبا في الشّعر، والنّحو واللّغة وغيرها من العلوم ، ودليل ذلك ما ذكره المؤلف في مقدمة كتابه من أنّ هذا الأخير يجمع كلّ ما يتعلق بالنحو وتبويبها وحذف المكرر منها عند غيره وخلاصة العنوان أنّ المؤلّف يريد أن يقول: بأنّ كتابه الموسوم بـ(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)،هو خلاصة منقّحة لكلّ ما يدور حول فصول النحو وبالتالي فهو يكفي الدارس والباحث عن بقية كتب النحو الأخرى .	يتوسط الصفحة مكتوب باللون الأصفر. اسم المؤلف مكتوب في الجزء الأيمن العلوي باللون الأزرق الغامق مرفوق بالمؤهل العلمي على فضاء الصفحة كلّها رسومات خافتة للمشجر التوليدي باللون الأبيض الخافت مرفوقا بالرموز مكتوبة باللغة الانجليزية . اللون الأزرق يرمز إلى لون الفضاء المتمثل في لون السماء، أمّا اللون الأصفر فيرمز إلى النور الذي تمثله الشمس ولولا نور الشمس لظل الفضاء مظلما . أما اللون الأزرق الغامق فهو يرمز إلى البروز ذلك أنّ الصفحة تحمل نفس اللون الأزرق لكنّه باهت.ويرافقه المؤهل العلمي بنفس اللون ليعبّر عن هوية المؤلف العلمية .أما اللون الأبيض الخافت فهو يمثل مذهب المؤلف العلمي والمنهج المتأثر به، وأمّا لغة الرموز التي رافقت المشجر فهي ترمز للمدرسة الأمريكية صاحبة السبق في وضع المشجر .من خلال قراءة الألوان يريد المؤلف وناشره أن يوصلا رسالة مفادها أنّ : العلم واسع سعة الفضاء، والبحث العلمي هو السبيل الوحيد لاكتشاف أغوار الموجودات وإلاّ بقيت مجهولة تحمل أسرارا لا يصلها إلا الباحثون؛ إذ بدّ للبحث العربي أن يواكب التطورات الجارية .

[1]- ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص:80

[6]-ينظر الخليل ، العين، ص:946

[2]- ينظر نفسه، ج1، ص:78

2- موضوع المُنجز اللغوي.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب	نحو نظرية لسانية حديثة للتراكيب العربية
ذكر في هذا الجزء أحكام الجملة، وتفسيراتها وما يتعلق بأقسامها، والأحكام التي يكثر دورها في أجزاء الجملة ، وخصّ في جزء غير يسير منه ظاهرة الحذف وختمه بقواعد ونصائح للمعرِبين في تعاملهم مع هذه الأحكام مبينا ما يقع فيه المعربون من خطأ وخلط مصوبا تلك الأمور . الباب الثاني: في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها: يبدأ هذا الباب بتعريفه لكل من الكلام والجملة ويبيّن الفرق بينهما مخالفا بذلك قول صاحب المفصل الذي يعتبرهما مترادفين وذكر بعض الأمثلة من القرآن الكريم ليبين عدد جملها حسب القول الذي يجعل الجملة مرادفة للكلام، ثم حسب الرأي القائل بأن الجملة أعم من الكلام، ثم ينتقل إلى تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية تبعا لما يتصدرها ،ويرى أن الجملة الشرطية التي عدّها الزمخشري نوعا رابعا هي من قبيل الفعلية لأن الجملة يتصدرها المسند إليه أو المسند فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف. كما يوضح في هذا الباب حكم الجمل الفعلية التي تتصدرها أسماء على نية التأخير. وفي باب ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه لاحتماله الاسمية	يحتوي هذا المنجز تطبيقات للنظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي ونظرية التصنيف الدلالي للساني الأمريكي كوك على التراكيب العربية الاسمية والفعلية والاستفهامية. واختار من التراكيب العربية البسيطة دون المعقّدة. مع إقراره بصعوبة إخضاع كلّ التراكيب العربية لهذه التطبيقات بسبب الخصوصية التّي تتميّز بها كلّ لغة. الفصل **الأول**: النظرية اللسانية العربية للتراكيب تمهيد: يتضمن هذا الفصل شرح النظرية العربية التي وضعها العرب القدامى وذلك لمعرفة الوجوه النحوية والدلالية لها حتى يتسنى لنا فهمها فهما عميقا . تحليل التراكيب العربية: لقد ميز العرب القدامى بين نوعين من التراكيب الكلام : ويرمز له (ك) وهو التام المفيد المستقل بذاته الجملة : ويرمز لها بالرمز (ج) ويذكر أنها التركيب الذي يفيد وقد لا يفيد مستدلا في ذلك بأقوال النحويين العرب القدامى طبيعة أركان التراكيب الكلامية: وهي أربعة:

والفعلية أو لاختلاف النحويين ويطرح لذلك خمس أمثلة مبينا أوجه الخلاف بين النحويين وحجة كل اتجاه دون أن يرجّح أحد هذه الاتجاهات أو يقدم رأيا فصلا في ذلك ، ثم ينتقل إلى تقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى ويعرّف كل منهما ثم يأتي بأوجه الخلاف بين علماء النحو في تفسير الجملة الكبرى داعما ذلك بالشواهد خاصّة القرآنية منها ويقسّم الجمل الكبرى إلى ذات الوجه وذات الوجهين.

ويتطرّق إلى الجمل التي لا محل لها من الإعراب ويذكر سبعا وهي التي لا تحل محل المفرد.

الجمل التي لها محل من الإعراب وهي سبع .

الباب الثالث : في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور ،ذكر حكمهما في التعليق :

لا بد من تعلقها بالفعل ،أو ما يشبهه ،أو ما أُوِّل بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا قُدِر ، و يرصد خلافات الكوفيين والبصريين في التقدير من خلال الأمثلة التي ساقها .

التعلق بالفعل الناقص: يذكر أن المبرّد والفارسي وابن جنّي والجرجاني وابن برهان، والصحيح أن كل الأفعال الناقصة دالة على الحدث إلا ليس .

التعلق بالفعل الجامد: أدرج قول الفارسي بتجويزه تعليق الظرف بالفعل الجامد (نعم)

التعلق بأحرف المعاني: المشهور منع ذلك مطلقا

الاسمي، الفعلي، الشرطي،الظرفي

التركيب الاسمي: هو كل تركيب يبدأ بالمسند إليه ويكون جملة قائمة بذاتها أو مركبا اسميا والتركيب الاسمي يدعى كذلك ليس كونه يبدأ بالاسم بل لأنه يبدأ بالمسند إليه (المبتدأ) وذلك لأن (م إ) يكون أصنافا مختلفة فقد يكون جملة مثل (أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) إن أي تركيب على الشكل (م إ+م) يكون تركيبا اسميا

التركيب الفعلي: وهو التركيب الذي يبدأ بالركن اللغوي (م) وبشكل عام فهو غالبا ما يمثل الركن الفعلي

يتألف التركيب الفعلي من الأركان اللغوية ذات الرتبة التالية: (م- م إ)فأي تركيب بهذا الشكل هو تركيب فعلي ،ولكن الركن التركيبي (م) يمكن أن يكون أشياء أخرى ،فيمكن أن يكون اسم فاعل وهو يتمتع بالوظيفة نفسها التي يتمتع بها الفعل ،ولذلك فإن أي ركن تركيبي قادر على العمل على العناصر اللغوية يمكن لأن يكون مسندا بغض النظر عن طبيعة ذلك الركن التركيبي.

لقد عنى النحويون العرب القدامى بالتركيب الظرفي المتألف من (م إ- م) ويمكن للمسند أن يكون إما جارا ومجرورا أو ظرفا . حيث يفترض أن الفعل وفاعله يحذف ويستبدل بالجار والمجرور

،وإن كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك عن طريق النيابة لا الأصالة وهو قول الفارسي وابن جنّى . حكمها بعد المعارف والنكرات: حكمها بعدها حكم الجمل إذا وقع بعدهما مرفوع فإن تقدمها نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال. وفي المرفوع ثلاثة مذاهب :الأول: أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور ويجوز كونه فاعلا والثاني أن الأرجح كونه فاعلا ،والثالث :أنّه يجب كونه فاعلا .وهو مذهب الكثرة ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف: وهو ثمانية: أن يقعا صفة ،أن يقعا حالا ،أن يقعا صلة ،أن يقعا خبرا أن يرفع الاسم الظاهر ،أن يستعمل المتعلق محذوفا في مثل أو شبهه ،أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير ،القسم بغير الباء. هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟ لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين كيفية تقديره باعتبار المعنى:في القسم تقديره أقسم ،وأمّا في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو: (يوم الجمعة صمت فيه) . تعيين موضع التقدير :الأصل أن يقدر مقدما عليها كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا ، وما يقتضي إيجابه	أو الظرف ويستند لرأي ابن يعيش حيث التركيب المقدر يحوي الفعل يكون أو يستقر يقدم صاحب الكتاب أمثلة عن التركيب الظرفي ويخلص بأنها ستكون بشكل طبيعي تراكيب اسمية التركيب الشرطي: شرح النحويون العرب القدامى التركيب الشرطي على أنه مؤلف من تركيبين يعملان كتركيب واحد. ويرون أن التركيب الشرطي هو تركيب فعلي على الرغم من كونه مؤلفا من أكثر من جملة وبذلك تكون التراكيب العربية نوعين لا أكثر اسمية وفعلية طبيعة التراكيب الكلامية كصغرى وكبرى لقد حلل النحويون التركيب من جهة البساطة والتعقيد ويعتبر ابن هشام أول من ذكر الجملة الكبرى والجملة الصغرى الجملة الكبرى: هي جملة موسعة تتألف من أكثر من جملة واحدة ،ويذكر مختلف أشكال الجملة الكبرى مشفعا ذلك بالتمثيل. الجملة الصغرى: هي جملة صغيرة وبسيطة حسب رأي ابن هشام ويسرد لها أمثلة توضيحية . طبيعة أركان التراكيب الكلامية كأدوار وظيفية: ودرست في مستويين ،مستوى الجملة ومستوى الكلمة

فالأول نحو: (في الدار زيد) لأن المحذوف هو الخبر وأصله أن يتأخر عن المبتدأ

والثاني: (إن في الدار زيد) لأن إن لا يليها مرفوعا .ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره متأخرا في جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ .

الباب الرابع: أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جملها ،وعدم معرفتها على وجهها

ما يعرف به المبتدأ من الخبر: يجب الحكم بابتدائية المقدم في ثلاث مسائل :ألا يكونا معرفتين تساوت رتبتهما ،أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما ،أن يكون مختلفتين تعريفا وتنكيرا والأول هو المعرفة ،وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو الخبر اتفاقا .

ما يعرف به الاسم من الخبر ،وهي ثلاث حالات: الحالة الأولى: أن يكونا معرفتين فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر .

الحالة الثانية: أن يكون نكرتين فإن كان لكل منهما مسوغ للإخبار عنهما فأنت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر .

الحالة الثالثة : أن يكونا مختلفتين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر .

ما يعرف به الفاعل من المفعول : وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسما ناقصا والآخر تاما

الدور الوظيفي للجملة: هي ما تتمتع به من وظيفة تجعلها تستبدل بركن تركيبي معين يقوم مقام تلك الجملة ويمكن لهذه الجملة أن لا تستبدل بركن تركيبي يتمتع بالصفات النحوية والدلالية التي تتمتع بها تلك الجملة

الدور الإعرابي للكلمة:

اللغة العربية معربة وتلك خاصية اللغات اللاتينية ،حيث تلحق آخر الأسماء حركات إعرابية

الحركات الإعرابية للأسماء: هي الرفع والنصب والجر ويوضح حالات كل منها.

الوجوه النحوية والدلالية للتراكيب العربية

الوجوه النحوية: تعتمد على مكونات ثلاث المسند إليه (م إ) والمسند (م) والفضلة (ف) وتربط بينهما علاقة الإسناد ويستند في ذلك لشرح ابن يعيش ،ويطرح قضية العامل كونها أساس تحليل التراكيب عند القدامى.

الوجوه الدلالية: الوجوه الدلالية لم تأخذ العناية اللازمة من النحويين لأنهم كانوا مهتمين بالتحليل الشكلي للغة غير أن البلاغيين قد درسوا التراكيب من هذه الناحية دراسة مستفيضة مثل الجرجاني الذي عالج التقديم والتأخير للأركان اللغوية بنوعيه التقديم على نية التأخير والتقديم لا على نية التأخير وبذلك يكون هناك نوعان من التراكيب :الأول تركيب دلالي عام وهو ما أخذ

وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام أن كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع ،وإن كان منصوبا ضميره المنصوب ،وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه ،فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله .

ما افترق فيه عطف البيان والبدل : وهي ثمانية أمور :

– أن العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لأنه من الجوامد نظير النعت في المشتق .

– البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره .

– البيان لا يكون جملة بخلاف البدل .

– لا يكون جملة بخلاف البدل

– لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل .

– لا يكون بلفظ الأول ،ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان .

– أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل

– ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة : وهي أحد عشر أمرا:

– اسم الفاعل يصاغ من المتعدي والقاصر وهي لا تصاغ إلا من القاصر

– اسم الفاعل يكون للأزمنة الثلاثة وهي لا تكون إلا للحاضر

– اسم الفاعل لا يكون إلا مجاريا للمضارع في حركاته وسكناته ،والصفة المشبهة تكون كذلك ولا

به ابن جنى وتركيب دلالي خاص محدد وهو قول الجرجاني والخلاصة أن الأركان هي : م إ(مبتدأ أو فاعل) وم (الخبر)وف (تمثل الزيادة النحوية والدلالية) ،وعند ما تنظم هذه الأركان اللغوية سيكون الحاصل اللغوي كلاما (ك) وهو عرضه لتحولات لغوية مختلفة تنتج بدورها تراكيب دلالية عامة وتراكيب دلالية

الفصل الثاني : نظرية القواعد التوليدية التحويلية

1– منهج المباني التركيبية لعام 1957 : لم يشر تشومسكي في هذا المنهج إلى المستوى الدلالي حيث تألف هذا المنهج من ثلاث مكونات

– المكون التوليدي المركبي : من خلاله يمكن للقواعد التوليدية المركبية أن تعيد كتابة الرموز اللغوية الفردية ويعمل على نوعين من القواعد التوليدية هما: القواعد التفريعية والقواعد المعجمية

– المكون التحويلي: ويتكون من نوعين من القواعد التحويلية ،قواعد جوازية وقواعد وجوبية.

– المكون الصوتي الصرفي: ويتألف من القواعد الصوتية والصرفية التي تعمل على صياغة التركيب الأساسي أو التركيب المشتق كمخزون لغوي في شكله النهائي.

2– المنهج المعياري لعام 1965: إن تطوير المبادئ الدلالية في نظرية (ق ت ت) والذي كان قد قام به علماء اللسانيات الأمريكيون (كاتز وفودور و بوستال) شجّع شومسكي أن يدمج

تكون وهو الغالب – منصوب اسم الفاعل يجوز أن يتقدم عليه ويمتنع ذلك في الصفة . – أن يكون معموله سببيا وأجنبيا ومعمول الصفة لا يكون إلا سببيا . – اسم الفاعل لا يخالف فعله في العمل ،وهي تخالفه . – يجوز أن يحذف اسم الفاعل وبقاء معموله ولا يجوز في الصفة – يفصل مرفوع ومنصوب اسم الفاعل ويمتنع في الصفة عند الجمهور. – يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ،ولا يتبع معمولها بصفة . – يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز ولا يجوز في الصفة . – ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه: اجتمعا في خمسة وافترقا في سبعة. تتفقان في كونهما اسمين ،نكرتين، فضلتين، منصوبتين، رافعتين للإيهام ،وتختلفان في أن الحال تكون جملة ،وظرفا،وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون إلا اسما، والحال قد يتوقف معنى الكلام عليها بخلاف التمييز،كما أن الحال مبينة للهيئات التمييز مبين للذوات، والحال يتعدد بخلاف التمييز والحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز، حق الحال	المبادئ الدلالية في منهجه الجديد . المكون المركبي : ويعمل على القواعد التفريعية والتصنيفية والمعجمية. المكون التحويلي: يتألف من القواعد الوجوبية والقواعد الجوازية. المكون الدلالي: يعمل على البنية العميقة حيث يعطيها التفسيرات الدلالية للبنى العميقة . المكون الصوتي: وهو يعمل على البنية السطحية مستعملا القواعد الصوتية لإنتاج التمثيل الفونولوجي . ويطرح هذا المنهج احتجاجات بعض اللسانيين (مكولي) ،(ليكوف)و (كوك) كون المكون الدلالي غير قادر على تفسير مواد لغوية كثيرة وادّعوا أن البنية العميقة ليست دقيقة بشكل كاف وشاف من أجل شرح طبيعة العلاقات الدلالية في التراكيب العالمية. 3– المنهج المعياري الموسع: تبعا لرأي نقاد المنهج المعياري جعلت تشومسكي يعدّل منهجه المعياري وذلك من خلال وضع فرضيات لسانية عدة حيث ظهرت في منهجه المعياري الموسع عام 1970 وهي التعديلات الدلالية الأكثر حداثة . الفرضية المعجمية: لقد وسع تشومسكي القواعد التوليدية لتكون قادرة على معالجة المفردات المشتقة وجاء ذلك نقيضا للفرضية التحويلية .

الاشتقاق وحق التمييز الجمود، والحال تكون مؤكدة لعاملها والتمييز ليس كذلك .

إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها : أن دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجر وإن وقعت على زمان أو مكان أو حدث فهي منصوبة مفعولا فيه ومفعولا مطلقا ،وإن وقع بعدها اسم نكرة فهي مبتدأ أو اسم معرفة فهي مبتدأ أو خبر

مسوغات الابتداء بالنكرة: يحصرها ابن هشام في عشرة ،ذلك أن المتقدمون في رأيه يضبطونها بالفائدة الحاصلة ،والمتأخرون يرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة ، فتتبعوها ،فمنهم المقل المخل ،ومنهم المكثر المورد لما لا يصلح أو معدد لأمور متداخلة وهذه الأمور العشرة هي:

– أن تكون موصوفة لفظا أو تقديرا أو معنى ،أن تكون عاملة إما رفعا أو نصبا أو جرا، والعطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به، أن يكون خبرها ظرفا أو مجرورا ، أن تكون عامة ،أن تكون يراد بها صاحب الحقيقة، أن تكون في معنى الفعل، أن تكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة، أن تقع بعد إذا الفجائية وأن تقع في أول جملة حالية .

أقسام العطف: أقسام العطف ثلاثة :

العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف

العطف على المحل: وله ثلاثة شروط:

الفرضية التفسيرية: لم يكن تشومسكي راضيا على المنهج المعياري لأنه لم يستطع معالجة التراكيب الدالة على الاهتمام والعناية والقصد التي تدل على ما قبل الافتراض الذهني ، كما أن المنهج المعياري لم يفسّر البنية العميقة للأوضاع النسبية لتراكيب النفي وتراكيب الكم العددية إنما تمنحها تفسيرات دلالية مختلفة ونفس المشكل مع الفعل المساعد في اللغة الانجليزية يجب أن يُفسَر من خلال البنية السطحية أما في حالة الربط الاحالي وعودة الضمير فإن التفسير الدلالي يُستعمَل على البنية السطحية وذلك بسبب قاعدة النبر ،ولأجل التغلب على هذه المشاكل ربط شومسكي التمثيل الدلالي بالبنية العميقة والبنية السطحية من خلال تقديمه لنوعين من القواعد .

قاعدة تفسيرية دلالية أولى للبنية العميقة وقاعدة دلالية ثانية للبنية السطحية وأسقط بذلك من منهجه فرضية (كاتز وبوستال) التي تقول بأن القواعد التحويلية لا تغيّر المعنى ،أمّا في الفرضية التفسيرية الجديدة فإن القواعد التحويلية يمكن أن تغيّر المعنى

الفرضيات المعاصرة المعدلة نحويا ودلاليا : تنبني على البحث في البنية العقلية المستقلة والتي هي عبارة عن أنظمة متداخلة من القواعد الصوتية والدلالية والتركيبية والتي يمكن أن يعبر عنها

إمكان ظهوره في الفصيح مثل " ليس زيد بقائم" وعلى هذا فلا يجوز في نحو" مررت بزيد وعمرا" أن يكون الموضع بحق الأصالة فلا يجوز هذا ضارب زيد وأخيه لأن الوصف المستوفي لشروط العمل ،الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل، وقد أجازه البغداديون .

– وجود المحرز :أي الطالب لذلك المحل

– العطف على التوهم: نحو(ليس زيد قائما ولا قاعد) بالخفض على التوهم دخول الباء في الخبر وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم .

المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبه وهي سبعة:

– أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بئس ولا يفسر إلا بالتمييز نحو: (نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو) .

– أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما.

– أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره.

– ضمير الشأن والقصة .

– أن يجر بربّ مفسرا بتمييز وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تميزا

– أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له أجازه الأخفش ومنعه سيبويه .

–أن يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر (ضرب غلامه زيد) أجازه الأخفش وجماعة من الكوفيين

بالشكل المنطقي.

هذه التعديلات التي ظهرت على نظرية (ق ت ت) تُظهِر تكافؤ المكونات النحوية التركيبية مع المكونات الدلالية ،ويمكن لهذا التكافؤ أن يظهر من الحقيقة القائلة بأن المفاهيم النحوية التركيبية قد تغيرت لصالح المفاهيم الدلالية الجديدة.

4– المنهج النحوي الدلالي عند جاكندوف

هذه الفرضية تنطلق من : الفرضية الدلالية عند غروبر : لقد اقترح غروبر النظام الاشتقاقي في قبل المعجمي الذي يستطيع أن يمثّل الكلمة المعجمية المتولدة بشكل مستقل عن مجموعة كاملة من العلاقات النحوية والدلالية والصوتية وأقترح فكرة الأدوار الدلالية والمتمثلة في : الموضوع،والمكان ، وبداية الغاية ،ونهاية الغاية ،والفاعل إن هذا النظام قد عالج البنية قبل المعجمية للأفعال اللغوية فالأفعال تقدم من خلال المعجم ومن خلال السياقات المختلفة والاقتراحات المتعددة ،ففعل واحد يمكن أن يحدث في مواضع مختلفة ويعطي دلالات مختلفة .

الفرضية النحوية –الدلالية عند جاكندوف :وضع نموذجا دلاليا يعتمد على المبادئ والعلاقات الدلالية التي وضعها عالم الدلاليات (غروبر) ،حيث يتألف النموذج الدلالي الجديد من أربعة تراكيب دلالية : التركيب الوظيفي بالتركيب السياقي في الموضع والتركيب التطابقي

الباب الخامس: في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتيها

الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى وكثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك : وواجب المعرِب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا . وأورد عدة أمثلة لفساد الإعراب بسبب عدم فهم المعنى المراد من اللفظ أو المركب .

الجهة الثانية: أن يراعي المعرب معنى صحيحا ولا ينظر في صحته في الصناعة ،وأورد لذلك عدة أمثلة ،حيث يفهم المعنى فهما صحيحا ،ويقدر الإعراب تقديرا خاطئا لعدم العمل بالضوابط والقواعد التي تفرضها الصناعة.

الجهة الثالثة : أن يخرج على ما لم يثبت في العربية وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلة

الجهة الرابعة: أن يخرج عن الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ،ويترك الوجه القريب والقوي فإن كان لم يظهر له إلا ذلك فله عذر ،وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان محتمل أو تدريب الطالب فحسن ،إلا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف،وإن أراد مجرد الإعراب على الناس وتكثير الأوجه فصعب شديد .

الجهة الخامسة: أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة .

وتركيب العناية والاهتمام والتقديم ووضع له ثلاث ضوابط لغوية هي الضوابط المختارة والضوابط الثابتة والضوابط الدلالية المتدرجة.

مميزات المنهج النحوي الدلالي عند جاكندوف: اعتبر نموذجه شاملا نحويا ودلاليا فمن حيث النحو فإنه يستطيع أن يعرّف القواعد التي تولّد التراكيب وأن يعبّر عن العمومية الدالة والمرتبطة باللغة وعن علاقاتها السياقية أما من الناحية الدلالية فإنّه يوحّد الاستعمالات المختلفة للفعل نفسه ويضبط توزيع الاسم مع توكيده ويضبط المبني للمجهول والربط الاحالي والتخفيض من درجة الالتباس والغموض الموجودين في الادوار الدلالية ويعبر بدقة عن العلاقات الدينامية بين ابتداء الغاية وانتهاء الغاية .

5- النهج التصنيفي عند كوك

الفرضية التصنيفية الدلالية عند كوك : يضع كوك في فرضية هذه مميزات دلالية للفعل هي (كوني،إجرائي،حركي) ويضع لكل منهما دورا دلاليا ،وبشكل أفقي فإن المميزات الدلالية تتطلب دورا دلاليا وظيفيا يعبر به وهذه المميزات الدلالية هي الشعور والاستفادة والمكان ليصل إلى حاصل الفرضية التصنيفية المتمثلة في إثني عشر وحدة دلالية فهو بذلك بين نوعين من الأدوار الوظيفية الدلالية : الأدوار الدلالية السطحية والتي تحدث في البنية العميقة والبنية

الجهة السادسة: أن يراعي الشروط المختلفة حسب الأبواب: فالعرب يشترطون في باب شيئا ،ويشترطون في آخر نقيض ذلك على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم فإذا لم يتأمل المعرِب إختلطت عليه الأبواب والشرائط.

الجهة الثامنة أن يحمل المعرِب على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه.

الجهة التاسعة:أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات.

الجهة العاشرة: أن يخرج على خلاف الأصل،أو على خلاف الظاهر لغير مقتض.

ثم يخصص قسما من هذا الباب للحذف لكونه مهما فيذكر شروطه وهي وجود دليل حالي، وأن لا يكون مؤكدا، وأن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، وأن لا يكون عاملا ضعيفا، و أن لا يكون عوضا عن شيء، وأن لا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى أعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.

ما قد يظن أن الشيء من باب الحذف،وليس منه: فجرت عادة النحويين أن يقولوا يحذف المفعول اختصارا أو اقتصارا ،ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ،وبالاقتصار الحذف لغير دليل ،والتحقيق أن تقال: أنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أومن أوقع عليه وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوي،ولا

السطحية وجوبا ،والأدوار الدلالية المستترة والتي تحدث في البنية العميقة وجوبا ولكن يمكن أن تحدث في البنية السطحية ويمكن أن لا تحدث .

الفصل الثالث : التراكيب الأساسية يذكر مازن الوعر أن التركيب العربي يتألف من ثلاثة أركان أساسية 'المسند،المسند إليه، الفضلة) و(ف) تدخل التركيب كركن إضافي يسهم في تحديد المعنى، ويضيف ركنا آخر سماه الأداة (أ د) ويقترح وصفا للبنية العميقة مستخدما الأدوار الدلالية بالإضافة إلى الحركات الإعرابية الثلاث .

يقوم بتحليل مثالين :ضرب الموسيان العيسيين ، وأضارب موسى عسى؟

ليخلص أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل نحويا ودلاليا ،ثم يعمم الظاهرة على اسم المفعول والصفة المشبهة .

يسوق أمثلة أخرى تبين موقع الأداة في التركيب ليخلص إلى نتيجة مفادها أن الأداة خارجة عن نطاق المستوى اللساني المشجر

رتبة الكلمات في التراكيب الفعيلة :يمثل التركيب الفعلي :م، م إ، ف[1]، ف× تمثل

الأركان م،م،ف التركيب الأساسي والأركان اللغوية الأخرى تندرج تحت ركن ف× .

يجرى عمليات النقل وفق القاعدة التحويلية للمثال :ضرب زيد أخاه.

ليخلص إلى أن الحركة التحويلية للركن ف على

يسمى محذوفا لأن الفعل ينزل منزلة مالا مفعول له، وتارة يقصد استناد الفعل لفاعله وتعليقه بمفعوله.

بيان مكان المقدر: القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي ،لئلا يخالف الأصل من وجهتين: الحذف ووضع الشيء في محله

بيان مقدار المقدر: ينبغي تقليله ما أمكن لتقل مخالفة الأصل.

بيان كيفية التقدير: إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة أو موصوفة ،صفة مضافة، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط ،فلا تقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة، بل على التدريج ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن.إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبر فأيهما أولي؟: رأي السيوطي حذف المبتدأ ،ورأى العبدي حذف الخبر إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا، فالثاني أولي ،لأن المبتدأ عين الخبر ، فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف ،فأما الفعل فإنه غير الفاعل .اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع ، أو بموضع آخر يشبهه،أو بوضع آت على طريقته .

إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا ،أو ثابتا فكونه ثانيا أولي .

ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب : وذكر يمين الفعل أو يساره تكون ضمن المستوى اللساني المشجر ثم الأركان اللغوية أثناء التحويل تحتفظ بأدوارها ووظائفها الدلالية وحركاتها الإعرابية ،غير أن هذه الحركة التحويلية غير مسموحة في حالة الركن (م إ) لأن الركنين م (فعل) و م إ (فاعل) بمثابة الركن الواحد .

ضوابط رتبة الكلمات في التراكيب الفعلية: في بعض الحالات لا تستطيع التراكيب التنقل بشكل حر من موضع لإلى آخر لأنها تولد إلتباسا لغياب القرائن ومن هنا نلزم بالرتبة الأساسية ،ولا نتمكن من ذلك إلا بوجود قرائن نحوية أو دلالية.

– تحويل بعض عناصر التركيب يؤدي إلى الالتباس الدلالي إذا كان (ف×) مرتبط ب(ف) لأن تحريك (ف×) يؤدي إلى الالتباس مثل: مررت بزيد راكبا نحصل بالتشجير على: إ س مكون من (م ،م ،،ف1،ف2) .

وف2 مكون من(م إ، م) ويسوق مثال للاختلال النحوي عند التحويل : من يعمل صالحا فلنفسه صالحا من يعمل لنفسه

نفس العملية مع التركيب الذي فيه الحرف المصدري. أراد زيدا أن يضرب عمرا ⟵ أراد زيد أن عمرا يضرب .

ضوابط على المقولة المتلازمة ،ومبادئ الاشتغال في التراكيب الفعلية:

أمثلة لمواضع الحذف في حذف الاسم المضاف وحذف المضاف إليه ،وحذف اسمين مضافين ،وحذف ثلاث متضايفان ،وحذف الموصول الاسمي ،وحذف الصلة وحذف الموصوف وحذف الصفة ،حذف المعطوف وحذف المعطوف عليه،وحذف المؤكد وبقاء توكيده .حذف المبتدأ وحذف الخبر وما يحتمل النوعين ،حذف الفعل وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب ،أو معهما حذف المفعول وحذف الحال، وحذف التمييز، وحذف الاستثناء،وحذف حرف العطف، وحذف فاء الجواب وواو الحال، وحذف قد، وحذف لا التبرئة، وحذف لا النافية وغيرها، وما النافية ،وما المصدرية،وكي المصدرية، ولام التوطئة، وحذف الجار وأن الناصبة، ولام الطلب وحرف النداء،وهمزة الاستفهام ونون التوكيد ،ونون التثنية والجمع والتنوين، وأل، ولام الجواب، وحذف جملة القسم، وجوابه وحذف جملة الشرط،وجملة جواب الشرط، وحذف الكلام بجملته، وحذف أكثر من جملة.

الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها :ومنها:

قولهم (لو) أنها حرف امتناع لامتناع وخلاف مبين في باب (لو) من نفس الكتاب ،وقولهم في (إذا) الفجائية إنها ظرف لما يستقبل وفيها معنى الشرط غالبا ،؟وقولهم (النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة) وإنّما ذلك في النعت الحقيقي ،فأمّا السّببي يذكر المقولات الخمس: الجار والمجرور ،التابع والمتبوع،المضاف والمضاف إليه ،الصلة والموصول، إ س (ف، فاعل) عملية التحويل تشمل المقولة كاملة وإلا اختل المستوى النحوي . وتطبيقات المقولة المتلازمة خاصة بالفعل فقط يمثل لظاهرة الاشتغال عند عود الضمير مثال: أ زيدا ضربته؟ ويكون هذا الإجراء في تراكيب الاستفهام والحض والأمر والنهي والشرط حيث يكون التحويل بشكل مقيد مضبوط .

رتبة الكلمات في التراكيب الاسمية:

التراكيب الاسمية: تكون التراكيب الاسمية متولدة من المكون المركبي القادر على توليد نوعين من التراكيب

النوع الأول : م إ مبتدأ يتبعه تركيب فعلي خبرا،

النوع الثاني: م إ مبتدأ يتبعه تركيب كوني خبرا .

التركيب الاسمي المكون من (م إ) مبتدأ متبوع بتركيب فعلي مثل (زيد ضرب عمرا) أو (زيد أبوه شاعر) من خلال تشجير البنية العميقة يتبين أن : م إ (زيد) هو المبتدأ دائما وهو مطابق لضميره المستتر العائد عليه الذي يعمل في التركيب الفعلي، أما الركن الثاني (عمروا)فضله أ(شاعر) وللفضلة (المفعول به) .

ثم يذكر الصفات النحوية والدلالية للمسند إليه (المبتدأ) وللفضلة (المفعولبه)

التراكيب الكونية:

فإنما يتبع في اثنين من خمسة ،وقولهم (الفاء جواب الشرط) الصواب أن يقال رابطة لجواب الشرط، وإنما جواب الشرط الجملة، وقولهم (بل) حرف إضراب والصواب حرف استدراك وقولهم في نحو (ائتني أكرمك) إن الفعل مجزوم في جواب الأمر ،والصحيح أنه جواب لشرط مقدر، وقولهم في الفعل المضارع مثل (زيد يقوم) فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم والصواب مرفوع لحلوله محل الاسم وقولهم (امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ،ونحو عثمان للعلمية والزيادة) وإنما هذا قول الكوفيين فأما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفي الاثنين ،وقوله في آية تعدد الزوجات أن الواو نائبة عن (أو) والصواب أن الأعداد التي تجمع قسمان ،قسم يؤتى به ليضم بعضه إلى بعض وهو الأعداد الأصول ،قسم يؤتى به ولا ليضم بعضه إلى بعض وإنما يراد به الانفراد لا الاجتماع ،وهو الأعداد المعدولة كالتي ذكرت في الآية ، وقولهم في (المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث) والصواب تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازي ،ويكون في السين وسوف حرف تنفيس ، والأحسن حرف استقبال وقولهم في نحو (جلست أمام زيد) :إن زيدا مخفوض بالظرف والصواب أن يقال مخفوض بالإضافة

الباب السابع: في كيفية الإعراب وهو باب يخاطب به ابن هشام المبتدئين

يتحدث عن الإطار النظري لهذا الركن الذي اتخذه بعض الباحثين غربيون وعرب ضمن (فاعل- فعل- مفعول) إن قاعدة حذف الفعل الكوني تحذفه في الحاضر (يكون) وتبقيه في الماضي(كان) والمستقبل (سيكون)

ينطلق من تأليف التركيب الكوني وركناه هما:

م إ – مبتدأ ويمكن أن يكون اسما أو اسم فاعل أو جملة

م- خبرا ويمكن أن يكون اسما ،أو صفة ،أو جارا ومجرورا ،أو جملة وهذه الأركان تندرج ضمن م× الضابط الكوني لهذه التراكيب حذف الفعل (يكون) لا في الماضي والمستقبل .

يقر بمفهوم ابن يعيش للضابط الكوني وهو ثلاثة أفعال :يكون،يستقر، يحدث

و(م×) تكون مكان الفعل المحذوف وتعمل عمله والركن الوحيد الذي يمكن أن يتحرك هو ركن الخبر (م×) لأن الضابط المفروض على العملية التحويلية هو أن الركن (م×) يجب أن يكون غير معرّف ،أما إذا كان معرفا فهذا الإجراء ليست له علاقة بأية عملية تحويلية ويمثل بمثالين :سيف بن ذي يزن بطل – البطل سيف بن ذي يزن ويخلص في نهاية الفصل الأول إلى أن التراكيب العربية الأساسية أربعة أنواع:

التركيب الفعلي (م ،م إ، ف)

التركيب الاسمي ذو الخبر الفعلي (م إ، م،م إ،

اللفظ المعبر عنه إن كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به ،أو المشترك فيقال مثلا : التاء فاعل وليس ت : فاعل وإذا كان أكثر من ذلك فنطق به أيضا نحو:سوف حرف استقبال، إن كان المبحوث فيه مفعولا عين نوعه وينبغي أن تعين للمبتدئ نوع الفعل (ماض، مضارع، أمر) ،وإذا كان المبحوث فيه حرفا فبين نوعه ومعناه وعمله، كما يختلف إعراب الشيء باعتبار المحل الذي يحل فيه.

الباب الثامن: أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.

القاعدة الأولى: قد يعطي الشيء حكم ما أشبهه في معناه ،أو في لفظه، أو فيهما

القاعدة الثانية:إن الشيء يعطي حكم الشيء إذا جاوره.

القاعدة الثالثة: يُشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه،ويسمى ذلك تضمينا. القاعدة الرابعة: أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره ،لتناسب بينهما أو اختلاط. القاعدة الخامسة: أنهم يعبرون بالفعل عن وقوعه وهو الأصل، ومشار فته وإرادته، والقدرة عليه.

القاعدة السادسة: أنهم يعبّرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصد إحضاره في الذهن.

القاعدة السابعة: إن اللفظ قد يكون على تقدير، وذلك المقدر على تقدير آخر .

ف)

التركيب الاسمي ذو الخبر الاسمي (م إ–م إ — م)

التركيب الكوني (م إ– م)

وهذه التراكيب الأربعة عرضة لتحولات عدة،بعضها لا يحتاج إلى ضابط ،وبعضها الآخر يحتاج إلى ضوابط وذلك من أجل توليد تراكيب نحوية صحيحة .

الفصل الرابع: التراكيب الاستفهامية

مقدمة:يذكر في هذه المقدمة نوعي التراكيب الاستفهامية المعنية بالدراسة و هما:

الاستفهام التصديقي (نعم– لا) ،والاستفهام التصوري ،ووجوههما النحوية والدلالية.

الاطار النظري لصيغة الاستفهام (نعم، لا)

لا فرق بين بنية التركيب الاستفهامي التصديقي والتراكيب الأساسية ، والفرق الوحيد هو ان أدوات الاستفهام متولدة في المستوى اللساني (أ د) هذه الأدوات تستطيع ان تحول التركيب الأساسي إلى استفهامي .

أدوات الاستفهام تأتي مع التراكيب المثبتة لتحويلها إلى تراكيب جديدة طبقا لوجهة نظر تشومسكي (1957)

بعد التمثيل للاستفهام بتراكيب مختلفة يخلص إلى أن للأدوات الاستفهامية التحويلية عمليتين دلاليتين:

العملية الأولى هي تحويل المعنى العام في التركيب

القاعدة الثامنة: كثيرا ما يُغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل. القاعدة التاسعة: إنهم يتسعون في الظرف والمجرور مالا يتسعون في غيرهما. القاعدة العاشرة: من فنون كلامهم القلب وأكثر وقوعه في الشعر . القاعدة الحادية عشر: من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام كإعطاء (غير) حكم (إلا) في الاستثناء.	الأساسي المثبت إلى المعنى الاستفهامي ،أما العملية الثانية فهي التحديد الدلالي للركن المستفهم عنه. الفصل الخامس: المضامين النظرية خصص المؤلف هذا الفصل للمضامين لما ورد في الفصول السابقة ويبدي في الفصل الأول مدى اتفاق نظرية التراكيب العربية عند القدماء مع الضوابط المفروضة على حركة الأركان اللغوية التي وضعها شومسكي .أما من حيث النظام الدلالي فإننا نستطيع أن نستنتج أن العملية الدلالية المتولدة من خلال تقديم بعض الأركان اللغوية وتأخيرها يمكن أن تندرج تحت مفهوم البؤرة المفترضة في نظرية (ق ت ت)

3- التقاطع المفاهيمي بين المُنجزين.

أ- في أنواع الجملة.

يضع ابن هشام للجملة ثلاثة أنواع هي: الفعلية، والاسمية، والظرفية، فالفعلية ما كان صدرها فعلا، والاسمية ما تصدّرها اسم، والظرفية ما كانت مصدرة بالظرف أو الجارّ، ثمّ يجعل منها ، الصغرى، والكبرى، فالصّغرى هي المبنية على المبتدأ والخبر، أمّا الكبرى فهي الاسمية التّي خبرها جملة.[1]

يرى مازن الوعر التراكيب العربية الأساسية أربعة أنواع:

التركيب الفعلي (م ، م إ، ف) ، التركيب الاسمي ذو الخبر الفعلي (م إ، م، م إ، ف)

التركيب الاسمي ذو الخبر الاسمي (م إ،م إ ، م) ، التركيب الكوني (م إ، م) .[2]

[1]- ينظر ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: ح الفاخوري، دارالجيل، بيروت، لبنان،ط1، 1991، ص:12،7

[2]- ينظر مازن الوعر،نحو نظرية لسانية حديثة للتراكيب العربية، دارطلاس، دمشق، سوريا، ط2، 1992، ص:27

ب– المحل الإعرابي للجملة.

يقسّم ابن هشام الجملة من حيث المحل الإعرابي قسمين، جمل لا محل لها من الإعراب؛ لأنّها لم تحلّ محل المفرد، وجمل لها محل من الإعراب وهي التي نقيم مقامها اسما مفردا[1].

وعن المفهوم نفسه ينعته الوعر بالدور الوظيفي للجملة، وهو ما تتمتع به من وظيفة تجعلها تستبدل بركن تركيبي معين يقوم مقام تلك الجملة ويمكن لهذه الجملة أن لا تستبدل بركن تركيبي يتمتع بالصفات النحوية والدلالية التي تتمتع بها تلك الجملة[2] .

ج– الجملة الفعلية.

هي الفعل وفاعله عند ابن هشام. ويسميه الوعر التركيب الفعلي وهو ما تألّف من الأركان اللغوية ذات الرتبة التالية: (م– م إ)فأي تركيب بهذا الشّكل هو تركيب فعلي.

د– الجملة الاسمية

عند ابن هشام : ما كان صدرها اسما، والكبرى منها تكون ذات وجه، وذات وجهين، فذات الوجه الواحد نحو(زيد أبوه قائم)، وذات الوجهين هي اسمية الصّدر فعلية العجز نحو (زيد يقوم أبوه) ، ويرى مازن الوعر التراكيب الاسمية متولدة من المكون المركبي القادر على توليد نوعين من التراكيب

النوع الأول : (م إ)مبتدأ يتبعه تركيب فعلي خبرا، النوع الثاني: (م إ) مبتدأ يتبعه تركيب كوني خبرا .

التركيب الاسمي المكون من (م إ) مبتدأ متبوع بتركيب فعلي مثل (زيد ضرب عمرا)، أو (زيد أبوه شاعر) من خلال تشجير البنية العميقة يتبين أن : م إ (زيد) هو المبتدأ دائما وهو مطابق لضميره المستتر العائد عليه الذي يعمل في التركيب الفعلي [3].

هـ– التقديم والتأخير في الجملة الفعلية.

[1]– ينظر ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص:15، 26

[2]– مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة للتراكيب العربية ، ص:35

[3]– مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة للتراكيب العربية، ص:139

ينقل ابن هشام اتفاق الجمهور على أنّ الفاعل لا يتقدّم فعله مطلقا، أمّا المفعول به فيمكنه أن يتقدّم على الفعل، وأن يتوسط الفعل و الفاعل، ويذهب مازن الوعر المذهب نفسه في قوله: إنّ الحركة التحويلية للركن ف على يمين الفعل أو يساره تكون ضمن المستوى اللساني المشجر ثم الأركان اللغوية أثناء التحويل تحتفظ بأدوارها ووظائفها الدلالية وحركاتها الإعرابية، غير أنّ هذه الحركة التحويلية غير مسموحة في حالة الركن (م إ) لأن الركنين م(فعل) و م إ (فاعل) بمثابة الركن الواحد[1].

و–عمل اسم الفاعل.

يذكر ابن هشام في مقارنته لاسم الفاعل بالصّفة المشبهة أنّه لا يخالف فعله في العمل، وفي موضع آخر أنّ اسم الفاعل في جملة الوصف مسندا لا مسندا إليه؛ لأنّ الوصف في تأويل الفعل، والفعل لا يُخبر عنه[2]. وفي نفس السّياق يقول الوعر: اسم الفاعل يعمل عمل الفعل نحويا ودلاليا ، ثم يعمم الظاهرة على اسم المفعول والصفة المشبهة .

ز– التزام الرتبة عند غياب القرينة.

يجمع أهل التراث على التزام الرتبة الأصلية عند غياب القرينة، ويعبر الحداثيون على لسان الوعر في قوله: في بعض الحالات لا تستطيع التراكيب التنقّل بشكل حرّ من موضع إلى آخر؛ لأنّها تولّد التباسا لغياب القرائن ومن هنا نلزم بالرتبة الأساسية ، ولا نتمكّن من ذلك إلا بوجود قرائن نحوية أو دلالية[3].

ك– التراكيب الاستفهامية.

في التراكيب الاستفهامية نستطيع أن نميز نوعين من خلال ما ذكره ابن هشام .

تراكيب تؤدي فيها الأداة دورا حرفيا وتكون مربوطة بالعملية الإسنادية معنويا كالتراكيب الاستفهامية الفعلية نحو : أ ذهب زيد ؟ فالتركيب ذُكر فيه ركنا الإسناد .

تراكيب تكون فيها الأداة الاستفهامية طرفا في الإسناد مثل كم الخبرية.

---

[1]– ينظر مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة للتراكيب العربية ، ص:29

[2]– ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب،ص:123

[3]– ينظر مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة للتراكيب العربية، ص:112

مازن الوعر في تحليله للتراكيب الاستفهامية يستبعد الأداة من ركن الإسناد كلّيا، ويجعل رابطها بالإسناد هو رابط الكلام ، وهذا يتفق مع القدامى في شقّه الأول.

ل- دلالة الفاعلية، والمفعولية.

في التراث مصطلح الفاعلية بكلّ ما يؤديه من دلالات تخص الوظيفة والعلامة، وكلّها تفضي إلى أنّه المُحدِث للفعل حقيقة أو اتصافا ، ويقابلها في الحداثة الأدوار الدلالية للفاعل وحركته الإعرابية ، وهي مصطلحات تؤدي إلى بيان الأمر ذاته وهو إحداث الفعل .

مصطلح المفعولية الذي يرمز إلى دلالة المفعول به من حيث هو من وقع عليه الفعل ويقابله في الحداثة الدور الدلالي للمفعول به وحركته الإعرابية لبيان وقوعه تحت طائلة الفعل .

م- الفضلة.

تنعقد الجملة عند التراثيين بالمسند، والمسند إليه، وأمّا التكملة، فيسمونها الفضلة، وهي ما ليست مسندا، ولا مسندا إليه، وهذا لا يعني أنّها عديمة الفائدة، بل كلّ زيادة في المعنى تتبعها زيادة في المبنى.[1]

يذكر مازن الوعر أن التركيب العربي يتألف من ثلاثة أركان أساسية هي: المسند، المسند إليه، الفضلة) و(ف) تدخل التركيب كركن إضافي يسهم في تحديد المعنى[2].

ن- المتلازمان.

في التراث مالا ينفصل أحدهما عن الآخر، كالمتضايفين والجار والمجرور وغيرهما.

يقول الوعر: يظهر في بعض التراكيب العربية أن الركن الاستفهامي والركن اللغوي الذي قبله أو بعده محكوم من خلال مقولة كبرى ، فعندما تعمل القاعدة التحويلية على هذه المقولة الكبرى يجب أن تنقلها كلها لتنتج تراكيب نحوية صحيحة ومثال ذلك مقولة الجار والمجرور نحو: بماذا ضرب عيسى موسى ؟ ضرب عيسى موسى بماذا؟ [3].

[1]- ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب، ص:06

[2]- ينظر مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة للتراكيب العربية، ص:105

[3]- ينظر مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة للتراكيب العربية ، ص:214

4– التباين المعرفي بين المنجزين.

أ– التراكيب الكونية.

تُنعت في التراث بالجمل الاسمية ذات الخبر المحذوف، المقدّر بالاستقرار، أو الوجود، في حالة الظرف، أو الجارّ.

التراكيب الكونية عند مازن الوعر.

يتحدث عن الإطار النظري لهذا الركن الذي اتخذه بعض الباحثين غربيون وعرب ضمن (فاعل– فعل– مفعول) إن قاعدة حذف الفعل الكوني تحذفه في الحاضر (يكون) وتبقيه في الماضي (كان) والمستقبل (سيكون)

ينطلق من تأليف التركيب الكوني وركناه هما:

م إ — مبتدأ ويمكن أن يكون اسما أو اسم فاعل أو جملة

م– خبر، ويمكن أن يكون اسما ، أو صفة ، أو جارا ومجرورا ، أو جملة وهذه الأركان تندرج ضمن م× الضابط الكوني لهذه التراكيب حذف الفعل (يكون) إلاّ في الماضي والمستقبل .

و(م×) تكون مكان الفعل المحذوف وتعمل عمله والركن الوحيد الذي يمكن أن يتحرك هو ركن الخبر (م×) لأن الضابط المفروض على العملية التحويلية هو أن الركن (م×) يجب أن يكون غير معرّف، أما إذا كان معرفا فهذا الإجراء ليست له علاقة بأية عملية تحويلية ويمثل بمثالين : سيف بن ذي يزن بطل — البطل سيف بن ذي يزن[1]

ب– التراكيب الاستفهامية.

تراكيب تكون فيها الأداة الاستفهامية طرفا في الإسناد مثل كم الخبرية

يستبعد الأداة من ركن الإسناد كلّيا ويجعل رابطها بالإسناد هو رابط الكلام .

[1]– ينظر مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة للتراكيب العربية، ص:147

– مثال : زيد شاعر. تركيب اسمي من مبتدأ وخبر

– من زيد ؟ تركيب استفهامي .

–التركيب من زيد ؟ في التراث هو تركيب استفهامي اسمي مكون من مبتدأ وخبر تمثله من الاستفهامية

– أما في البنية العميقة التي يقرّرها مازن الوعر فهي : من زيد يكون هو ؟ ويمثلها بالمشجر

5– الفوارق المنهجية بين الدّراستين.

– لقد اعتمد ابن هشام في كتابه على جمع شتات أحكام الجملة، وأقسامها، وكلّ ما يتعلّق بأركانها من كتب النحو التي سبقته ، وأعاد تبويبها في شكل يسهل التعامل معها، فكان سبّاقا في ذلك؛ لأنّ سابقيه لم يفردوا مباحث خاصّة بالجملة، بل كانوا يذكرونها عرضا في أبواب النحو مثل ما أوضح ذلك في مقدمة كتابه بقوله : "ووضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام، و ترصيف، وتتبّعت فيه مقفلات مسائل الإعراب و افتتحتها ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها، ونقّحتها وأغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبّهت عليها وأصلحتها " [1]

فهو كثيرا ما يورد خلافات النحاة في مسألة ما، فيرجّح قول أحدهم، ويسقط بعض الآراء، أو يستضعفها ، وأحيانا لم يدل فيها برأي ويتركها على الخلاف .

وضمّ كتابه التراكيب البسيطة ، والمعقّدة ، وكلّ ما يتعلّق بها من عمليات التقديم ، والتأخير ، والحذف ، والتقدير ، والضوابط النحوية التي تنظمها.

أمّا مازن الوعر فيبدي في الفصل الأوّل مدى اتفاق نظرية التراكيب العربية عند القدماء مع الضوابط المفروضة على حركة الأركان اللغوية التي وضعها شومسكي .و من حيث النظام الدلالي، فإنّنا نستطيع أن نستنتج أنّ العملية الدلالية المتولّدة من خلال تقديم بعض الأركان اللغوية وتأخيرها يمكن أن تندرج تحت مفهوم البؤرة المفترضة في نظرية (ق ت ت) . فالعربية تظهر نوعين من الأركان اللغوية المقدمة .أحدهما هو الفضلة (ف) فإنّه يتحرّك في التّركيب من خلال قواعد تحويلية، أمّا الركن الآخر مسند إليه (م إ) فإنّه يُقدّم على التركيب العربي من خلال قواعد توليدية مركّبية . وهي تتفق مع قواعد

[1]– ابن هشام ، مغني اللبيب،ج1 ، ص:8

النظرية اللسانية العربية أمّا نظرية القواعد التوليدية التحويلية الواردة في الفصل الثاني، فإن التعديلات التي أُجريت عليها منذ بدايتها لهاّ أهمية . حيث اقترحت أنّ نظرية النحو العالمي يمكن أن تستفيد بشكل كبير من الضوابط الدلالية المفروضة على المواد اللّغوية العربية، والنّظام الدلالي هو نظام معقّد متشابك يحتاج إلى بحث عميق من أجل التقاط العلاقات التركيبية، ومعرفتها في الدماغ البشري .

وفي الفصل الثالث الذي يتمحور حول التراكيب الأساسية، وتحوّلاتها في اللّغة العربية التّي يمكن أن تتحقّق في إطار لساني نظري حديث و واقعي . فالضّوابط المفروضة على التّراكيب العربية تختلف إلى حدّ ما عن الضوابط العالمية مثل الفرضية المعجمية، ضف إلى ذلك المستوى اللساني (أ د) الخارج عن حكم العلاقة الإسنادية، ويحكمه المستوى اللساني (ك)، فهو مشابه إلى حد ما نظرية (ق ت ت) التي تعالج الأداة، في حين أنّ تراكيب الاستفهام الواردة في الفصل الرابع، فالتراكيب الاستفهامية العربية أظهرت وجوها نحوية ودلالية منها ما هو خاص بالتراكيب العربية ومنها ما هو عام في كلّ اللّغات البشرية .

يخلص المؤلّف في نهاية بحثه إلى أنّ المنهج العلمي الدقيق، والموضوعي يحتاج لأن يعتمد على أنواع مختلفة من المواد اللّغوية .كما يحتاج لأن يكون مرنا في مبادئه النّظرية حتى يتمكّن من الاستفادة من المواد اللغوية المنتمية إلى مختلف اللّغات البشرية.

ويرى أنّ الاستفادة من التطورات المتقدّمة والهائلة في تكنولوجيات اللسانيات الحديثة وتطبيقاتها على اللغة العربية تمكّننا من فهم النظام اللساني للّغة العربية بشكل دقيق وفهم ذهنية الإسان العربي.

6– القيمة العلمية للمنجزين.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب	نحو نظرية لسانية حدثة للتراكيب العربية
يقول ابن خلدون: « مازلنا بالمغرب نسمع أنّه ظهر بالمغرب عالم بالعربية يُقال له ابن هشام أنحى من سيبويه[1] » ويقول: « ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان	تعليق تشومسكي على الكتاب: من الواضح أنّ هذا البحث هو دراسة جدّية ورائعة ومهمّة ،فقد غطت منطقة واسعة من البحث اللساني وشملت أفكارا هامة جدّا ، لقد

[1]– ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،ص:626

من مصر، منسوب إلى جمال الدين ابن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة، ومفصّلة. وتكلّم على الحروف والمفردات، والجمل، وحذف ما في الصّناعة من المتكرّر في أكثر أبوابها و سمّاه "بالمغني" في الإعراب. وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلّها، وضبطها بأبواب، وفصول وقواعد انتظمت سائرها؛ فوقفنا منه على علم جمّ يشهد بعلوّ قدره في هذه الصّناعة ووفور بضاعته منها، وكأنّه ينحو منحى نحاة أهل الموصل، الذين اقتفوا أثر ابن جنّي واتّبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالّ على قوّة ملكته و اطّلاعه. والله يزيد في الخلق ما يشاء[1] »	دهشت بشكل خاص بتلك التعليقات اللغوية التي وردت في ثنايا هذه الدراسة ، والتي قالها اللغويون العرب القدماء. إن هذا وحده يجعل الدراسة إسهاما قيّما جدا لتطوير الدراسات اللسانية الغربية بغض النظر عن العمل اللساني الحديث المطبق على التراكيب العربية والذي يبدوا مهما جدا[2].

والخلاصة أنّ الكثير من الحداثيين يتهمون النحاةَ القدامى بما فيهم ابن هشام أنّ دراسته للجملة شكلية صِرفة تهتم بالجانب الخطّي للغة ، و تُهمل الجانب الدلالي وهذا في نظرنا فيه كثير من التعسف، لأنّ بلاغة القرآن الكريم وبلاغة دواوين العرب هي التي فرضت وضع الضوابط النحوية صونا للسان من اللحن فلا يستقيم المعنى دون استقامة الصياغة وإن كنّا نسجل في الكثير من الاختلافات التي رصدها ابن هشام أنّها كانت بسبب الاختلاف في تقدير المعنى .

فابن هشام في كتابه المغني كثيرا ما يورد خلافات النحاة في مسألة ما ، فيرجّح قول أحدهم ، ويسقط بعض الآراء ، أو يستضعفها ، وأحيانا لم يدل فيها برأي ويتركها على الخلاف . وقد ضمّ كتابه التراكيب البسيطة ، والمعقّدة ، وكلّ ما يتعلّق بها من عمليات التقديم ، والتأخير ، والحذف ، والتقدير ، والضوابط النحوية التي تتعلق بها.

[1]- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون ، ص:126

[2]- مازن الوعر ،نحو نظرية لسانية للتراكيب اللغوية ،ص:9

في حين مازن الوعر قد اعتمد كلّيا في معالجته للتراكيب العربية على كتاب المغني لابن هشام فاستمدّ منه كلّ الأحكام التي أوردها في كتابه عند حديثه عن النظرية العربية للتراكيب ، ولم يستشهد بالنحاة اللذين سبقوا ابن هشام ، وكأنّه استشعر فائدة كتاب المغني على أنّه جامع لما قاله النحاة قبله . فأخذ التراكيب جاهزة ليُخضِعها لقوانين النظريات اللسانية الحديثة، فتعرّض لنفس العمليات ولكن بمصطلحات حديثة كالتحويل ، والأدوار الدلالية ، والإضمار الذي يظهر في البنى العميقة .غير أنّه غالبا ما يطبّق هذه المصطلحات على التراكيب البسيطة دون المعقّدة مع إقراره أن هذه المكونات تختلف في عملها مع التراكيب العربية؛ إذ يقول: إنّ المركّب التحويلي يعمل على هذه التراكيب الأساسية بشكل مختلف .

إنّ الدراستين تتفقان في أغلب القضايا الجوهرية، مع الفوارق المسجلة على مستوى المصطلح، وطرائق التحليل.

الخاتمة

خاتمة

ما يمكن رصده من نتائج عبر مراحل البحث في موضوع الجملة بين الاستعمال القديم والفهم الحداثي تتمثّل في الآتي:

1 – الدلالة المعجمية لمادة (ك ل م) تدلّ على الشدّة، والقوّة في كلّ تقلباتها ، وقوة الكلام في بلوغه الأسماع، وتبليغه للأفكار، وهذا عين ما تقرّره نظرية التقليبات لابن جنّي.

2– إجماع النحاة القدامى على القسمة الثلاثية للكلام، التّي تُعد أصيلة في النحو العربي، وكلّ اعتقاد أنّها متأثرة بالمنطق اليوناني باطل، ذلك أنّ العرب عرفوا هذه القسمة قبل معرفتهم الفلسفة اليونانية كما تُثبته الشواهد التاريخية.

3– المحددات التي وضعها علماء التراث لكل قسم من أقسام الكلم تتسم بالعموم ممّا جعلها تحوي ضمن كلّ قسم أقساما فرعية تتحد في أداء المعنى والوظيفة نفسها.

4 – تقسيمات المحدثين للكلام لم تختلف في جوهرها عن تقسيمات التراث، والفارق بينهما أن الحداثيون أكثر ضبطا وتفصيلا.

5 – اختلاف علماء التراث حول مفهوم الجملة يوحي بانقسامهم فريقين.فريق عالجها من حيث المعنى فرادفها للكلام، وفريق اهتم للشكل فخالف ذلك.

6 – تقدير المحذوفات في الجملة يخضع لنظرية العامل التي تضبط الاستقامة الدلالية والنحوية.

7 – بعض الخلافات النحوية بين علماء الكوفة، والبصرة هي نتيجة لاستقراء لغة العرب، والمعايير المكانية والزمانية المعتمدة لدى كلّ مدرسة.

8 – معايير التصنيف التراثية متعددة، فتنوعت بين النوع وهو معيار يتوقف أساسا على الإسناد الذي يُعتبر النواة التي ردّ إليها اللّغويون أصل التركيب اللّغوي، والمحل الإعرابي الذي يتأسس على دلالة الجملة، وهي معايير يمليها الطابع الموضوعي الذي يمليه النظام اللّغوي.

9 – النظريات اللسانية الغربية لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كلّ لغة، ما جعل الوصول إلى قواعد للنحو العالمي أمرا صعبا ونسبيا.

10– الوصول إلى ضبط وتقنين البنى العميقة يبقى أمرا نسبيا ، ذلك أنّ الولوج إلى ذهن المتكلم

يكتنفه الكثير من الغموض.

11 – الدراسات الحداثية العربية بشقيها ، المقتفي أثر التراث، والمتأثر بالنظريات اللسانية الغربية لم تختلف في الكثير من مضامينها عن الدراسة التراثية.

12 – التقديم والتأخير في الجملة العربية ، والذي يسميه الحداثيون التحويل سمة أصيلة في العربية لما تتميز به العربية من مرونة وجمالية، وتبقى لهذه العمليات ضوابطها أمنا للّبس ، وإجلاء للغموض.

13 – الحذف في العربية تحدده قواعد مضبوطة في وجود القرينة، وفي انعدامها، ويبقى أساسا من أسس البلاغة العربية.

14 – الكثير من المصطلحات الحداثية لها نظائرها في التراث.مثل التوليد الذي يقابله الاشتقاق والترادف، والتحويل الذي يقابله التقديم والتأخير

15 – ابن هشام له السبق في دراسة الجملة، وأقسامها، وأحكامها من حيث التبويب وطريقة التحليل.

16 – مازن الوعر ارتكز على النظرية التراثية للتراكيب العربية في تطبيقاته للنظرية اللسانية الحديثة.

17 – يعترف مازن الوعر بأن تطبيقات النظرية اللسانية الحديثة في العربية يختلف عن تطبيقاتها في اللغات الأخرى.

18 – الدراسات التراثية لها إسهامات جليلة في دراسة الجملة، الكثير منها كان منطلقا للدراسة الحداثية، الذي جعلها تضيف إلى الدرس النحوي العربي كثيرا من القيم العلمية الذي لا يزال في حاجة إلى المزيد من الدراسة و البحث.

الملحقات

نبذة عن حياة ابن هشام النحوي الأنصاري

نسبه ومولده: هو الإمام محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ،جمال الدين أبو محمد النحوي ، ولد في القاهرة يوم السبت في الخامس من شهر ذي القعدة سنة (708هـ_ 1309 م)

شيوخه: من الشيوخ الذين تتلمذ على أيديهم

الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحّل (ت 744هـ) .

الشيخ شمس الدين أبو بكر محمد بن السرّاج (ت 747هـ)

أبو حيان الأندلسي ، أثير محمد بن يوسف وسمع منه ديوان زهير بن أبي سلمى .

الشيخ تاج الدين علي بن عبد الله التبريزي (ت746هـ) .

الشيخ تاج الدين عمر بن علي الفاكهاني (ت731هـ) .

بدر الدين محمد بن جماعة (ت733هـ) .

مؤلفاته:

الإعراب عن قواعد الإعراب ، شرحه الشيخ خالد الأزهري .

الألغاز النحوية، صنفه لخزانة السلطان الملك الكامل وطبع في القاهرة سنة 1304هـ.

أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك شرحه الشيخ خالد الأزهري.

التذكرة و ذذُكر أنّه في خمسة عشر مجلدا

الجامع الصغير يوجد في مكتبة باريس

رسالة في انتصاب "لغة وفضلا" وإعراب "خلافا وأيضا" و"هلم جرا" موجودة في دار الكتب المصرية

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب وهو من أشهر كتبه .

عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب – مجلدان–

رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة ذكر أنه أربعة مجلدات

الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية ،وهو شرح لشواهد اللمع لابن جنى

التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل عدة مجلدات .

شذور الذهب وشرحه

شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية .

قطر الندى وبل الصدى وشرحه

الكواكب الدرية في شرح اللمحة البدرية لأبي حيان طبع ببغداد محققا (1397هـ- 1977م)

شرح بانت سعاد طبع بالقاهرة (1304هـ)

شرح البردة وقيل هو نفسه شرح بانت سعاد .

شرح التسهيل لابن مالك .

فوح الشذا في أحكام (كذا) طبع محققا ببغداد سنة 1963م

مختصر الانتصاف من الكشاف، اختصر فيه كتاب بن المنير (الانتصاف من الكشاف) .

موقد الأذهان وموقظ الوسنان ، تعرض فيه لبعض مشكلات النحو .

المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية .

نبذة عن حياة مازن الوعر.

مولده وتعليمه: ولد في حمص عام 1952 بالجمهورية العربية السورية تلقى تعليمه في حمص وفي جامعة دمشق ونال منها الإجازة في اللغة العربية عام 1975م ،ونال أيضا دبلوم الدراسات العليا الأدبي من جامعة دمشق عام 1976م ونال دبلوم الدراسات المعمقة من معهد ماستشوستس للتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية شتاء 1980م ،كما نال ماجيستر في اللسانيات الحديثة بدرجة ممتاز من جامعة جورج تاون بالولايات المتحدة الأمريكية ربيع 1980 ،ثم نال دكتوراه دولة في اللسانيات الحديثة بدرج شرف من الجامعة الأمريكية نفسها سنة 1983 .

المناصب التي تقلدها:

عمل أستاذ اللسانيات الحديثة بقسم اللغة العربية بجامعة دمشق ، والبعث، وحلب،

عمل في هيئة الطاقة الذرية في سورية سنة 1984 ، وفي مركز الدراسات العسكرية التابع لوزارة الدفاع عضو هيئة تحرير مجلة التواصل اللساني التي تصدرها جامعة فاس بالمغرب .

يشرف على مركز الدراسات والبحوث اللغوية الحديثة بسوريا .

أهم مؤلفاته:

نحو نظرية لسانية عربية حديثة (بالعربية)

نحو نظرية لسانية عربية حديثة (بالانجليزية)

قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث مدخل

دراسات لسانية تطبيقية

اللسانيات وتحليل الخطاب المنطوق والمكتوب .

التفكير عند الجغرافيين والرحالة العرب في ضوء اللسانيات الجغرافية المعاصرة

وله مقالات عديدة في جريدة العروبة منها:

أوروبا الثانية

نحو معرفة جديدة في الدراسة الأدبية

أبو حيان التوحيدي

دراسة تحليلية لقصيدة الشاعر (بشار بن برد)

كما أشرف عل العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه.

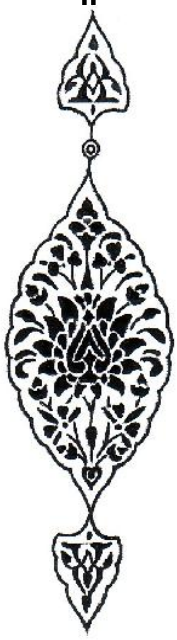

الفهارس الفنية

فهرس الآيات

الآيـــــة	السورة	رقم الآية	ص
إِيَّاكَ نَعبُدُ وَإِيَّاكَ نَستَعِينُ	الفاتحة	05	**55**
صُمٌّ بُكمٌ عُمي فَهُم لَا يَرجِعُونَ	البقرة	18	**48**
وَإِذِ ٱبتَلَىٰ إِبرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّ		124	**54**
وَإِن تُخَالِطُوهُم فَإِخوَٰنُكُم		220	**48**
وَلَعَبد مُّؤمِنٌ خَيرٖمِّن مُّشرِك		221	**40**
وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلبَيعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ		275	91
إِذ قَالَتِ ٱلمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَريَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٖ مِّنهُ ٱسمُهُ ٱلمَسِيحُ عِيسَى ٱبنُ مَريَمَ وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنيَا وَٱلأٓخِرَةِ وَمِنَ ٱلمُقَرَّبِينَ	آل عمران	45	**03**
إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ.		59	**60**
يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِي أَولَٰدِكُم لِلذَّكَرِ مِثلُ حَظِّ ٱلأُنثَيَينِ	النساء	11	**63**
رَبَّنَا أَخرِجنَا مِن هَٰذِهِ ٱلقَريَةِ ٱلظَّالِمِ أَهلُهَا		75	**94**
مَن يَعمَل سُوءٗا يُجزَ بِهِۦ		123	**55**
وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغفِرَةٞ وَأَجرٌ عَظِيم	المائدة	09	**61**
رَبَّنَا أَنزِل عَلَينَا مَائِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدٗا		114	**64**
حَتَّىٰٓ إِذَا جَاءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلأَوَّلِينَ	الأنعام	25	**60**
وَلِبَاسُ ٱلتَّقوَىٰ ذَٰلِكَ خَير	الأعراف	26	**41-39**
وَإِن أَحَد مِّنَ ٱلمُشرِكِينَ ٱستَجَارَكَ	التوبة	06	**65**
قَٰتِلُوهُم يُعَذِّبهُمُ ٱللَّهُ		14	**53**
وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلعُلِيَا وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ	التوبة	40	**3**

قُل أَنفِقُواْ طَوعًا أَو كَرها لَّن يُتَقَبَّلَ منكُم إِنَّكُم كُنتُم قَوما فَٰسِقِينَ	التوبة	53	**53**
قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقصُص رُءيَاكَ عَلَىٰ إِخوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيدًا	يوسف	05	**52**
وَجَاءُو أَبَاهُم عِشَاء يَبكُونَ	يوسف	16	**63**
فَصَبر جَمِيل وَٱللَّهُ ٱلمُستَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ	يوسف	18	**47**
قَالُواْ تَٱللَّه لَقَد ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَينَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِئِينَ	يوسف	91	**61**
إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَومٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِم	الرّعد	11	**52**
أُكُلُهَا دَائِم وَظِلُّهَا	الرّعد	35	**49**
وَيَضرِبُ ٱللَّهُ ٱلأَمثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُم يَتَذَكَّرُونَ	إبراهيم	25	**52**
قَالُواْ أَسَٰطِيرُ ٱلأَوَّلِينَ	النحل	24	**51–48**
مَا عِندَكُم يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّه بَاق	النحل	96	**15**
فَأَصبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيه عَلَىٰ مَا أَنفَقَ فِيهَا	الكهف	42	**62**
قَالَ إِنِّي عَبدُ ٱللَّه ءَاتَىٰنِيَ ٱلكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيّا	مريم	30	**63**
أَسمِع بِهِم وَأَبصِر	مريم	38	**56**
فَأَوحَينَا إِلَيه أَنِ ٱصنَعِ ٱلفُلكَ	المؤمنون	27	**97**
حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ ٱلمَوتُ قَالَ رَبِّ ٱرجِعُونِ، لَعَلِّي أَعمَلُ صَٰلِحا فِيمَا تَرَكتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرزَخٌ إِلَىٰ يَومِ يُبعَثُونَ		99-100	**03**
سُورَةٌ أَنزَلنَٰهَا	النّور	01	**50**
أُوْلَٰئِكَ هُمُ ٱلفَٰسِقُونَ ٤	النور	04	**38**
وَٱلَّذِينَ يَرمُونَ أَزوَٰجَهُم وَلَم يَكُن لَّهُم شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُم فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِم أَربَعُ شَهَٰدَٰت بِٱللَّه إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ	النور	06	**38**
إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلفَٰحِشَةُ	النّور	19	**50**
وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرجِعُواْ فَٱرجِعُواْ هُوَ أَزكَىٰ لَكُم وَٱللَّهُ بِمَا تَعمَلُونَ عَلِيم	النور	28	**39**
ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرضِ	النور	35	**38**

يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأَصَالِ	النّور	36	**50**
تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ	النّور	37	**50**
لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ وَلَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ	النور	57	**38**
وَأَخِى هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ	القصص	34	**03**
إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ	فاطر	28	**54**
لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ	ﷺ	40	**97**
هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ		52	**38**
ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ		65	**77**
سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ	الصّافّات	130	**43**
فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ	غافر	81	**55**
إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ	فصّلت	30	**62**
وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ	الزخرف	77	**12**
فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ	الذاريات	25	**94–36**
وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ	الذّاريات	56	**52**
لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا۟ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ	الحشر	12	**61**
قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ	الجمعة	11	**15**
أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا	التغابن	06	**57**
ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ	الحاقّة	2-1	**41**
وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ	المدثّر	4-3	**55**
وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا	النبأ	20	**51**

إِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنشَقَّت	الانشقاق	01	**56**
أَو إِطعَٰم فِي يَوم ذِي مَسغَبَة ، يَتِيما ذَا مَقرَبَةٍ	البلد	15-14	**56**
فَأَمَّا ٱليَتِيمَ فَلَا تَقهَر ، وَأَمَّا ٱلسَّائِلَ فَلَا تَنهَر	الضّحى	9 - 10	**55**
وَمَا أَدرَىٰكَ مَا ٱلحُطَمَةُ	الهمزة	05	**48**
قُل هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ	الإخلاص	01	**41**

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش

البخاري، صحيح البخاري، ترقيم وترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، دار التقوى، القاهرة، مصر، ط1،2012

01- **إبراهيم أنيس،** من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو مصرية،القاهرة، مصر، ط7،199

02- **ابن الأنبا ري،** أسرار العربية، تح : محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2010

03- **ابن الأنباري،** الإنصاف في مسائل الخلاف ومعه الانتصاف من الإنصاف، محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة ، مصر

04- **ابن الشجري،** الأمالي، تح: محمد الطانجي، مكتبة الطانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1992

05- **ابن الوراق،** علل النحو، تح: محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3،2013

06**– ابن جنّي،** الخصائص، تح: الشربيني شريدة، دارالحديث، القاهرة مصر، ط 2007

07- **ابن خلدون،** مقدمة ابن خلدون، اعتناء ودراسة:أحمد الزعبي،دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.

08- **ابن عقيل،** شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة الهداية، بيروت، لبنان

09- **ابن فارس،** الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح : عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت، ط1، 1993

10- **ابن مالك،** متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنا

11- **ابن منظور،** لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1

12- **ابن هشام** ، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت د ط.1994

13- **ابن هشام** ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تح:محمد محي الدين ع الحميد،المكتبة، العصرية، بيروت، لبنان، ط1988

14- **ابن هشام الأنصاري**، مغني اللبيب، عن كتب الأعاريب، تح : ح فاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1991

15- **ابن هشام**، قطر الندى وبل الصدى ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ، **محمد محي** الدين عبد الحميد ، دار رحاب

16- **ابن يعيش**، شرح المفصل تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1، 2001

17- **أبو علي الفارسي**، الإيضاح، تح: كاظم المرجان، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1996

18- **احمد حساني**، مباحث في اللسانيات ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1999

19- **احمد محمود نحلة** ، مدخل لدراسة الجملة العربية ، دار النهضة، بيروت، 1988

20- **امرؤ القيس**، ديوان امرئ القيس، راجعة الشربيني شريدة، دارالیقین، مصر، ط1، 2011

21- **تمام حسان**، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر،1973

22- **تمام حسان**، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر

23- **تمام حسان**، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1

24**– جورج مونان**، مفاتيح الألسن ية تر: البكوش الطيب، منشورات الحديد، تونس،1981

25- **حسن عبد الغني** ، جواد الأسدي ، مفهوم الجملة عند سيبويه ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط 1 2007

26- **خليل عمايرة**، في نحو اللغة وتراكيبها، دار عالم المعرفة، جدة، السعودية، ط1، 1984

27- **الدسوقي**، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، دارالسلام، القاهرة، مصر، ط3،2010

28- **دي سوسير**، محاضرات في علم اللسان العام، تر:عبد القادر قنيني، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، دط، 2008

29- **الرماني**، رسائل في النحو واللغة، تح :محمد جواد ويوسف يعقوب، نشر وزارة الثقافة والإعلام

30- **الزجاجي**، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979

31- **الزجاجي**، أمالي الزجاجي، تح:عبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت، لبنان، ط2،1987

32- **ابن السراج**، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996

33- **الزمخشري**، المفصل في العربية، بذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفضل محمد النفساني، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1،2006

34- **السكاكي** ، مفتاح العلوم ، تح:أكرم عثمان يوسف، دارالرسالة، بغداد،العراق، ط1،1982

35- **سيبويه** ، الكتاب ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار التاريخ ، بيروت ، لبنان

36- **السيوطي**، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1990

37- **السيوطي**، همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع، تح : عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ،بيروت،1992

38- **عبد الرحمان أيوب**، النحو العربي –نقدوتوجيه- دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986

39- **عبد السلام المسدي**، اللسانيات وأسسها المعرفية ، الدار التونسية للنشر، تونس، دط،1986

40- **عبد القاهر الجرجاني**، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر : دار المدني، جدة، السعودية ط3، 1992

41- **عبد القاهر الجرجاني**، شرح الجمل في النحو، تح : خليل عبد القادر عيسى، دارابن حزم، بيروت، لبنان، ط 10،2011

42- **عبده الراجحي**، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة، بيروت، لبنان

43- **علي أبو المكارم**، التراكيب الإسنادية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مص، ط1

44- **علي أبو المكارم**، الجملة الاسمية، مؤسسة المختا، القاهرة، مصر، ط1،2007

45- **علي أبو المكارم**، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار للتوزيع والنش، القاهرة، مصر، ط1،2007

46**–** **فاضل السامرئي**، معاني النحو، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1،2007

47- **فاضل السامرائي**،الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دارالفكر،عمان،الأردن، ط2،2007

48- **فاضل مصطفى الساقي**، أقسام الكلام العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر

49- **فرانك نوفو**، قاموس علوم اللغة، تر:صالح الماجري، مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، ط1،2012

50- **الفرزدق** ، ديوان الفرزدق، تح: علي فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1987

51- **لبيد بن ربيعة**، ديوان لبيد، دار صادر، بيروت ، لبنان

52- **الخليل بن أحمد الفراهيدي**، العين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 2005

53- **مازن الوعر**، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث (مدخل)، دار طلامس، دمشق، سوريا ط1، 1988

54- **مازن الوعر**، نحو لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط2، 1992 ،

56- **المبرد**، المقتضب، تح:محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ط1،1994

57- **محمود سليمان ياقوت**، المبني للمجهول في الدرس النحوي والتطبيق في القرآن الكريم، دار المعرفة، الإسكندرية ، مصر ط1، 1989

58- **محي الدين عبد الحميد،** منحة الجليل بتحقيق شرح بن عقيل،مكتبة الهداية، بيروت، لبنان،ط1

59- **مهدي المخزومي،** في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان

60- **ميشال زكري،** مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1985

61- **ميشال زكريا** ، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان ط1، 1982

62- **ميشال زكريا،** الألسنة وعلم اللغة الحديث، قراءات تمهيدية

63- **ميشال زكريا،** قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1993

64- **النابغة الذبياني،** ديوان النابغة الذبياني، تح وتر:كرم البستاني، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 2003

65**– نايف خرما،** أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة،دار عالم المعرفة، الكويت، 1978.

المراجع الأجنبية.

01- **André Martinet** ,Elements de Linguistique generale, ED : Arniand coli – tirage : 02,Paris,1998

02-**CHOMSKY** ,aspets de la théorie syntaxique,Tr :jean claude milner,ed :de seuil,Paris,1978.

03- **Ferdinand Desaussure** , cours de linguistique générale , édition talantikit; Bejaia , Algérie , 2012

المجلات و الدوريات و الرسائل الجامعية

01- **مجلة الأثر،** جامعة ورقلة، العدد2، ماي2003

02- **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية،** جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد3، نوفمبر2003

03- **مجلة اللسانيات**، الجزائر،العدد2، سنة 1972

04- **سعاد بضياف**، وظيفة المسند إليه في الجملة العربية ، مذكرة ماجيستر،2005 /2006

فهـرس الموضوعات

مقدمــة

مدخل: الفهم النحوي لمصطلح الكلام.

ضبط الدلالات لمادة (ك ل م) 2

لغة 2

اصطلاحا 3

الكلمة..... 3

الكلام..... 5

الكلم..... 6

القسمة الثلاثية للكلام 7

الاسم 8

الفعل..... 17

الحرف 21

مسائل خلافية..... 23

أراء المحدثين 25

ابراهيم أنيس 25

تمام حسان..... 26

الفصل الأول:الجملة في الاستعمال القديم

دلالة الجملة 31
الدلالة اللغوية 31
الدلالة الاصطلاحية 31
بنية الجملة 35
بنية الجملة الاسمية 37
الابتداء بالنكرة 42
الترتيب في الجملة الاسمية 44
الحذف في الجملة الاسمية 46
بنية الجملة الفعلية 49
الترتيب ف الجملة الفعلية 53
الحذف والإضمار في الجملة الفعلية 55
معايير التصنيف 56
معيار النوع 57
معيار البساطة والتركيب 58
معيار المحل الإعرابي 59

الفصل الثاني:الفهم الحداثي للجملة

نظام الجملة في اللسانيات المعاصرة 67
المدرسة البنيوية 67
الاتجاه التوزيعي 70

مبادئ التحليل التوزيعي 70
إقصاء المعنى..... 71
الاتجاه الوظيفي 75
وظيفة اللغة 75
الجملة عند مارتيني 77
المدرسة التوليدية التحويلية 79
أسس و مرتكزات النظرية التوليدية التحويلية..... 81
قواعد الظرية التوليدية التحويلية..... 82
مكونات النظرية التوليدية التحويلية 85
العرب المحدثون 88
معايير التصنيف 92
البساطة والتركيب..... 92
التركيب الداخلي للجملة..... 93
التمام والنقصان..... 94
الترتيب وإعادة الترتيب..... 94
الاستقلال وعدمه 96
الدلالة العامة للجملة 97
الفصل الثالث:التباين المعرفي بين أهل التراث وأهل الحداثة من خلال المنجز اللغوي.
قراءة في عنوان المنجزين..... 101
موضوع المنجزين..... 103

التقاطع المفاهيمي بين المنجزين 117
التباين المعرفي بين المنجزين 121
الفوارق المنهجية بين الدراستين 122
القيمة العلمية للمنجزين 123
خاتمة 126
ملحقات 129
فهارس 134

ملخص :

هذه الدراسة موضوعها الجملة في اطار المقارنة بين الدراسات التراثية و الدراسات الحديثة من خلال التعرف لعدة مفاهيم في موضوع الجملة حيث تقف عند مفهوم الجملة وبنيتها ومعايير التصنيف التي اتخذتها كل من الدراستين مع جانب تطبيقي يتعرض للمنجز اللغوي حيث يكشف التباينات و التقاطعات المعرفية وكذا الفوارق المنهجية بين الدراستين

الكلمات المفتاحية : مفهوم الجملة، بنية الجملة، الدراسات القديمة، المدارس الحداثية، البنيوية الوظيفية، التوزيعية .

Résumé :

Etude comparative entre les écoles classique et les écoles contemporaines.

Nous avons par ce modeste travail essayé de distinguer « la phrase dans son aspect syntaxique dans les écoles classiques et les écoles contemporaine

Il s'agit dans cette modeste recherche de comparer l'usage de la phrase dans la construction du texte « langue « et cela nous a ramené a faire un arrêt dans le second chapitre sur le fonctionnalisme comme champ d'investigation ; de cela nous étions guidés par l'objet phrase dans ces différents aspects et aussi ces différents formes vers l'étude comparative de l'aspect de la phrasas sous deux visions

Mots clé

La phrase, l'aspect de la phrase ; forme de phrase, structure de la phrase ; étude classique ; étude contemporaine, le factionnalisme